

جامعة مؤتة

كلية الدراسات العليا

الموقف الروسي الإيراني اتجاه الثورات العربية خلال الحقبة (2010– 2016) سوريا واليمن أنموذجاً

إعداد الطالبة

أمل عبد الكريم عاشور

إشراف

الأستاذ الدكتور صداح الحباشنة

رسالة مقدمة إلى كلية الدراسات العليا استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراه في العلوم السياسية

جامعة مؤتة، 2017

الآراء الواردة في الرسالة الجامعية لا تُعبر
بالضرورة عن وجهة نظر جامعة مؤتة

بسم الله الرحمن الرحيم



MUTAH UNIVERSITY

College of Graduate Studies

جامعة مؤتة

كلية الدراسات العليا

نموذج رقم (١٤)

قرار إجازة رسالة جامعية

تقرر إجازة الرسالة المقدمة من الطالبة امل عبدالكريم عاشور الموسومة بـ:

الموقف الروسي الايراني اتجاه الثورات العربية خلال الحقبة (٢٠١٠-٢٠١٦)

سوريا واليمن انموذجا

استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراه في **العلوم السياسية.**

القسم: علوم السياسية.

	التوقيع	التاريخ	
أ.د. صداح الحباشنه		٢٠١٧/٤/٦	مشرفاً ورئيسا
أ.د. فايز الزريقات		٢٠١٧/٤/٦	عضواً
د. رضوان محمود المجالي		٢٠١٧/٤/٦	عضواً
د. مدثر جميل أبو كركي		٢٠١٧/٤/٦	عضواً

عميد كلية الدراسات العليا

أ.د. محمد عبدالرحيم المحاسنه

MUTAH-KARAK-JORDAN
Postal Code: 61710
TEL :03/2372380-99
Ext. 5328-5330
FAX:03/ 2375694
sedgs@mutah.edu.jo dgs@mutah.edu.jo e-mail:
http://www.mutah.edu.jo/gradest/derasat.htm

مؤته – الكرك – الاردن
الرمز البريدي : ٦١٧١٠
تلفون :٠٣/٢٣٧٢٣٨٠-٩٩
فرعي 5328-5330
فاكس 375694 ٠٣/٢
البريد الالكتروني
الصفحة الالكترونية

الإهداء

إذا كان الإهداء يعبر ولو بجزء من الوفاء؛ فالإهداء إلى معلم البشرية ومنبع العلم نبيُّنا محمَّد ﷺ.

إلى من جرع الكأس فارغاً ليسقيني قطرة حب .. إلى من كلّت أنامله ليقدم لي لحظة سعادة .. إلى من حصد الأشواك عن دربي ليمهد لي طريق العلم .. حينما أعود للوراء قليلاً وأتذكر لحظاتي الحلوة معك، وأيامي الجميلة برفقتك أشعر فعلاً أنني محظوظة . . ولا شيء يوازي سعادتي بك . . ولا أحد غيرك قادر على أن يمنحني ما أعطيتني إياه. . ولمَ لا تكون أنت مصدر اهتمامي وقد احتويتني وأضأت شمعة حياتي. إلى القلب الكبير (زوجي).

وإلى من أحمل اسمه بكل افتخار.... إلى من علمني العطاء بدون انتظار... والتي ستبقى كلماته نجوم اهتدي بها اليوم وفي الغد والى الأبد إلى (روح والدي).

وإلى من ركع العطاء أمام قدميها، وأعطتنا من دمها وروحها وعمرها حباً وتصميماً... إلى الغالية التي لا نرى الأمل إلا من عينيها (أمي الحبيبة).

وإلى من أرى التفاؤل بعينهم ... والسعادة في ضحكتهم ... إلى شعلة حياتي.. إلى الوجوه المفعمة بالبراءة وبمحبتهم أزهرت أيامي (أولادي وبناتي).

وإلى من هم أقرب إليّ من روحي... إلى من شاركني حضن الأم، وبهم استمدُّ عزَّتي وإصراري (إخواني وأخواتي).

وإلى الأخوات اللواتي لم تلدهن أمي.. إلى من برفقتهم سعدت ... إلى من كانوا معي على طريق النجاح والخير (صديقاتي). وإلى كل من وقف بجانبي وشجعني على التقدم والنجاح.

يقوم الوطن لينحني إجلالاً لأرواح أبطاله... وتغيب الشمس خجلاً من تلك الشموس... أهدي سلاماً طأطأت حروفه رؤوسها خجله ... وتحيه تملؤها المحبة والافتخار... بكل شهيد قدم روحه ليحيا الوطن...إلى جميع شهداء ألامه العربية والإسلامية.

أمل عبد الكريم عاشور

الشُّكر والتَّقدير

﴿وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ﴾ (سورة التوبة، آية: 105)

صدق الله العظيم

الحمدُ والشُّكر لله، أنعم عليَّ بنعمٍ لا تُحصى ولا تُعدُّ، والحمد والشُّكر لله، سبحانه أنعم عليَّ بالعزيمة والصَّبر، وسهَّل عليَّ هذه الدِّراسة.

وعرفاناً منِّي بأصحاب الفضل ... أتقدَّم بجزيل الشُّكر وعظيم التقدير والامتنان إلى الأستاذ الدكتور صدَّاح الحباشنة لتكرُّمه بالإشراف على رسالتي المتواضعة في حقول المعرفة، ومتابعته واهتمامه المتواصل، وكان لتوجيهاته وارشاداته، الأثر الكبير في مساعدتي على إنجاز هذا العمل وفق المنهج العلمي السَّليم؛ فلم يبخل عليَّ بنصحائه العلمية القيمة، وتوجيهاته السَّديدة، ومنحني من وقته وجهده كثيراً ممَّا كان له أثر كبير في إنارة دربي وإرشادي إلى الصَّواب.

كما يسرني أن أتقدم بالشكر والتقدير للأساتذة أعضاء لجنة المناقشة الكرام لتفضُّلهم بالموافقة على المشاركة في مناقشة هذه الدِّراسة، وإثرائها بملاحظاتهم القيِّمة، كما وأتقدَّم بالشُّكر الجزيل من أساتذي في **قسم العلوم السياسية** لما غمروني به من لطف وتوجيه ونصح ومساعدة، والشُّكر موصول لكل من ساهم في إخراج هذا الجهد المتواضع بأفضل صورة.

والله وليّ التوفيق،،،

أمل عبد الكريم عاشور

فهرس المحتويات

المحتوى	الصفحة

الملخص

الموقف الروسي الإيراني اتجاه الثورات العربية خلال الحقبة
(2010– 2016) سوريا واليمن أنموذجاً

أمل عبدالكريم عاشور

جامعة مؤتة، 2017

هدفت هذه الدِّراسة إلى التعرُّف على الموقف الروسي الإيراني اتجاه الثورات العربية خلال الحقبة (2010– 2016) في سوريا واليمن والتعرُّف على أهم مجالات العلاقات الروسية الإيرانية، وتأثير المتغيرات الإقليمية والدولية على تلك العلاقات، والتعرُّف على المواقف الروسي من الثورة السورية واليمنية والمواقف الإيراني من الثورة السورية واليمنية للحقبة 2010–2016م، واعتمدت هذه الدِّراسة على منهجين: المنهج التحليلي النظمي، والمنهج التاريخي.

وقد توصَّلت الدِّراسة ومن خلال سياق فصولها، إلى حقيقة أن إيران وروسيا تتدخَّل بصورة مباشرة وواضحة لدعم نظام بشَّار الأسد حيث تسعى إيران في دعمها لسوريا إلى تقوية وضعها على طاولة المفاوضات حول ملفها النووي، وأن دعم روسيا لنظام الأسد في مواجهة قوى المعارضة يمثّل دفاعًا عن مصالحها الحيوية في المنطقة.

وفي اليمن، فإن التدخل الإيراني فيها يأخذ شكل ضمني غير مباشر وذلك من خلال دعم جماعة الحوثيين الرافضى للنظام، وأن إيران ما زالت عالقة في قضايا إقليمية في المنطقة، جميعها مؤشرات تؤكد سياسة إيران العدائية وتكشف عن طموحاتها التوسعية الفارسية تجاه المنطقة. وبالنسبة للموقف الروسي في اليمن المتذبذب بين تأييد الشرعية، وتجاهل ما يقوم به الانقلابيون في صنعاء، ويكشف عن حسابات أخرى، تخضع لها سياسة موسكو إزاء الثورة اليمنية، وهي الحسابات المرتبطة بشكل متين، بالحرب في سوريا، والصِّراع الدائر بين الأطراف الفاعلة في الثورة السورية.

Abstract

The Russian and Iranian Position from Arab Revolution during the Era (2010- 2016) Syria and Yemen Model

Amal A. Ashour

Mutah University, 2017

The study of aims to identify the Russian and Iranian position from Arab revlutions during the period (2010-2016). It also aims to identify the main aspects and the fields of Russian-Iranian relations and the impact of regional and international variables on these relations. This study is based on the analytical and the historical approach.

The findings of the study revaled that Iran and Russia have intervened directly and obviously to supports Bashar Al Assad's regime where Iran seeks from its support strengthen its posistion in the negotiations related to its nuclear file. The Russian support for Alasad's regime in the face of opposition forces represents its desire to protect its vital interests in the region.

In Yemen, Iran's interference in it indirectly takes the form of supporting the Houthi anti-regime legitimacy, and Iran remains stuck in regional issues, all of which confirm Iran's hostile policy and reveal its Persian expansionist ambitions towards the region. As for the Russian position in Yemen, which fluctuates between supporting legitimacy, ignoring what the coupists are doing in Sanaa, and revealing other accounts, it is subject to Moscow's policy towards the Yemeni revolution, which is closely linked to the war in Syria and the conflict between the actors in the Syrian revolution.

الفصل الأول
خلفية الدِّراسة وأهميتها

1.1 خلفية الدِّراسة

في عصر الثنائية القطبية كانت روسيا متمثلة في الاتحاد السوفيتي إحدى القوى العظمي، ولكنها لم تكن قوة صاعده بالمعنى الحرفي للمفهوم؛ ولكن يمكن القول أنَّها شهدت فترات تراجع خلال فترة الثمانينيات والتسعينيات ومن بعد تلك الفتره بذلت العديد من الجهود لتعود الهيمنة لسياستها الخارجية كقوى عظمى حيث من أولوياتها هي إزالة العقبات أمامها لاستعادة السيطرة الروسية مع رغبة روسيا في استعادة مكانتها ودورها في النظام الدولي وإضعاف الهيمنة الأمريكية في الساحة الدولية ككل وفي مناطق نفوذها التقليدية، التي لطالما اعتبرت مناطق جيوستراتيجية لدى القوى الكبرى.

إنّ المتتبعٌ للسياسة الخارجية الروسية في السنوات الأخيرة، يكشف عن تغير ملحوظ في نهجها الخارجي ليس فقط مقارنة بما كانت عليه خلال التسعينيات، وإنَّما مقارنة أيضاً بحقبة الاتحاد السوفييتي السابق، فقد عادت روسيا لتلعب دوراً فاعلاً في الساحة الدولية وتتخذ مواقف واضحة في العديد من القضايا، فشعور روسيا بالخطر؛ فالوجود العسكري للولايات المتحدة الأمريكية في مناطق قريبة من روسيا، مثل الشرق الأوسط وآسيا ومنطقة القوقاز، أدى ذلك إلى ضرورة تغيير السياسات الروسية أيضاً، وإعادة هيكلة العلاقات مع الدول التي ترتبط معها بروابط تاريخية.

ولهذا تُعدُّ المنطقة العربية من أكثر مناطق العالم عرضة للأطماع؛ لأنها تحتوي على مخزون كبير من الثروات الطبيعية، وبسبب طبيعة الموقع الإستراتيجي الذي تتمتع به، لذا ستبقى ذات مكانة بارزة في الإستراتيجيات الدولية على مختلف الأصعدة، ومحطّ اهتمام كبير من المفكرين والمحللين الإستراتيجيين.

إنَّ الأطماع الإيرانية في المنطقة العربية تعود إلى بداية القرن التاسع عشر عند محاولتهم احتلال البحرين ثم انسحابهم منها بعد التفاهم الانجليزي الإيراني، وما زالت إيران تهدد باحتلال البحرين علاوة على احتلالها الجزر العربية الإماراتية، ولذلك ستبقى التوجهات والأطماع الإيرانية في المنطقة العربية مستمرة وموجودة خاصة وأن الجمهورية الإسلامية تعتمد في توجهاتها السياسية على الأيديولوجية الإسلامية الهادفة إلى تصدير الثورة، وارتبطت إيران بمجموعة من المصالح المركبة والمعقدة المنتشرة فى المنطقة العربية.

وفي الأونة الأخيرة وخصوصاً مع ثورات الربيع العربي برزت إيران كمظهر من مظاهر التهديد سواء المباشر أو غير المباشر للمنطقة العربية، حيث نجحت فى إيجاد قاعدة لها فى عدد من الدول العربية محاولة الدفاع عن مصالحها فى تلك الدول، أو لمحاولة أخذ الزعامة والريادة فى تلك المنطقة. وقد عملت على التدخل فى الشؤون الداخلية للعديد من الدول سواء بشكل ضمنى او معلن، كما قامت بتشجيع الشيعة فى دول المنطقة على رفض الوضع القائم والمطالبة بحقوقهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

تسعى كل من روسيا وإيران للعب دور إقليمى فى المنطقة العربية بطريق مباشر وغير مباشر وبوسائل مختلفة، كما أن النفوذ الروسي والإيراني فى المنطقة يسير فى اتجاه متصاعد ومتزايد، وهذا النفوذ والتدخل يثير إشكاليات عديدة. وتسعى كل من روسيا وإيران إلى دعم نظام حكم بشَّار الأسد في سوريا والحوثيين في اليمن سياسياً وعسكرياً، إضافةً إلى أنَّ هذا الجهد، والتحرك الدبلوماسي يتطلب جهداً ممتداً لا يمكن تحديده على الإطلاق بفترة معينة، واتخاذ قرار التدخل في الثورة السورية والوضع في اليمن، وإرسال بعثة المراقبين العرب شكلت تطوراً مهماً، فينبغي الاستمرار في التحرك الدبلوماسي لتحقيق هدف إنقاذ الشعبين اليمني والسوري.

2.1 مشكلة الدِّراسة

إنَّ حقيقة الوضع في السنوات الأخيرة من العام 2010–2016 بين الدور الروسي والايراني في المنطقة العربية أمرٌ يستحق المتابعة الدقيقة لما سوف تؤول عليه الأمور، وذلك بسبب الثقل الإسْتراتِيْجِيّ الذي تمثله كلتا الدولتين في المنطقة، ولما لذلك من انعكاسات إقليميَّة ودوليَّة، وتتمثل مشكلة الدِّراسة في محاولة للتعرُّف على أهم محددات ومرتكزات الموقف الإيراني الروسي اتجاه الثورات العربية خلال العقد الماضي (2010–2016) وذلك من خلال قدرة الدولتين على خلق حالة من التوازن والتوافق الإقليمي والدولي مع بعضها بعضاً ومع الدول الأُخرى، بمعنى كيف يمكن للدولة الإيرانية أن تخلق حالة من التوافق وتوطيد العلاقات مع روسيا مع العلم أن روسيا – شأنها في ذلك شأن الولايات المتحدة الأمريكية والغرب عموماً– تستخدم قضية مكافحة الإرهاب في الشرق الأوسط استخداماً سياسياً في الإطار الأوسع الخاص بالعلاقات المتوترة بين الجانبين، منذ اندلاع الثورة الأوكرانية. علاوة على أن إيران ظهرت كفاعل إقليمي واضح فى معظم الأحداث واتبعت سياسية خارجية نشطة تجاه المنطقة العربية وبالأخص تجاه سوريا واليمن، من خلال تقديم الدعم المالي وتزويدهم بالسلاح، وتقديم استشارات عسكرية من عناصر الحرس الثوري، ومشاركة العناصر العاملة مع حزب الله في لبنان مع قوات النظام السوري والحوثيين.

3.1 أهمية الدِّراسة

يمكن تقسيم أهمية الدِّراسة إلى أهمية علمية وأُخرى عملية، على النحو التالي:

1. **الأهمية العلمية:** تتمثل في رفد الأدبيات العربية بإسهام أكاديمي يفسر طبيعة الموقف الإيراني الروسي اتجاه الثورات العربية وتطوره واتجاهاته المستقبلية خاصة الموقف من الثورة السورية والوضع في اليمن، وذلك بسبب أنَّ الدراسات التي تعالج الموقف الإيراني الروسي اتجاه الثورات العربية ما زالت قليلة ومحدودة جداً بحدود علم الباحثة.

2. **الأهمية العملية:** تأتي الأهمية العملية لهذه الدِّراسة من خلال تناولها لواقع العلاقات بين روسيا وإيران كونهما تشكلان أحد العناصر الرئيسة في النظام الإقليمي العربي، والموقف الروسي الإيراني من الثورة السورية والوضع في اليمن ومن خلال تناولها لمحددات واتجاهات السياسية الخارجية لكل من البلدين تجاه الآخر، وكذلك تناولها أثر المتغيرات السياسية على هذه العلاقات ومدى إمكانية تطورها في المستقبل ولتكون أساس يُبنى عليها من قبل صانعي القرار في كلا البلدين.

4.1 أهداف الدِّراسة

وتهدف هذه الدِّراسة إلى تحقيق العديد من الأهداف، تتمثل في:

1- الوقوف على طبيعة العلاقات الإيرانية الروسية، حيث تميزت كل مرحلها بعلامات فارقة عن بقية المراحل، حيث تعدُّ العلاقات الإيرانية الروسية من أكثر المسائل حضورا وتعقيدا في المنطقة،فعلى الرغم من أهمية هذه العلاقة وإستراتيجيتها، إلا إن هناك ثغرات ومصادر صراع وخلاف متعددة ومعقدة جعلت هذه العلاقة لا تتجه نحو مسارها السليم.

2- التعرُّف على أهداف السياسة الخارجية الإيرانية الروسية في المنطقة العربية وما تحمله من أطماع وتوجهات في منطقة الخليج العربي، وما تهدف له من خلال سعيها إلى استعادة الهيمنة والنفوذ الذي فقدته في أواخر السبعينات من القرن الماضي في ظل أيديولوجيتها القائمة على تصدير الثورة إلى الدول المجاورة.

3- الوقوف على طبيعة التوجهات الإيرانية المتمثلة في مد نفوذها في المنطقة العربية، ومحاولاتها لتعميق الانقسام بين المحاور العربية سواء بدفع بعض الفصائل الإيديولوجية لخلق أجواء التوتر ومظاهر الانقسام والتشرذم في المنطقة، أو من خلال إصرارها على تطوير طموحاتها النووية وقدراتها العسكرية المختلفة لتكون مصدر التهديد الرئيسي للدول العربية والإقليمية في المنطقة.

4- الكشف عن السياسة الخارجيه الروسية في المنطقة العربية، والمتحولة من المجابهة والصدام إلى الحوار والانفتاح، باستخدام جميع الوسائل سواء الدبلوماسية أو الإقتصادية أو العسكرية، والتي من خلالها تسعى روسيا لإعادة تشكيل السياسات الاقليمية وحدوث تغيرات استراتيجية في أوزان اللاعبين وتوجهاتهم انطلاقاً من التحولات في السياسة الروسية والتوجهات الجديدة لإدارة بوتين في المنطقة ومحاولة تعظيم مكاسبه.

5.1 أسئلة الدِّراسة

تحاول الدِّراسة الإجابة عن السؤال الرئيس التالي بالإضافة إلى الأسئلة الفرعية الأخرى؛ ما الموقف الروسي الإيراني اتجاه الثورات العربية خلال الحقبة (2010-2016) سوريا واليمن أنموذجاً، وما أهم مجالاتها؟

أما الأسئلة الفرعية الأُخرى فهي:

1) كيف تطورت العلاقات الروسية الإيرانية خلال حقبة الدِّراسة؟
2) ما أهم مجالات وميادين العلاقات الروسية الإيرانية؟
3) ما تأثير المتغيرات الإقليمية والدولية على تلك العلاقات؟
4) المواقف الروسي من الثورة السورية واليمنية للحقبة 2010- 2016م.
5) المواقف الإيراني من الثورة السورية واليمنية للحقبة 2010- 2016م.

6.1 منهج الدِّراسة

تستخدم الدِّراسة منهجين، من أجل الوصول إلى تحقيق الأهداف السالف ذكرها، وهما:

1- **المنهج التاريخي:** حيث استخدمت هذه الدِّراسة هذا المنهج من اجل تتبع الأحداث التاريخية المختلفة التي مرت بها العلاقات الإيرانية الروسية تجاه الثورات العربية، فالمنهج التاريخي يرى في الروابط والعلاقات التعاونية أو الحروب والصراعات والأحقاد التاريخية

هي القوى الرئيسية التي تتحكم في تحديد اتجاهات السياسة الخارجية للدول، وبالتالي فإن هذا المنهج يتيح القدرة على معرفة الأسباب التي تكمن وراء نجاح او فشل قادة الدول في إتباع سياسة خارجية في وقت ما، ثم استخلاص دلالات عامة لأنماط السلوك الخارجي لمختلف الدول.

2- المنهج التحليلي النظمي: كما استخدمت هذه الدِّراسة هذا المنهج من أجل تفسير وتحليل مظاهر السلوك الخارجي وتوجهات السياسة الخارجية للجمهورية الإسلامية الإيرانية المتمثلة في بسط نفوذها في المنطقة العربية في ظل تحولات السياسة الروسية تجاه المنطقة من خلال الاعتماد على آراء الكثير من المتخصصين في الحقول المتعددة في مجال العلاقات الدولية والعلوم السياسية للوصول إلى التحليل الدقيق والعميق من خلال معرفة الأفعال السلوكية الناتجة عن المتغيرات الداخلية والخارجية.

7.1 التعريفات الإجرائية:

أ- مفهوم الأزمة

رغم أن مفهوم الأزمة قد ظهر إلى الوجود كمصطلح طبي، إلا أنه سرعان ما انتقل إلى مختلف العلوم الإنسانية والاجتماعية مثل: علم السياسة وعلم النفس وعلم الاجتماع وعلم الاقتصاد وعلم الإدارة، وذلك بعد تفجر وانتشار الأزمات الاقتصادية والمالية والإدارية والسياسية والاجتماعية منذ بداية النصف الثاني من القرن الماضي (ماهر، 2006).

وتعددت مفاهيم الأزمة بتعدد الكتّاب والباحثين، واختلاف وجهات نظرهم حول كيفية تناولهم للأزمة، وإن كانت توجد بينها سمات مشتركة، ويمكن عرض بعض المفاهيم للأزمة، على النحو التالي:

الأزمة "Crisis" وجمعها أزمات، إزم وأُزم، وتعني لغة، أزمة حادة كالأزمات السياسية، وأزمة العام : اشتد قحطه، وأزم الدهر عليهم، تأزم الامتناع عما يضر، يقولون، أصل كل، دواء الأزم، وأوازم : الشدة والضيقة (مهنا، 2008)، ويتضح مما سبق أن الأزمة لغوياً تعني الشدة والقحط.

وهي ظرف انتقالي يتسم بعدم التوازن ويمثل نقطة تحول تحدد في ضوئها أحداث المستقبل التي تؤدي إلى تغيير كبير (جاد الله، 2008).

وعرَّفها (جلدة، 2010) على أنها: حالة توتر ونقطة تحول تتطلب قراراً ينتج عنه مواقف جديدة سلبية كانت أو إيجابية تؤثر على مختلف الكيانات ذات العلاقة.

كما يعرِّفها (Phelps, 2005) بأنها" حالة طارئة أو حدث مفاجئ يؤدي إلى الإخلال بالنظام المتبع في المنظمة، مما يضعف المركز التنافسي لها ويتطلب منها تحركا سريعا واهتماما فوريا، وبذلك يمكن تصنيف أي حدث بأنه أزمة اعتماداً على درجة الخلل الذي يتركه هذا الحدث في سير العمل الاعتيادي للمنظمة.

والأزمة هي أمر يصعب مواجهته وهي تنجم عن أخطاء لا يمكن التساهل بها بسبب ما تتركه من أثار سلبية تجعل الكيان الإداري يعاني منها لفترات طويلة، وللأزمة مقدمات ومظاهر تدل عليها، بل إن لكل أزمة هدف وإفرازات، وحدوث هذه المقدمات شاهد على إحداث تغيرات قادمة في الوقت المنظور (ماهر، 2006).

وتعرِّف الدِّراسة الأزمة على أنها: حدث أو موقف مفاجئ غير متوقع يهدد قدرة الدول على البقاء وتتشابك فيه الأسباب بالنتائج وتتلاحق الأحداث بسرعة كبيرة لتزيد من درجة المجهول عما يحدث من تطورات مستقبلاً وتجعل متخذ القرار في حيرة بالغة تجاه أي قرار يتخذه، وقد تفقده قدرته على السيطرة.

ب - مفهوم صنع القرار

تشير عملية صنع القرار إلى مجموعة من الآليات والميكانيزمات التي يتحدد في محصلتها أسلوب التعامل مع أحد الموضوعات أو القضايا المثارة، ويلاحظ أن عملية صنع القرار تتأثر بالمدخلات من كل البيئات الداخلية والإقليمية والدولية، هذا إلى وجود قدر من التفاعل فيما بينها بل وتأثيرها في ذاتها ببعض مخرجات عملية صنع القرار (حقي، 2006).

كلمة قرار هي كلمة انجليزية مشتقة من الكلمة اللاتينية (Deceturn)، ويقصد بها البت النهائي والإدارة المحدَّدة بشأن ما يجب عمله للوصول بوضع معيَّن إلى نتيجة محددة ونهائية (شحادة، 2005).

وقد عّرف (ياغي، 2005) القرار بأنه: عبارة عن أداة من أدوات ممارسة السلطة إن لم يكن الأداة الوحيدة أمام المدير لممارسة حقه الشرعي الذي من خلاله يحقق نتائج ملموسة له وللعاملين في التنظيم.

ويعّرف أيضاً بأنه: عملية اختيار أحد الحلول من عدة حلول ممكنة أو البدائل لتنفيذ موضوع ما، أو تحقيق غرض معين، أو لمواجهة موقف معين محدد (العزاوي، 2006).

ويعّرف القرار أيضا بأنه: رأي أو موقف أو أمر تم اختياره من بين عدة بدائل كانت متاحة أمامه بهدف تحقيق غاية ما أو حل مشكلة معينة (كنعان، 2007).

ج- مفهوم الثورة "Revolution"

إن الثورة في اللغة تعني الهيجان والوثوب والسطوع. أما الاصطلاح اللاتيني Revolution المقابل لكلمة ثورة باللغة العربية فهو تعبير فلكي الأصل شاع استعماله بعد أن أطلقه العالم "كوبر تيكوس" على الحركة الدائرية المنتظمة والمشروعة للنجوم حول الشمس، ولما كانت هذه الحركة لا تخضع لسيطرة الإنسان ولتحكمه واستعمل هذا المصطلح للدلالة على التغيرات المفاجئة والعميقة التي تحدث في النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية وقد كانوا قبل ذلك يستعملون تعبيرات أخرى مثل التمرد والعصيان والفتنة وغيرها. ولقد تعددت التعريفات الخاصة بالثورة واختلفت فيما بينها على محاور التركيز والانطلاق، فهناك من جعل من استخدام العنف مكوناً أساسيا للثورة، وآخرون ركزوا على نتائج العمل الثوري ودرجة ومستوى التغيير المحقق داخل المجتمع.

حيث يرى "Albert Camu"، الثورة أنها عبارة عن رفض الوضع القائم، في تحرك السلوك السياسي وفعل اختيار ورفض من خلال عمل عنيف. وأما "صموئيل هنتنجتون"، فيرى أن الثورة هي تغيير داخلي سريع وعنيف في القيم والمبادئ المهيمنة

داخل المجتمع وفي مؤسساته السياسية والهياكل الاجتماعية والعلاقات الاقتصادية والقيادات والنشاط الحكومي والسياسات؛ أي انهيار النظام الاجتماعي والاقتصادي والسياسي الموجود وسط محاولات لبناء وتكوين بديل آخر جديد (الشرقاوي، 2010).

8.1 تقسيم الدِّراسة

بناءً على أهداف ومشكلة الدِّراسة، فسيصار إلى تقسيمها إلى الفصول التالية:

الفصل الأول: خلفية الدِّراسة ومشكلتها.

الفصل الثاني: الإطار النظري والدراسات السابقة.

الفصل الثالث: التطور التاريخي للعلاقات الروسية الإيرانية.

الفصل الرابع: محددات ومرتكزات العلاقة الروسية الإيرانية.

الفصل الخامس: الموقف الروسي الإيراني اتجاه الثورة اليمنية والثورة السورية.

الخاتمة والتوصيات.

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

1.2 الإطار النظري

تعتمد هذه الدِّراسة على النظرية الواقعية وتنطلق من الفرضية التي تؤكد بأن الدول تسعى دائما لتعزيز قوتها، ومن ابرز من تحدث عن ذلك هو هانز موجانثو والذي أكد على إن جوهر السياسة الدولية يقوم على ركنيين أساسيين: هما، القوة والمصلحة، وان المصلحة تتحدد في أطار القوة، وأن الدول تسعى للبحث عن القوة وهي مجبرة على ذلك لتفادي الدمار، وفي أصولها تستند المدرسة الواقعية إلى نظرية حالة الطبيعة عند هوبز، إذ ينطلق هوبز من مقولة مفادها أن الإنسان يميل دوماً إلى الصراع مع أقرانه من البشر مدفوعا في ذلك أما في البحث عن المنفعة أو دفاعا عن أمنه أو طمعاً في المجد، وترتبط هذه الحالة الطبيعية في ذهن هوبز، بغياب السلطة المنظمة، إذ طالما يعيش البشر بدون غطاء من سلطة مشتركة يحترمونها؛ فإنهم يصبحون في وضع شبيه بحالة الحروب، وأن الطريقة الوحيدة لتجنُّب اللجوء الدائم إلى العنف تكمن في إقامة سلطة يتمكن البشر في حمايتها من العيش بسلام (توفيق، 2000).

نظرية القوة أو النظرية الواقعية

لا شك بأن المنهج الواقعي في العلاقات الدولية يعود إلى قناعات قديمة والى فترات زمنية بعيدة، وذلك للقناعات الراسخة التي كانت لا تخضع للجدل بين المهتمين وتؤكد مفهوم القوة بكل أدواتها وتحدد كيفية العلاقات بين الدول والشعوب. وفي العصور الحديثة، كان من أوائل من تحدثوا عن الفلسفة الواقعية المفكر الايطالي مكيافيللي صاحب كتاب الأمير (The Prince) الذي بين فيه أنَّ القوة بكل أدواتها السياسية والاقتصادية هي الأساس في ثبات الدولة ومؤسسة الحكم حتى وصل إلى استبعاد البعد الأخلاقي في السياسة حينما طرح مفهومه الشهير (الغاية تبرر الوسيلة)، ثم تبع ذلك الكاتب توماس هوبز الذي يعتبر من المؤيدين للفلسفة الواقعية بشدة، كما اتضح ذلك في كتابه اللوفتيان

(Loviathan) الذي يؤكد فيه عامل القوة وأثره الواضح في رسم السياسة الداخلية للدول (الرفوع، وفهمي، 2009).

وسنتحدث هنا عن مقولات النظرية والمبادئ الفلسفية ودواعي استخدامها كما يلي:

أ- مقولات نظرية القوة

قدم هانس مورجانثو وهو من أكثر المهتمين بالنظرية الواقعية تصوراً شاملاً لمفهوم القوة ودورها في رسم السياسة الدولية في كتابه الشهير (السياسة بين الأمم)، حيث يعتبر بين من يمارسونها وبين من تمارس ضدهم، وهي تمنح من يمارسونها السيطرة على عقول ومكامن القوة لدى من تمارس ضدهم، كذلك فإنه مهما كانت الأهداف المادية لأي سياسة خارجية، كالحصول على مصادر المواد الأولية، أو السيطرة على الطرق البحرية، أو إجراء تغييرات إقليمية، أو السيطرة على الآخرين (سليم، 2013).

وينظر مورجانثو إلى السياسة الدولية على أنها عملية توفيق بين المصالح القومية للدول. وعليه، فان فكرة المصالح القومية لا تفترض وجود عالم مسالم، كما لا تفترض حتمية الحرب، وتعني المصلحة القومية الحفاظ على البقاء القومي، بما في ذلك الدفاع عن الكيان المادي والسياسي والثقافي للدولة، حيث إن هذه المصلحة بالذات تمثل هدفا أساسيا لا يمكن التنازل عنه أو المساومة عليه (مقلد، 2006). أما فريدريك شومان احد دعاة المنهج الواقعي في تحليل العلاقات الدولية، فيقول إن النظام الدولي يتكون في صميمه من دول مستقلة قوية وذات سيادة وتملك المقومات الأساسية للقوة ولا تعترف بوجود سلطة أعلى منها بين الوحدات الدولية، حيث تعمل هذه الدول على تامين مصالحها القومية بوسائل القتال وضعضعة الأمن والاستقرار للدول الأخرى، حيث يأتي هدف الحفاظ على الذات (Self-Preservation) هدفاً نهائياً ولا يخضع لأي تحفظ ولا لأي مساومة (Krippentorff, 2009).

ويُعدُّ اون، ولفرز (Wolfers) من الدعاة البارزين للاتجاه الواقعي، حيث يقول إنَّ القوة لا تكتسب كهدف نهائي في حد ذاتها، وإنما هي مجرد أداة لتحقيق أهداف أبعد منها، ويقول أنه دون ربط القوة بالأهداف يصعب الحكم على ما إذا كانت الحصيلة المحققة لدى

الدول من إمكانيات القوة القومية تقترب من مستوى تلك الأهداف الخارجية التي يتم اختيارها، أم أنها تتجاوز ذلك لتصبح نوعاً من الإفراط في استخدام القوة الذي لا تبرره ملابسات الظروف التي تحيط بهذا الاختيار المحدد للأهداف (العقابي، 1996).

ب- المبادئ الفلسفية لنظرية القوة

أولاً: مبدأ القوة

إنَّ مصطلح القوة يعد من أكثر المصطلحات التي تستخدم من العلوم السياسية وذلك لقناعة معظم المهتمين والمفكرين بأهمية دور القوة باعتبارها القاعدة المحورية في رسم العلاقات الدولية بين الوحدات الدولية، وتفوق فكرة القوة على فكرة الحق، ذلك أن عامل القوة يعتبر عاملا غير ثابت في المعايير الدولية بين الدول، فكثيرا ما يكون صديق اليوم عدو الغد وكذلك العكس، وفي هذا الصدد يذهب شوارزنبرجر بالقول: "إن القوة هي بلا منازع محور الارتكاز في حركة العلاقات الدولية كلها، والسبب هو في غياب مجتمع دولي شامل فإن المجموعات الدولية داخل النظام الدولي تتصرف بناء على ما تمتلكه من امكانيات مادية وعسكرية وليس من أي منطلق قانوني أو أخلاقي (المنوفي، 2010).

والقوة مزيج من الاقناع والاكراه، إذ إن اولئك الذين يستخدمون القوة يفضلون عادة تحقيق أهدافهم من خلال التهديد باستخدامها بدلاً من اللجوء اليها فعلاً، فالتهديد يستهدف الاقناع في حين يرتبط الاكراه بالاستخدام الفعلي للقوة"، اذ أن القوة في كثير من الاحوال تستخدم بغية الدفاع عن الكيان القومي، أو الأمن، أو النظم والمعتقدات السياسية وأيضاً عن المصالح القومية الاساسية للدول، وقد يذهب بالقوة في المساعدة في الوصول لبعض الغايات الاقتصادية أو الاجتماعية او الثقافية وهو ما يمكن ان يساعد بدوره على تحقيق التنمية للدول، إذ إنَّ كثيراً من المهتمين في رسم أسس العلاقات الدولية يركزون أيضاً على أهمية دور الدبلوماسية والتي بدورها تمنع كثيراً من الصراعات التي قد تحصل بين الدول، والتي في الغالب تكون نتيجة الإفراط من قبل بعض الدول في إيجاد أسباب القوة الدافعة إلى إثراء الصراع والصدام والحروب بين الأمم (فهمي، 2011).

ثانياً: مبدأ المصلحة القومية

إن مفهوم القوة يرتبط بالمصلحة الوطنية ارتباطاً وثيقاً، إذ يعتبر كثير من المهتمين أن المصلحة الوطنية هي نفسها القوة وتحليلهم لذلك هو إن الدول في كثير من الأحيان تجعل القوة سبيلا لتحقيق أهدافها ومصالحها. ذلك إن توفر عوامل القوة لدى كل دولة هو بمثابة مطلب أساسي وهدف تسعى له كل دولة؛ لأن الواقع يفرض أن العلاقة طردية بين تحقيق المصالح القومية للدول ومقدار ما تملكه من قوة، وفي هذا المجال يقول هانز مورجانثو: "إن القائد السياسي يفكر ويتصرف طبقاً للمصلحة التي هي القوة، والتاريخ يثبت ذلك" (العزي، 2014).

ج- دواعي استخدام نظرية القوة

إنَّ هذه النظرية قد فرضت مفاهيمها وأدواتها وواقعها على مختلف النظريات الشمولية الأخرى التي كرست جل اهتمامها لتفسير وتحليل الواقع الذي تعيشه الدول، وذلك لمحاولة وضع الإجراءات الوقائية الداعمة لعوامل الاستقرار والأمن الدولي، ومبعدة العوامل المسببة للصراع الذي سيؤدي بدوره إلى الحروب واستخدام القوة، وفي حالة العلاقات العربية الدولية، فقد كانت القوة حاضرة في كثير من مظاهرها وبخاصة في المجال الاقتصادي(بدوي، 2013).

نظرية النظم

تستخدم نظرية النظم أساساً في التطبيق على التفاعلات في النظام الدولي، وان استخدامها يكمن في التمكن من تحليل وفهم السياسة الخارجية في إطارها الأوسع وتميزها عن غيرها من النماذج التي تظهر في السياسة الخارجية للدول؛ ذلك أن مفهوم النظام في العلاقات الدولية استخراج مباشر لمفهوم النظام كما هو مستخدم في نظرية النظم العامة، والتي تذهب في أنها تشكل مجهوداً علمياً من أجل إيجاد الصلة بين كل حقول المعرفة (Joseph, 2003).

وتعدُّ هذه المدرسة امتداد لأفكار "فون برتالنفي" إذ تعود دراسته في هذا الحقل إلى العشرينات، وأيضا كان لكل من "تالكوت بارسونز"، و" ديفيد ايستون" جملة من الأفكار

التي ساهمت كركائز متطورة لعملية المنهج السلوكي، من خلال هذه النظرية بالتوصل إلى وضع عدداً من الافتراضات حول النظام ومنها (حداد، 2008):

1- إن النظام هو مجموعة من الأجزاء المترابطة.

2- أجزاء النظام تتفاعل فيما بينها.

3- كل جزء يمكن أن يتصف بدرجة معينة من الاستقلال الكلي عن الأجزاء الأخرى المرتبطة به.

فمن خلال إدراك هذه الافتراضات نجد أن النظام حلقة مترابطة رئيسة تنتج عن وجود مخرجات تستوجب إيجاد المخرجات لها، لقد حققت كتابات بعض الباحثين إسهامات في جانب تطوير هذه النظرية في العلاقات الدولية، إذ يعد من أبرزهم " جورج موديلسكي" و" ريتشارد روزكرانس" و" ماكنلاند" و" اندروسكوت" ولقد جاء كأبرز الدعاة لهذه النظرية أيضا " مورتون كابلان" اذ ساهم في تحديد قواعد نماذج للتفاعل وضعها للنظام الدولي، والأهداف التي يسعى إليها في هذه النظرية هي التوصل إلى القوانين، والنماذج المتكررة في كيفية عمل النظم وتحديد مصادر ومظاهر الانتظام فيها، وأيضاً التوصل إلى استنتاجات عامة تتعلق بعوامل التوازن والاختلال التي تحكم تطور هذه النظم الدولية الرئيسة والفرعية، وانتقالها من شكل إلى آخر (مقلد، 2006).

لقد جاء "تشارلس ماكيلاند" ليعطي تقريباً لنظرية النظم بوصفها أنها أداة في التحليل، تقوم على محاولة تحديد نماذج العمليات التفاعلية وطبيعتها التي تحدث بين مكونات النظام الدولي الرئيسة والفرعية، وهي تحاول التطرق إلى ظواهر السلوك المختلفة التي تدور أو تحدث في مجال النطاق الواحد ضمن النظم الدولية الفرعية وحصر مدى انعكاساتها على باقي النظم، إذ يشير تشارلس إلى أن هذه التصورات أو التحليلات في مختلف المستويات تسهم بفاعلية لإدراكنا حقيقة الارتباطات بين النظم القومية والنظم الدولية رغم تنوع التأثيرات المتبادلة (Maclleand, 1967).

وذهب أيضاً مودلسكي في تحليله للنظام الدولي بالإشارة إلى أنه نظام اجتماعي يرتكز على دعائم ومقومات أساسية تشمل الهيكلية والوظيفة لكنها محددة في جوانب

كثيرة، إذ يؤكد على أن النظم الدولية تشمل إشكالا وأنماط متعددة ومتباينة من التعاملات السلوكية وهي التي تحدد بالتالي تميز أداء كل واحد منها، ولقد استخدم "مودلسكي" منهج تحليل النظم في دراسة السياسة الخارجية في مطلع الستينيات من القرن العشرين، إذ وضع نموذجا تحليليا مبسطا للمدخلات والمخرجات باستخدام منهج النظم في السياسة الخارجية إذ ميز بين العناصر الآتية:

مدخل القوة: وهو الموارد المتاحة لدى صانعي السياسة الخارجية، وهي إما داخلية أو خارجية، ويشتمل مدخل القوة الداخلية جميع الأجهزة والمؤسسات الحكومية المتعلقة بالسياسات الخارجية ودرجة كفاءة هذه المؤسسات وخبرتها الفنية، وجميع الثروات المادية والمعنوية المتاحة للدولة. أما مدخل القوة الخارجية، فهو كل الموارد المتاحة للدولة والتي تنبع من خارجها، كمثل المزايا والفوائد التي قد تحصل عليها الدولة نتيجة الالتزامات، أو تعهدات من قبل دولة أخرى، مثل المساعدات والمعونات الخارجية والمنح التجارية (النبراوي، 2005).

مخرج القوة: وهو جميع السياسات الموجهة إلى العالم الخارجي، وتكون إما بهدف المحافظة على الموارد الموجودة وإما خلق موارد جديدة،

المصالح والأهداف: وتتضمن مصالح ومطالب الجماعات المختلفة في الدولة.

صانعو السياسة: وهم حلقة الوصل التي يتم عندها تحويل المدخلات إلى مخرجات، وأوضح " مودلسكي" أن سياسة الدولة الخارجية من الممكن أن، تتغير إذا ما حدث أي تغير في هذه العناصر، سواء كان هذا التغير من الداخل أو من الخارج، موضحاً أن أي سياسة خارجية رشيدة تفترض وجود توازن بين هذه العناصر، وإعادة هذا التوازن في حالة اختلاله.

فمن من خلال ما تقدم يمكن الاعتماد على نظرية النظم في هذه الدِّراسة لعدة أسباب أساسية يمكن إجمالها بالآتي (فهمي، 2011):

1- تعدُّ المداخل التي يمتاز بها منهج تحليل النظم، من خلال استخدام المناهج الأخرى في تحليل الظواهر الاجتماعية، والسياسية، مثل منهج صنع القرارات.

2- شمول التحليل النظمي للظاهرة موضوع الدِّراسة، وذلك بتحليل كل جوانبها، فهو يوضح العلاقات العضوية بين السياسة الداخلية، والسياسة الخارجية، ويقوم بدراسة عناصر البيئة الداخلية، والبيئة الخارجية، فضلا عن عملية صنع وإدارة السياسة، ثم دراسة مضمون السياسة ذاتها والنتائج المترتبة عليها.

3- إن وحدة التحليل في هذا المنهج هي مفهوم النظام الذي انتقل من العلوم الطبيعية إلى العلوم الاجتماعية ليستعيره علم السياسة، وإذا كان التحليل النظمي يعني استخدام مسالك وأدوات لتحليل المعلومات تستند إلى مفهوم النظام المعقد وعلاقاته المتشابكة.

نظرية اتخاذ القرار

نظرية اتخاذ القرار تركز على عملية صنع القرار السياسي الخارجي ، وفي الكيفية التي تتفاعل بها النظم القومية (الدول) مع المؤثرات التي تأتيها وتنعكس عليها من النظام الدولي الذي تعمل في إطاره ، وأيضاً البحث في الكيفية التي تعمل الدولة فيها حيال مواقف سياسية متعددة، إضافة إلى انها تبحث في الكيفية التي يظهر بها هذا التفاعل مع الواقع السياسي الدولي (طعمة، 2010).

والقرارات هي التي تتضافر لها الجهود والإمكانات وكافة المستلزمات الأساسية التي من شأنها زيادة الدقة وتعظيم النتائج الايجابية التي تؤدي بالنتيجة إلى تحقيق الأهداف المحددة ، ذلك أن عملية اتخاذ القرار تأتي لتمثل المضمون العام لنشاط الإدارة على جميع المستويات التنظيمية، إذ أن عملية اتخاذ القرارات لا تكون مقصورة على مستوى معين، فهي عملية تمارس في مختلف المستويات (جلدة ، 2010).

إنَّ النظرية تقوم بتناول ظواهر العلاقات الدولية وموضوعات السياسة الخارجية من منظور صانع القرار وكل مدخلاته السيكولوجية والبيئية والمعرفية، أي انها تبني تحليلها على افتراض أن العلاقات الدولية هي نتاج لفعل صانع القرار والذي يعبر عن بلورة لمجموعة من العوامل الموضوعية والذاتية التي يتخذ في ظلها القرار في السياسة الخارجية، فهي تقوم بدراسة العلاقات الدولية ليس على أساس الدول بصورتها وإنما على

أساس دراسة الدولة من خلال صناع قراراتها، ذلك أنه يتم تحديد الدولة بصناع قراراتها الرسميين وغير الرسميين، وهي تختلف هنا عن النظرية الواقعية في أن اللاعب هنا ليس الدولة وإنما الإفراد الذين يعملون في مستويات مختلفة من نظام صناعة القرار في الدولة، إضافة إلى لاعبين آخرين منافسين للدولة (توفيق، 2000).

هذه النظرية تأتي أهميتها أيضاً من أنها تضع حلول وطرق مناسبة للإجابة عن المعلومات، حتى يكون النظام مهيأ لبيئة متغيرة، إضافة لذلك الحصول على معلومات دقيقة ذات أهداف مباشرة للبيئة السياسية، وهي تدرس في العلاقات الدولية أساس دراسة الدولة من خلال صناع القرار، فتحديد الدولة يرتكز على صناع القرار الرسميين، وأخذها بالاعتبار سلوك المسئولين عن اتخاذ القرار، وبذلك يمكن تطبيق الكثير من المبادئ والنظريات في علم النفس للتوصل إلى أطروحات جديدة أو فرضيات بناء على الكثير من النتائج والدوافع؛ ذلك أن السلوك يجمع بين الجانب العقلاني، والآخر غير العقلاني (مقلد، 2006).

مقولات النظرية

إنَّ نظرية اتخاذ القرارات تعدُّ من النظريات ذات الأهمية الخاصة لتحليل واقع العلاقات الدولية، ذلك انها تحظى بالأهمية البالغة من قبل المحللين لحقائق السياسة الدولية، فهي تركز على البحث في الكيفية التي تتفاعل بها الدول مع مؤثرات البيئة الخارجية للدولة التي تنعكس عليها من النظام الدولي الذي تعمل في إطاره، وبذلك تبرز أهمية اتخاذ القرارات الخارجية لتدافع الدولة عن مصالحها إزاء الإطراف الدولية التي تتعامل معها (الفضل، 2004).

عناصر النظرية:

أ. تشكل اتخاذ القرارات عملية جماعية متكاملة، وأن الانتهاء لقرار معين يعد ذروة التفاعل الذي يتم في مختلف المستويات التنظيمية المعنية بهذه العملية.

ب. تقييم صانعي القرارات كافة العوامل والمتغيرات ذات الارتباط بموضوع القرارات، في شقيها سواء المتعلق بالبيئة الداخلية، أم البيئة الخارجية، أم الضغط الناتج عن

الحاجة إلى اتخاذ القرار، أم الهيكل التنظيمي الرسمي الذي تتم في إطاره عملية اتخاذ القرارات الخارجية.

ج. إن الجهد الرئيس الذي يبذله صانعو القرارات يتركز في تجميع الحقائق المرتبطة بموضوع القرار، ثم تحليلها ومناقشتها وتقيمها.

د. البحث في الكيفية التي تتفاعل بها النظم القومية (الدول) مع المؤثرات التي تأتيها وتنعكس عليها من النظام الدولي الذي تعمل في إطاره.

هـ. البحث في الكيفية التي يعبر بها هذا التفاعل عن نفسه مع الواقع الدولي من خلال اتخاذ قرارات خارجية محدده تبرز بها الدول اتجاهاتها، وتدافع بها عن مصالحها إزاء الإطراف الدولية التي تتعامل معها (حقي، 2006).

وبناءً على ذلك، يمكن فهم نظرية اتخاذ القرار من خلال الأفعال أو ردود الأفعال التي تصدر عن الدولة، والتي يقوم بها في واقع الأمر أشخاص، وهو ما يتطلب النظر إلى محيط صناعة القرار، وإدراك صانع القرار لمحيطه وليس من خلال موقع المراقب الموضوعي أو الحيادي فالكيفية التي يحدد بها صناع القرار الوضع الذي يواجهونه هي التي تصنع سلوكية الدولة تجاه الوضع، وفي هذا الإطار يرى ريتشارد سنايدر: أنَّ الذين يدرسون في السياسة الدولية يهتمون بالدرجة الأساسية بالأفعال وردود الأفعال والتفاعلات بين الوحدات السياسية التي يطلق عليها الدول (مقلد، 2006).

توظيف النظرية في الدِّراسة

إنَّ المضامين الرئيسية لنظرية اتخاذ القرارات تشكِّل في أساسها إحدى النظريات الأساسية في العلاقات الدولية، وهي تشكل بدورها الإطار النظري لهذه الدِّراسة، من خلال توظيفها لتحليل المحددات والعوامل المتعددة وأثرها على عملية اتخاذ القرارات الخارجية بين الدول والتي تتأثر عملية صناعة القرار فيها بمجمل المتغيرات والمحددات، سواء الداخلية منها أو الخارجية، بالإضافة إلى علاقتيهما وسياستيهما الخارجية المتمثلة بالكثير من القرارات الخارجية لفهم أكبر لمخرجاتها والتمعُّن في سلوكيات الدولة والوقوف على

قدراتها وإمكانياتها والدوافع الرئيسة خارجية، أم داخلية لمساهمتها الفاعلة في التحكم بسياسة الدولة.

نظرية الصراع الدّولِيّ

تعتمد هذه الدِّراسة على نظرية الصراع الدّولِيّ حيث نجد إن هذه النظرية تتميز عن غيرها من النظريات كونها متعددة الأبعاد ومتداخلة الأسباب والمصادر وتتشابك تفاعلاتها المباشرة والغير مباشرة. فظاهرة الصراع باعتبارها ظاهرة ذات أبعاد متناهية التعقيد، بالغة التشابك، يمثل وجودها أحد معالم الواقع الإنساني الثابتة، حيث تعود الخبرة البشرية بالصراع إلى نشأة الإنسان الأولى، حيث عرفتها علاقاته في مستوياتها المختلفة: فردية كانت أم جماعية، وأيضاً في أبعادها المتنوعة: نفسية أو ثقافية، سياسية أو اقتصادية، أو اجتماعية، أو تاريخية، ... الخ (عليوة، 2002).

والصراع في حقيقته تنازع الإرادات الوطنية، وهو التنازع الناتج عن اختلاف الدول في دوافعها، وفي تصوراتها وأهدافها وتطلعاتها، وفي مواردها وإمكانياتها، مما يؤدي في التحليل الأخير إلى اتخاذ قرارات أو انتهاج سياسة خارجية تختلف أكثر مما تتفق، ولكن برغم ذلك يضل الصراع بكل توتراته وضغوطه الصراعات، وهو ما يقود بالطبع إلى سياسات خارجية متناقضة مع بعضها بعضاً، لكنها دون نقطة الحرب المسلحة، كذلك فإن الصراع يمكن أن تتنوع مظاهره وأشكاله، فهو قد يكون صراعاً سياسياً، أو اقتصادياً، أو مذهبياً، أو دعائياً، أو حتى تكنولوجيا (الخزرجي، 2005).

وتُعرِّف دائرة المعارف الأَمْرِيكيّة الصراع بأنه: "حالة من عدم الارتياح أو الضغط النفسي الناتج عن التعارض أو عدم التوافق بين رغبتين أو حاجتين أو أكثر من رغبات الفرد أو حاجاته"، ويشير مفهوم الصراع من المنظور النفسي بأنه: "موقف يكون لدى الفرد فيه دافع للتورط أو الدخول في نشاطين أو أكثر، لهما طبيعة متضادة تماما". أما في البُعد السياسي فيشير الصراع إلى موقف تنافسي خاص، يكون طرفاه أو أطرافه، على دراية بعدم التوافق في المواقف المستقبلي المحتملة، والتي يكون كلاً منهما أو منهم، مضطراً

فيها إلى تبنّي أو اتخاذ موقف لا يتوافق مع المصالح المحتملة للطرف الثاني أو الأطراف الأخرى (كاظم، 2007).

وينظر إلى مفهوم الصراع في الأدبيات السياسيَّة المتخصصة باعتباره ظاهرة ديناميكية، فالمفهوم، من جانب يقترح "موقفاً تنافسياً معيناً، يكون كل من المتفاعلين فيه عالماً بعدم التوافق في المواقف المستقبلية المحتملة، كما يكون كل منهم مضطراً أيضاً لاتخاذ موقف غير متوافق مع المصالح المدركة للطرف الآخر". من هنا كان هناك اتجاه ينصرف إلى التركيز على البعد التنافسي في تعريف الصراع باعتبار أنه "أحد أشكال السلوك التنافسي بين الأفراد أو الجماعات"، وأنه "عادة ما يحدث عندما يتنافس فردان أو طرفان أو أكثر حول أهداف غير متوافقة، سواء كانت تلك الأهداف حقيقة أو متصورة، أو حول الموارد المحدودة". وفى تعريف آخر، فإن مفهوم الصراع يتميز بالبساطة والمباشرة، حيث يوصف الصراع بأنه "عملية منافسة ظاهرة، أو محتملة بين أطرافه" (حسين، 2003).

ويمثل متغير الإرادة عند أطراف الصراع أساساً محورياً في تعريف الصراع لدى اتجاه آخر من كتاب الأدبيات السياسيَّة، ومن ثم يتم النظر إلى مفهوم الصراع باعتبار أنه في جوهره "تنازع للإرادات"، ينتج عن اختلاف في دوافع أطرافه، وفى تصوراتهم، وأهدافهم، وتطلعاتهم، ومواردهم وإمكاناتهم، ممَّا يؤدي بهم إلى اتخاذ قرارات، أو انتهاج سياسات تختلف فيما بينها أكثر من اتفاقها، ومع ذلك يظل الصراع دون نقطة الحرب المسلحة (هنتجتون، 1999).

وهناك رأيٌّ ثالثٌ يفضل الاهتمام ببنية الموقف الصراعي والمصالح المتضمنة فيه. في هذا الاتجاه، يذهب كل من لوبر وستول إلى أن مفهوم الصراع يمثل أو يعكس "موقفاً يكون لطرفين فيه أو أكثر أهداف أو قيم أو مصالح غير متوافقة بدرجة تجعل قرار أحد الأطراف بصدد هذا الموقف سيئاً للغاية"، ومن هنا يمكن النظر إلى مفهوم الصراع باعتباره "نتيجة لعدم التوافق في البنيات والمصالح، مما يؤدى إلى استجابات بديلة للمشكلات السياسيَّة الرئيسية". والصراع بهذه الكيفية، يُعدُّ سمة مشتركة لكل النظم

السياسيَّة الداخلية والدّولِيّة". أمَّا الصراع في مفهوم كوزر فإنَّه يتبلور في ضوء القيم والأهداف التي تمثل الإطار المرجعي لأطراف الموقف الصراعي، وعلى ذلك يرى كوزر أنَّ الصراع يتحدد في "النضال المرتبط بالقيم والمطالبة بتحقيق الوضعيات النادرة والمميزة، القوة والموارد، حيث تكون أهداف الفرقاء هي تحييد أو إيذاء أو القضاء على الخصوم، وتسعى رؤى أخرى إلى توجيه الاهتمام نحو الأبعاد النفسية المتعلقة بعلاقات القبول والرفض بين أطراف الموقف الصراعي، وتتجه تلك الرؤى إلى تعريف الصراع فيها بأنه: "ذلك العداء المتبادل بين الأفراد والجماعات أو الشعوب أو الدول فيما بينها على مختلف المستويات" (حتى، 2002).

وهنا يمكننا الانتهاء إلى ثلاثة محاور رئيسة في التعريف بمفهوم الصراع هي:

أ. المحور الذي يتعلق بالموقف الصراعي ذاته

ويشير إلى أن مفهوم الصراع يعبر عن موقف له سماته وشروطه المحددة: فهو بداية يفترض تناقض المصالح أو القيم بين طرفين أو أكثر، وثانيا يتعلق بإدراك أطراف الموقف ووعيها بهذا التناقض، وثالثا يتطلب توافر أو تحقق الرغبة من جانب طرف أو أطراف في تبني موقف لا يتفق بالضرورة مع رغبات الطرف الآخر، أو الأطراف الأخرى. بل إنَّ هذا الموقف قد يتصادم مع باقي هذه المواقف (العناني، 2009).

ب. المحور الذي يتعلق بأطراف الموقف الصراعي

بشكلٍ عام، يمكن التمييز في الموقف الصراعي من حيث أطرافه بين مستويات ثلاثة: المستوى الأول المتعلق بالصراعات الفردية أي التي يكون أطراف الصراع فيها أفرادا، ومن ثم فإن دائرة مثل هذا الصراع وموضوعة يتجهان إلى أن يكونا محدودين بطبيعتهما، والمستوى الثاني يكون الصراع بين جماعات؛ أي تتعدَّد أنواع الصراع هنا بتنوع أطرافه، كما أن دائرته ومجالاته تكون عادة أكثر اتساعا وتنوعاً عن نظريتها في دائرة الصراع الفردي، والمستوى الثالث يختص بالصراع بين الدول، والذي عادةً ما يُعرف أيضاً بالصراع الدّولِيّ، وتكون دائرة أو دوائر الصراع به أكثر تعقيدا وأكثر اتساعاً عن المستويين السابقين من الصراعات (فهمي، 2011).

ج. المحور الذي يتعلق بالصراع الدّولِيّ

إنَّ اتساع دائرة المستوى الثالث من الصراعات، عبر المراحل التاريخية المتعاقبة للعلاقات الدّولِيّة، كان من شأنه توجيه وتكتيل قدر متزايد لا يستهان به من الجهود العلمية والأكاديمية لدراسة وتأصيل الظاهرة الصراعية، وذلك بهدف تطوير التفسيرات والنظريات العلمية التي تيسر فهم أسبابه ومحدداته، ومن ثم تقديم البدائل المختلفة والتي يمكن من خلالها التحكم بالظاهرة الصراعية، أو على الأقل التقليل من المخاطر المرتبطة بها والمترتبة عليها، وتحديد أساليب التعامل معها (حسين، 2003).

أنواع الصراع من حيث درجة ظهوره

يُقصد بذلك التمييز بين أنواع الصراع على أساس من وجود مظاهر سلوكية علنية من قبل أطراف الصراع ترتبط به، ومن ثم تعدُّ دالة على وجوده من جانب، كما تستخدم في تحديد نوعه من جانب آخر. وفي هذا الصدد، يتَّجه بعض المتخصصين إلى التمييز بين الصراعات السافرة، والكامنة، والمقموعة أو المقهورة، وتتحدد أهم سمات كل منها على النحو التالي (سلامة، 2006):

أ. الصراع الظاهر أو السافر

يقصد به ذلك النوع من الصراعات التي أنتجت، أو ارتبط بها مظاهر سلوكية من قبل أطرافه (أو أطرافها) مثل أعمال العنف، أو التهديدات باستخدام القوة، أو إعلان مطالب محددة تتضمن الصراع القائم، وإن مثل المظاهر تعكس مرحلة متطورة ومتقدمة من مراحل الصراع، ومن ثم تستخدم هذه المظاهر المرتبطة بالصراع كأساس لوصفه بأنه صراع ظاهر أو سافراً تمييزاً له عن النوعين التاليين: الكامن، والمقموع (توفيق، 2000).

ب. الصراع الكامن أو المستتر

وهذا النوع من الصراعات وإن اشترك مع سابقه في وجود أساس أو قاعدة موضوعية للصراع بين طرفيه (أو أطرافه)، فإنَّ السِّمة المميِّزة له إنما تتمثل في عدم تبلور أي مظاهر سلوكية ملموسة أو محسوسة يمكن الإشارة إليها كدلالة على وجود الصراع.

وفى عبارة أخرى، إنَّ هذا النوع إنما يعبِّر عن صراعات ذات مستوى أقل نضجاً وتطوراً عن النوع السابق (حتى، 2002).

ج. الصراعات المكبوتة أو المقهورة Suppressed Conflict

يشترك هذا النوع من الصراعات مع سابقيه في تبلور أساس موضوعي للخلاف والتنافس بين طرفيه أو أطرافه، كما يتشابه مع الصراع الكامن في عدم تبلور مظاهر سلوكية دالة عليه، لكن سمته الأساسية تتمثل في وجود اختلال واضح في علاقات القوة بين طرفيه (أو أطرافه) لصالح طرف على حساب الطرف الأخر، كما أنَّ الطرف الأقوى لا يضطر إلى استخدام قوته ليحقق أهدافه في الصراع، حيث قيامه بالتهديد باستخدامها يصبح كافياً لإحداث الاستجابة المطلوبة أو المرغوبة من الطرف الثاني (فهمي، 2011).

2. 2 الدراسات السابقة

هناك بعض الدراسات التي تناولت موضوع هذا الدِّراسة بشكل مباشر وتحدثت عن الموقف الروسي الإيراني من قضايا المنطقة العربية ولكنها قليلة ونادرة، إلا أنَّ هناك دراسات تناولت الموضوع بشكل غير مباشر لتسلط الضوء على أحد محاور الموقف الروسي الإيراني من قضايا المنطقة العربية، ومن هذه الدراسات المتعلقة في موضوع الدِّراسة ما يلي:

دراسة (الكسندر دوغين، 2004) بعنوان "**مستقبل روسيا الجيوبولتيكي**"، يركز الكاتب على بعض تساؤلات ومراجعات إستراتيجية ربما تكون الجغرافيا السياسية أهم وأفضل ما يجيب عنها، وتكون الأداة الرئيسة للسياسيين والإستراتيجيين والمصرفيين والاقتصاديين للتفكير والتخطيط، وبناء السياسات العامة والعلاقات الخارجية، وصياغة الفكرة الجامعة للدول والأوطان والشعوب والمجتمعات، لذا كان التركيز على الجوانب الداخلية لدولة روسيا الاتحادية، ولم تغطِّ هذه الدِّراسة كثيراً من الجوانب على المستوى الداخلي لدولة روسيا.

دراسة، (محي الدين، 2006)، سورية: ويستمر الصراع على الشرق الأوسط الكبير، شملت هذه الدِّراسة الفترة ما بين عام2000 م إلى عام 2006م بما فيها من أحداث اعتباراً من تحرير الجنوب اللبناني وتأثيره على العلاقة اللبنانية مع سورية، مروراً بأحداث 11 أيلول 2001م والتأثير الناتج عنها في المنطقة العربية من ظهور ما يسمى الحرب على الإرهاب، وغزو أفغانستان، ثم احتلال العراق، وتداعياته على المنطقة، ثم اغتيال رئيس الوزراء اللبناني رفيق الحريري، والانسحاب السوري من لبنان، والدور السوري في تصديه للمشروع الأمريكي للشرق الأوسط الكبير، وإستراتيجية سوريا في تحرير العراق، والجولان، والجنوب اللبناني، وفلسطين.

وهناك دراسة لـ (المجالي، 2007) بعنوان: "تأثير التسلح الإيراني على الأمن الخليجي منذ الثورة الشيعية 1979". خلصت هذه الدِّراسة إلى سعي إيران منذ الثورة الشيعية عام 1979 إلى تطوير قدراتها العسكرية التقليدية سواء البرية أو البحرية أو الجوية والتكنولوجية النووية وعقد العديد من صفقات التسلح مع عدد من الدول لتصبح قوة إقليمية مؤثرة تؤهلها للسيطرة على المنطقة، وأن تأخذ دوراً مهماً في النظام الإقليمي الخليجي، فهي كانت في الماضي تقوم بدور عالمي بصفتها حارساً وحامية لستين بالمائة من احتياطي النفط في العالم؛ فإنها ترغب حالياً بتعزيز موقعها كمركز قوة إسلامي أسيوي، مقابل للولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، وكما بينت الدِّراسة عن رغبة إيران في التحكم بأجندة عمل الدول الإسلامية، من اجل تحقيق أهدافها، الأمر الذي له تأثير بالغ الأهمية على دول الخليج العربي خاصة في ظل تغير ميزان القوى في المنطقة بعد حرب العراق 2003 من جهة وفي ظل سعي إيران إلى تطوير قدراتها النووية من جهة أخرى.

دراسة (العبادي، 2007) بعنوان: تأثير النفوذ الإيراني على الدول العربية (سوريا ولبنان). وتناولت هذه الدِّراسة موضوع هاما وهو تأثير النفوذ الإيراني في المنطقة العربية وخصوصاً في سوريا ولبنان وتأثير العامل الأيديولوجي في العلاقات الدولية وبينت هذه الدِّراسة الأطماع الإيرانية في المنطقة العربية خاصة في منطقة الخليج العربي وسوريا ولبنان، وكذلك تناولت الدِّراسة العلاقات العربية الإيرانية بشكل عام، والعلاقات الإيرانية –

الخليجية بشكل خاص، وخلصت الدِّراسة إلى أهداف السياسة الإيرانية في منطقة الخليج العربي، وما تحمله من أطماع في المنطقة، وبيَّنت أيضاً أهداف السياسة الإيرانية في سوريا ولبنان، ودوافع علاقتها مع سوريا وحزب الله في المنطقة.

دراسة (المبيضين، 2008) والتي كانت بعنوان: "**العلاقات الخليجية الإيرانيّة 1997 – 2006 (السُّعودِيَّة حالة دراسة)**" التي هدفت إلى توضيح عناصر التقارب والتباعد في العلاقات الخليجية الإيرانيّة عامة، والعلاقات السُّعودِيَّة الإيرانيّة حالةً خاصة منذ حكم الرئيس خاتمي (1997 –2006)، وحتى رئاسة الرئيس الإيرانيّ محمود أحمدي نجاد، وتوضيح العناصر المفصلية في عمليتي التقارب والتباعد التي شكلت تلك العلاقات، والتطورات الإقليميَّة والدّولِيّة التي أثَّرت على عمليتي التقارب والتنافر بين قطبي الخليج، السُّعودِيَّة وإيران. وقد أوضحت الدِّراسة أنَّ هناك عوامل أدت إلى عملية التقارب بين الدول الخليجية وإيران؛ مثل النهج الجديد في السياسة الإيرانيّة الداعي إلى الانفتاح والحوار، والزيارات المتبادلة على أعلى المستويات، وعقد الاتفاقيات الاقتصَادِيَّة بين الطرفين.

ودراسة (جميس راشيل، 2008) والمعنونة بـ "التهديدات الإقليمية والإستراتيجية الأمنية: الوضع المقلق حالياً في الشرق الأوسط وهذه الدِّراسة الصادرة عن مركز الدراسات الإستراتيجي التابع لكلية الحرب الأميركية، وتحدثت الدِّراسة عن عدم الاستقرار في الشرق الأوسط وتأثيره على الأمن العالمي، كما تحدثت عن الإرهاب الدولي، فقد أصبح العراق مصدر جذب للمجاهدين من كل دول المنطقة بل ومن كافة أنحاء العالم، الأمر الذي ألقى بتداعياته السلبية على دول الشرق الأوسط التي تعاني بدورها من عدم الاستقرار. ومثلما انتقل المجاهدون من أفغانستان في مطلع تسعينات القرن المنصرم إلى مناطق الصراعات في العالم، صار العراق اليوم تربة خصبة ومرتع للإرهابيين بشكل يهدد باشتعال الاضطرابات في جميع أنحاء العالم. كما أنَّ انتشار أسلحة الدمار الشامل، إلى جانب المساعي الإيرانية نحو امتلاك السلاح النووي دفعت دول المنطقة من الرباط إلى مسقط إلى إعلان نيتها هي الأخرى في تطوير برامجها النووية، ومن ثم بعد أن كان ثمة

قوة نووية واحدة في هذه المنطقة وهي إسرائيل، فإن تعدُّد القوى النووية سينذر بتداعيات خطيرة.

وتعزو الدِّراسة عدم الاستقرار هذا، إلى كون المنطقة ما زالت تعيد ترتيب أوراقها بعد غزو العراق (الحدث الأبرز في المنطقة بعد حرب (1967)، فقد ساهمت حرب العراق في تغيير ميزان القوى بالمنطقة، وتزامن ذلك مع وجود مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية التي مثلت بدورها ضغوطاً على النخب الحاكمة في الشرق الأوسط وهي وجود تحالفات بين الدول الكبرى والفاعلين غير الدوليين مثل التحالف بين إيران وسورية وحزب الله وحركة حماس وبعض الميليشيات الشيعية والمنظمات السياسية في العراق، وقد اعتبر هؤلاء أنفسهم بمثابة قوى مقاومة ناجحة ضد إسرائيل والولايات المتحدة في فلسطين ولبنان والعراق، ومن ثم فإن زيادة شعبية هذه القوى في المنطقة مثل تحديا جوهرياً للنخب الحاكمة وبالتالي فإن زيادة خطر المد الشيعي الإيراني بالنسبة للدول السنية في الخليج والمنطقة بصفة عامة، الأمر الذي دفع هذه الدول إلى إقامة علاقات سياسية متوازنة فيما بينها لملء الفراغ الناتج عن تدهور النفوذ الأميركي بالمنطقة، وقطعت إيران شوطاً كبيراً نحو امتلاك السلاح النووي، ما ساهم في زيادة قوتها الإقليمية التي تعزز بعد غزو العراق، حيث تمارس إيران نفوذاً كبيراً في الجنوب العراقي.

دراسة (الصمادي وبني ملحم، 2009) وهي بعنوان: "**البرنامج النَوويّ الإيراني وأمن الخليج العَرَبِيّ: (دراسة تحليلية)**" التي هدفت إلى بيان آثار البرنامج النَوويّ الإيراني وانعكاساته على طبيعة الأمن في منطقة الخليج العَرَبِيّ، وذلك بالانطلاق من الافتراض القائل: "إن التداخل الكبير بين ما يمكن أن يحققه البرنامج النَوويّ الإيراني من فوائد على إيران، وبين الآثار الأمنية والاقتصَادِيَّة والاجتماعية والسياسيَّة والعسكرية المترتبة على دول المنطقة ومجتمعاتها في حال قيام حرب جديدة مدمرة نتيجة لهذا البرنامج تحتم على الجميع – دول المنطقة والمهتم بها– النظر لحل المشكلة بنوع من الجدية والحرص والسرعة قبل تفاقمها". وتوصلت الدِّراسة لعدة نتائج ومقترحات أهمها: أن حالة الأمن في منطقة الخليج العربي بحاجة إلى بناء إستراتيجية أمنية تتماشى مع الظروف الإقليميَّة والدّولِيّة

ومتطلبات أمن دول المنطقة؛ لذلك فإنَّ خيار المشاركة الجادة من قبل الجميع لبناء تلك الإستراتيجية أصبح أمراً ملحاً لتجنب قيام حرب مدمرة.

دراسة (بيومي، 2009) بعنوان: العرب بين النفوذ الإيراني والمخطط الأمريكي الصهيوني. تناولت الدِّراسة الجذور التاريخية للنفوذ الإيراني في العالم الإسلامي، بداية من التلاقي القومي الفارسي والمذهب الشيعي في العصر الصفوي، والتقارب بين الصفويين والأوربيين لتقاسم النفوذ في العالم الإسلامي، كما تناولت البعد الجيوبولوتيكي لإيران في إستراتيجية الغرب الأوروبي الأمريكي، وقيام الثورة الإيرانية وأبعادها الإقليمية والدولية، وما تلاها من الحرب العراقية الإيرانية، واهتزاز موقف العرب بعد احتلال العراق، وألقت الضوء على المصالح السياسية والقومية لإيران ومساعيها لتوسيع النفوذ الشيعي في العالم الإسلامي، خاصة في مصر والسودان وسوريا واليمن والخليج.

كما تطرقت الدِّراسة إلى تغيرات وتطورات الموقف الأمريكي تجاه إيران في عهد المحافظين الجدد، وتحدثت عن الدور الروسي والصيني في المنطقة وتغير ميزان القوى الدولية،وبينت أيضا الدور الإقليمي المتقاسم بين إيران وأمريكا وإسرائيل في المنطقة،وموقع العرب بين التوجهات الإيرانية والأطماع الأمريكية في المنطقة من خلال طرحها العلاقات السعودية– الإيرانية والدور الخليجي والعربي، وتطرقت إلى الملف النووي الإيراني واحتمالات توجيه ضربه عسكرية لإيران من الولايات المتحدة الأمريكية، وتناولت أيضاً فكرة دعم المواطنة في دول الخليج العربي واحتواء الأقليات خاصة فيما يتعلق بالشيعة في تلك الدول.

وخلصت الدِّراسة إلى أنَّ الأوضاع السياسية المعاصرة الخاصة في العلاقات الإيرانية العربية بأبعادها المذهبية (سنة وشيعة)، والقومية (فرس وعرب)، وفي ظل جولة الأطماع الاستعمارية الجديدة أو المتجددة والتي يمثلها الدور الأمريكي بعد أن أصبحت الولايات المتحدة هي القطب الأقوى والأوحد في العالم المعاصر، وبعد أطماعها على مواطن النفط في الخليج العربي، وفي ظل وجود أطماع توسعية للدولة الفارسية التي فرضها الاستعمار الغربي على المنطقة العربية وواصل حمايتها ودعم نفوذها بل

وأطماعها وبين كل هذا وذاك تشابك مصالح لأطراف دولية عديدة كالدول الأوروبية، وروسيا التي تحاول أن تقمص جزءاً من دورها الدولي السابق زمن الاتحاد السوفييتي، والصين ذلك التنين المتنامي الذي يسعى لكي يكون له كياناً بارزاً في لعبة التوازن الدولي، وغيرها من الدول المتنافسة،ساهمت في الانقسام والانكسار الإسلامي، واتساع الهوة بين المسلمين السنة والشيعة على حد سواء، كما بيَّنت أن سعي الأمريكيين لتنفيذ مخططهم لاستغلال جوانب التنافس وجذور الصراع الإسلامي من كافة الزوايا التاريخية والمذهبية والقومية والسياسية كي يستقوون بجناح على الآخر حتى يصلوا إلى السيطرة على الجانبين معا، ويمكنوا للدولة اليهودية من تحقيق أحلامها وتوسيع نفوذها، فيستغلون الأرض والمطارات وغيرها من تسهيلات تقدمها بعض الدول السنية لضرب الجناح الشيعي كما استغلوها في ضرب الجناح السني عند احتلال أفغانستان والعراق.

دراسة (الجازي، 2011) والتي كانت بعنوان: "**النفوذ الإيرانيّ في المنطقة العَرَبِيّة في ضوء التحولات في السياسة الأَمْرِيكيّة تجاه المنطقة**". هدفت الدِّراسة إلى التعرُّف على النفوذ الإيراني في المنطقة العربية بعد الحرب على العراق (2003)، بعد أن ظهرت إيران قوة إقليميَّة في المنطقة تحاول فرض نفسها لملء الفراغ الإستراتيجي الذي خلَّفته الحرب على العراق.

دراسة (عبد الحليم المحجوب، 2011)، بعنوان "معادلات متشابكة: المسألة السورية والمحاور الإقليمية والدولية المحتملة". وتؤكد هذه الدِّراسة على أن المصير الذي يمكن أن تنتهي إليه الثورة في سوريا سيطرح تأثيرات بعيدة المدى على الخريطة الجيوبوليتيكية في المنطقة العربية والشرق الأوسط ككل. ويعرض أربعة سيناريوهات محتملة سيكون لكل منها تأثير مختلف على شبكة التحالفات الإقليمية والدولية القائمة حاليا، لكنها تصب جميعا في نتيجة واحدة وهي سحب إرادة القرار من أصحابها الحقيقيين لصالح أطراف هذه التحالفات، والتي قد تتوافق جميعها على هدف واحد، وهو فصل سوريا عن الجسد العربي، وتقوية الحاجز بين شرق المتوسط وجنوبه، لتوفير مزيد من الحماية لإسرائيل. وفي مواجهة ذلك، يشدد المحجوب على أهمية مهمة المبعوث العربي/الدولي

الأخضر الإبراهيمي، والمبادرة المصرية، للمحافظة على هوية سوريا العربية ودورها الحيوي في المنطقة العربية.

دراسة (الشيخ، 2011) بعنوان "الخوف من التغيرات": محددات سلوك الفواعل الدولية للنظام السوري. تناولت هذه الدِّراسة تأثير المتغيرات التي طرأت على وضع الدولة السورية سواء على الصعيد الداخلي أو الصعيد الخارجي، ولاسيّما تغير النظام السياسي العالمي وعلى توجهاته الخارجية، حيث تتناول العلاقة مع دول الجوار، ولم تغطِ هذه الدِّراسة الكثير من الجوانب على المستوى السياسي والاقتصادي.

تتحدث الدراسة عن التحول الكبير في جعل الغاز في ظل إدارة فلاديمير بوتين كرئيس روسي سابق، ورئيس للوزراء حالياً، من بضاعة إلى مصدر للسياسة الإستراتيجية الخارجية؛ لأن أوروبا تستخدم الغاز الروسي منذ عشرات السنين في الصناعة، وفي مفردات الحياة المعيشية البسيطة، وأن هذا الاستخدام في ازدياد مطَّرد، وهذا يعني أن احتكار الغاز الروسي من قبل عمالقة الشركات الروسية "غاز بروم" سمح برفد ميزانية البلاد بخُمس الدخل القومي، إلا أن هذا الدراسة غطى فقط الجانب الاقتصادي وخاصة في مجال الطاقة.

دراسة (علي الله، 2012) بعنوان "السياسة الخارجية الروسية خلال الفترة 2000-2011 دراسة مقارنة للسياسة الروسية إزاء الأزمتين الأفغانية والعراقية". تناولت هذه الدِّراسة محددات السياسة الخارجية الروسية تجاه أفغانستان وإيران من حيث المحددات الداخلية والإقليمية والدولية، السياسة الخارجية الروسية تجاه الأزمة الأفغانية وكيف تطورت هذه القضية وتطور السياسة الخارجية الروسية تجاهها، والسياسة الخارجية الروسية تجاه الأزمة العراقية وتطورها، وقد استخدم الباحث منهج تحليل النظم، وتوصل الكاتب إلى مجموعة من النتائج كان من ضمنها: أن الموقف الروسي خلال الأزمتين الأفغانية والعراقية ولا يمكن فهمه إلا من خلال فهم رغبة روسيا في المشاركة في اتخاذ القرار الدولي بحيث لا يتم تهميشها. ومما سبق، يمكن الاستفادة من هذه الدِّراسة في معرفة محددات السياسة الخارجية الروسية في التعامل مع القضايا الدولية.

دراسة (فرحات، 2012) بعنوان "الدولة الصاعدة وتأثيرها على النظام الدولي"؛ تناولت هذه الدِّراسة الدول الصاعدة وتأثيرها على النظام الدولي، طبيعة النظام الدولي، محددات العلاقة بين المجموعات الصاعدة في النظام الدولي، عوامل الصعود الخاصة بطبيعة الدول مجموعات الدول الصاعدة، ضعف التحدي الإستراتيجي التي تمثله هذه المجموعات بالنسبة للنظام الدولي القائم، التمايزات والتناقضات بين الدول أعضاء هذه المجموعات وخاصة مجموعة العشرين ومجموعة بريكس وقد توصل الكاتب إلى مجموعة من النتائج منها: أن نظريات العلاقات الدولية تفترض أن الدول الصاعدة الجديدة غالباً ما ترتبط بمشروعات ورؤى صدامية مع النظام الدولي والمؤسسة الدولية التقليدية، سيطرة الطابع الاقتصادي على هذه المجموعات الدولية بينما تأتي الأجندة الأمنية والإستراتيجية في ترتيب تالٍ، وهذا ما يعيب هذه الدراسة.

دراسة (السيد، 2012) بعنوان " أبعاد الصعود الروسي" ؛ تناولت هذه الدِّراسة أبعاد الصعود الروسي؛ البعد السياسي، حيث ناقش في هذا البعد الحرب الجورجية وإعادة الهيبة الروسية، عودة أوكرانيا إلى الفضاء الروسي، البعد الاقتصادي الذي ناقش فيه الطاقة والتسويق في خدمة السياسة، تطوير الصناعة العسكرية وتجارة السلاح، البُعد العسكري، إعادة تسليح القوات الروسية، زيادة الإنفاق العسكري. وقد توصل الكاتب إلى مجموعة من النتائج منها: أن روسيا منذ تولي بوتن بدأت تصعد كقوة عظمي ساعية لاستعادة موقعها التي لعبته في زمن الاتحاد السوفييتي، أن روسيا تنهض كدولة تخوض صراعاً بوجه نزعة الهيمنة الأحادية الأمريكية، ويقوم المشروع الروسي على مواجهة مشروع الأحادية الأمريكية ويمكن الاستفادة من هذه الدراسة مثلما ذُكر في معرفة الإبعاد الرئيسية للصعود الروسي.

دراسة (العريبي، 2013) بعنوان: "السياسة الخارجية الروسية تجاه منطقة الشرق الأوسط بعد أحداث 11 سبتمبر 2001م". تقوم الدِّراسة بإبراز التوجه الروسي نحو منطقة الشرق الأوسط والتي لم تكن بعيدة عن الاهتمام الروسي إلا بعد نهاية الحرب

الباردة، فقد عرفت هذه المرحلة انحساراً عن الأدوار الفاعلة في المنطقة والتوجه إلى الغرب قبل أن تنتهج مجدداً سياسة أكثر ديناميكية تجاهه.

كما حاولت الدِّراسة معالجة الإشكالية التي تدور حول طبيعة التوجهات الروسية تجاه منطقة الشرق الأوسط ومختلف الدوافع والأسباب الكامنة وراء ذلك والتي تساعد في تفسير وتحليل مختلف المواقف والسلوكيات الخارجية الروسية تجاه أهم قضايا هذه المنطقة الحيوية، كما حاولت الدِّراسة الإجابة عن الفرضيات المنبثقة عن إشكاليتها المطروحة، والمتضمنة رغبة روسيا في تكوين عالم متعدد الأقطاب تكون هي أحد أقطابه، بالإضافة لافتراض مبدأ البرغماتية الذي تنطلق منه السياسة الخارجية الروسية بهدف تحقيق المصالح الوطنية الروسية، والتي تتصدرها استعادة النفوذ في الساحة الدولية.

دراسة (مدوخ، 2014) "السياسة الخارجية الروسية تجاه منطقة الشرق الأوسط في ظل التحولات الراهنة (دراسة حالة سوريا 2010م/2014م)؛ تركز الدِّراسة على العودة التدريجية للنشاط الروسي في المنطقة، والذي استعادت من خلاله روسيا علاقاتها مع بعض دول المنطقة، وقد ترافقت هذه العودة مع تزايد الرغبة الروسية في التوجه نحو مناطق تخدم مصالحها وتساعدها على ضمان موقع أفضل في النظام الدولي، وأن تفتح مجالاً حيوياً جديداً لتعظيم مصالحها، وقد استطاعت روسيا أن تعمل لنفسها في السنوات الأخيرة سياسة خارجية مستقلة ومنفتحة تخلت فيها عن كل الأسس الأيديولوجية التي تميزت بها من خلال الإتحاد السوفييتي، ومكنتها من استعادة هيبتها في الساحة الدولية وفقاً لنموذج معاصر يجمع بين الخصوصية الهوياتية الروسية، والاندماج في عالم اقتصاد السوق، كما ساعدتها على استرجاع علاقاتها التاريخية مع الحلفاء التقليديين في محاولة منها لبناء محاور جديدة تؤسس لعالم متعدد الأقطاب.

وتؤكد الدِّراسة أن الطموحات الروسية في أن يصبح النظام الدولي نظاماً متعدد الأقطاب وتكون هي أحد أقطابه مرتبطة بشكل كبير بسياستها الخارجية في منطقة الشرق

الأوسط، فالمكانة التي تحتلها هذه المنطقة لا تدفع روسيا لتعظيم قوتها الاقتصادية والعسكرية فقط بل وتعظيم مكانتها الدولية ككل، لذا كان لزاماً عليها التمسك بما حققته فيها ومحاولة تطويره بالشكل الذي يدعم موقعها في النظام الدولي.

دراسة (الشيخ، 2015) بعنوان "صعود الدور الروسي في المنطقة، الدوافع والابعاد"؛ تناولت هذه الدِّراسة دوافع وأبعاد الصعود الروسي، وتزايد الاهتمام عند الروس في المنطقة ودوافع ذلك، والعوامل الجيواستراتيجية، والأمن القومي الروسي، والتغير في ميزان القوى الدولي مع تصاعد القدرات الروسية، وأبعاد الدور الروسي في المنطقة ومستقبله. وقد توصَّل الكاتب إلى مجموعة من النتائج من أهمها هو زيادة الدور الروسي في المنطقة والمزج بين القوى الصلبة والناعمة وبين الضربات العسكرية والادوات الدبلوماسية.

دراسة (محمَّد، 2015) بعنوان "السياسة الخارجية الروسية تجاه إيران خلال الفترة 2000-2011" ؛ تناولت الدِّراسة محددات السياسة الخارجية الروسية تجاه إيران من حيث المحددات الداخلية والخارجية، أهداف وأدوات السياسة الخارجية الروسية تجاه إيران، قضايا السياسة الخارجية الروسية، مثل قضية الطاقة وقضية التعاون التقني والتجاري، والبعد العسكري في السياسة الخارجية الروسية تجاه إيران. وقد استخدم الباحث أكثر من اقتراب كان من ضمنها اقتراب تحليل النظم على المستوى الدولي في العلاقات الدولية، اقتراب المصلحة القومية. وقد توصل الكاتب إلى مجموعة من النتائج كان من ضمنها: أن هناك نوعين من التعاون الإستراتيجي بين روسيا وإيران في كثير من المجالات والقضايا المشتركة، وهناك الكثير من نقاط الالتقاء بين روسيا وإيران، تمثل في وجود مجموعة من الأهداف المشتركة، سواء أهداف اقتصادية أو أمنية، وأنه لا يمكن وصف السياسة الخارجية الروسية تجاه إيران بأنها تعاونية دائماً، ولكن تحمل في طياتها بعض أوجه الصراع. تعتمد روسيا على الملف النووي الإيراني كورقة للمساومة مع الغرب

للحصول على أكبر قدر من المكاسب. ويمكن الاستفادة من هذه الدِّراسة في معرفة محددات السياسة الخارجية الروسية تجاه الدول الأخرى، وكيف تتعامل مع القضايا في النظام الدولي.

دراسة (مسلم، 2015) بعنوان "تأثير الصعود الروسي على السياسة الخارجية الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط"؛ تناولت الدِّراسة أبعاد الصعود الروسي في النظام الدولي والتحديات التي تواجهه تجاه منطقة الشرق الأوسط خلال الفترة من 2011 حتى 2015، يدرس أيضاً السياسة الخارجية الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط؛ صناعة السياسة الأمريكية لم يطرأ عليها تغيير، بالإضافة إلى تناول تداعيات الصعود الروسي على السياسة الأمريكية تجاه الثورة السورية (2011–2015)، وقد اعتمد الباحث على منهج تحليل النظم والذي يُعتبر من أكثر الأطر الفكرية استخداماً في دراسة النشاط السياسي الداخلي والخارجي على حد سواء، وتوصل الكاتب إلى مجموعة من النتائج كان من ضمنها: أنه تشير كافة المؤشرات التي تفيد أن روسيا تتخذ الكثير من الخطوات من أجل تحقيق التقدم، وهو ما يمكن وصفه بالصعود الروسي في المجالات الاقتصادية والسياسية الداخلية والخارجية، وتوصل أيضاً إلى أن الثورة السورية أزمة كاشفة لمدى التغيرات والتطورات التي شهدها النظام الدولي، أن الدور الذي لعبه بوتن في حل الكثير من المشاكل ونقل روسيا من مرحلة المعاناة إلى مرحلة الصعود، ولا يمكن القول بأن روسيا فقط بحاجة إلى منطقة الشرق الأوسط فقط، بل الشرق الأوسط في حاجة إلى إقامة علاقات قوية وفاعلة مع روسيا.

دراسة (محمَّد، 2015) بعنوان "أبعاد الصعود الروسي في النظام الدولي وتداعياته (2000–2013)" ؛ تناولت هذه الدِّراسة النظام الدولي وتحولات القوة، ماهية النظام الدولي وأركانه وأبعاد القوة الروسية حيث اشتملت على البعد الاقتصادي، العسكري، العلمي، التكنولوجي، وتداعيات الصعود الروسي على علاقاتها بالقوي الكبرى

في النظام الدولي ومنها العلاقات الروسية الأمريكية، العلاقات الروسية الأوروبية، العلاقات الروسية والقوي الآسيوية، تداعيات الصعود الروسي على أزمات النظام الدولي منها أزمة اوسيتيا الجنوبية والثورة السورية والأزمة الأوكرانية. وقد استخدمت الدِّراسة منهج النظام الدولي حيث يقوم هذا المنهج بتحليل العلاقات الدولية. وقد توصل الكاتب إلى مجموعة من النتائج والتي كانت من ضمنها: لا تعتبر روسيا قوة صاعدة بالمعني الحقيقي للمفهوم وبسبب ترجعها بذلت العديد من الجهود من أجل عودة سياستها الخارجية لقوتها وهيمنتها كقوة عظمى، وقد ناقش الباحث العديد من السيناريوهات لصعود روسيا مستقبلاً؛ فكان إحداها يرى استمرار الصعود، بينما الآخر يريانها ستكون قوة عظمى، ولكنها لا تصل إلى حد أن تكون قطب، أما السيناريو الثالث، فيرى تراجع الدور الروسي مستقبلاً. ويتم الاستفادة من هذه الدِّراسة في معرفة أبعاد القوة الروسية، وكيف أثَّر هذا الصعود الروسي على أزمات النظام الدولي وبصفة خاصة الأزمة الأوكرانية والثورة السورية ، ولكن الدِّراسة القائمة سوف تتناول أيضاً قضيه حلف شمال الأطلنطي باعتبارها قضية مهمة أثرت على العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا).

ما يميز هذه الدِّراسة عن الدراسات السابقة

عند التمعُّن في هذه الدراسات السابقة، يلاحظ إنها دراسات جزئية لم تغطِّ مجالات العلاقات بين الدولتين كافَّةً، كما أنها ركزت على حقبة تاريخية معينة ومحددات معينة أيضاً؛ أي أنها لم تمتد للحقبة التاريخية المحددة لهذه الدِّراسة، حيثُ خاضت في مجالات تاريخية لحقبٍ متعددة دون حصرها في مراحل، كما أن معظم الدراسات أسهبت في التركيز على المحددات، والمرتكزات الخارجية أكثر منها داخلياً، على اعتبار إنهما ذواتا تأثير سياسي في محور العملية السياسية الدولية.

أما هذه الدِّراسة، فإنها تناولت موضوع العلاقات الموقف الروسي الإيراني اتجاه الثورات العربية خلال الحقبة (2010- 2016) سوريا واليمن أنموذجاً خلال حقبة زمنية

حديثة ومليئة بالإحداث والتغيرات الإقليمية والدولية، وكذلك الوقوف على أثر هذه المتغيرات ومحدداتها بشتى مجالاتها وعلى طبيعة تلك العلاقات وأهمها العوامل الاقتصادية، والجغرافية، والأيديولوجية، والعسكرية التي ارتبطت جميعها بأهمية المتغيرات على النظام السياسي الذي شهدته هذه الحقبة تحديداً، وساهم بتحسن العلاقات الروسية الإيرانية، وتطورها بشكل ملحوظ إقليمياً ودولياً.

الفصل الثالث

التطور التاريخي للعلاقات الروسية الإيرانية

1.3 العلاقات الروسية الإيرانية

تمتد العلاقات الروسية الإيرانية إلى القرن السادس عشر الميلادي. فقد وُقِعت بين روسيا وإيران معاهدة غُلستان في عام 1813، ومعاهدة تركمانجاي في عام 1828، وفقًا لهاتين المعاهدتين فقد أصبح جزءٌ مهم من أراضي أذربيجان اليوم جُزءًا من الأراضي الإيرانية. ودائمًا ما كانت تنزعج إيران من رغبة روسيا في الوصول إلى البحار الدافئة (البحر الأسود ومنه إلى البحر المتوسط). فقد عاشت إيران متخوفة من احتلال الروس لأراضيها. بالإضافة إلى تمثيل الخطر الشيوعي عامل تهديد لإيران. لكن بانهيار الاتحاد السوفييتي لم تتبقَ أي حدود برية بين روسيا وإيران. وكذلك خرجت الشيوعية من كونها عنصر تهديد فكري. وبعد تلك التطورات صارت العلاقات الروسية الإيرانية في إطار المنافع المتبادلة (الشيخ، 2014).

لا يمكن وصف توافق طهران وموسكو على كثير من الملفات المحورية، بأنه تعبير عن حلف إستراتيجي بين روسيا وإيران، فرغم التقاء البلدين على طاولات شراكة سياسية واقتصادية وعسكرية، إلا أنهما تشكلان تحالفًا للضرورة أكثر من أي شيء آخر، فأربعة قرون من العداء التاريخي والاختلاف الأيديولوجي لا يمكن أن تصنع شراكة إستراتيجية بين أي طرفين، بل شراكة ضرورة فريدة من نوعها في العلاقات الدولية وتبدو هنا أشبه بالدائمة، وهذا لأن مسببها الأساسي لن يزول في المدى القريب، إلا وهو قيادة الولايات المتحدة الأحادية للنظام الدولي الذي تغيرت بوصلته بعد الحرب الباردة وانهيار معادلة الصراع بين المعسكرين الشرقي والغربي. (أبو شعير، 2013)

مرَّت العلاقات الإيرانية– الروسية على مدى أربعة قرون بأربع مراحل مفصلية:

1. الأطماع الاستعمارية لروسيا القيصرية

أدت الميول الاستعمارية لروسيا القيصرية إلى نشوب حروب عديدة بينها وبين إيران عبر التاريخ، وقد استغلت روسيا ضعف الدولة المركزية الإيرانية بعد سقوط الصفويين، وسيطرت بعدها على حكام إيران من القاجاريين لمدة قرن كامل، وانتزعت جزءًا من الأراضي الإيرانية شمالاً وضمتها إلى الإقليم الروسي، بموجب اتفاقية جلستان 1813، وتركمن تشاي 1828، ولا يزال الإيرانيون يتذكرون ذلك بمرارة حتى اليوم. ما بين سنتي 1905 و1911 دخلت القوات الروسية إيران لإجهاض ما عُرف بالثورة الدستورية، وهو ما تكرر خلال الحرب العالمية الأولى رغم إعلان طهران الحياد التام. وخلال الحرب العالمية الثانية تعاون الاتحاد السوفييتي مع بريطانيا لاحتلال إيران بحجة منع ألمانيا النازية من السيطرة على حقول النفط الإيرانية (جودة، 2015).

2. العلاقات الروسية الإيرانية خلال مرحلة الاتحاد السوفييتي

يمكن اعتبار الثورة الشيوعية في روسيا عام 1917 نقطة تحول تجاه إيران؛ فقد انتهت السياسة الاستعمارية لروسيا القيصرية، ولكن ذلك لم يُنه الصراع بين الجانبين، وبرز بالمقابل شكل جديد لمد النفوذ الروسي السوفييتي عبر إيران، وهو البعد الأيديولوجي الماركسي اليساري، وتمثل بدعم أحزاب يسارية إيرانية كحزب توده (الشعب)، ودعم الحركات الانفصالية في إقليمي أذربيجان وكردستان الإيرانيين. كما لا يمكن تجاهل أن إيران خلال فترة الحرب الباردة كانت تشكّل جزءًا من المعسكر الغربي، بينما كانت روسيا تقود ما عُرف بالمعسكر الشرقي (حسين، 2014).

3. علاقات ما بعد الثورة الشيعية

بعد الثورة الشيعية في إيران وقع الاتحاد السوفييتي في حيرة، فلم يعرف بدايةً كيفية التعامل مع الجمهورية الإسلامية الجديدة؛ فمن جهة أنهى تأسيس هذه الجمهورية قرب الحدود السوفييتية الأحلام الأميركية بالسيطرة على تلك المنطقة، لكنه ومن جهة ثانية شكّلت الثورة الشعبية في إيران تحديًا جديدًا للسوفييت على حدودهم مباشرة.

خلال الحرب العراقية- الإيرانية (1980-1988) وفّر الاتحاد السوفييتي الدعم والسلاح لنظام الرئيس العراقي صدام حسين (نيكولاي، 2012)، كما ساد التوتر العلاقات بين البلدين بسبب الموقف المتباين بعد التدخل العسكري الروسي في أفغانستان، والذي رفضته طهران بشدة واعتبرته احتلالاً لبلد إسلامي من قبل الشيوعيين الروس، فضلاً عن اختلافات عميقة بين طهران وموسكو خلال هذه المرحلة حول العلاقات الروسية مع إسرائيل العدو الأول للجمهورية الإسلامية الإيرانية، وهو ما يؤثر بشكل أو بآخر على طبيعة العلاقات بينهما (الشيخ، 2014).

4. أثر تفكك الاتحاد السوفييتي على العلاقات الروسية الإيرانية

بعد انهيار الاتحاد السوفييتي، وانفصال الجمهوريات المسلمة عن روسيا، لم يتبدد القلق لدى الروس من احتمال دعم إيران الإسلامية لهذه الجمهوريات. ورغم أن ملامح أشكال جديدة من العلاقات الثنائية بين موسكو وطهران لاحت في الأفق عام 1989 مع زيارة لروسيا قام بها رئيس مجلس الشورى الإسلامي آنذاك هاشمي رفسنجاني، ولكن كان ليلتسن، الرئيس الروسي الأول بعد انهيار الاتحاد السوفييتي، رؤية متقاربة مع الغرب؛ وهذا كان يعني الابتعاد عن إيران خلال تلك الفترة.وقد انتظرت طهران حتى عام 1992 لتخطو خطوة نحو الأمام في علاقتها مع روسيا، بتوقيع البلدين اتفاقية تعاون مشترك لبناء مفاعل بوشهر النووي كجزء من اتفاقية طويلة الأمد. ومنذ ذلك التاريخ ساهمت عوامل عديدة في خلق تقارب تدريجي بين الجانبين، ومنها: القرب الجغرافي، والمصالح الاقتصادية المشتركة، ومعادلات التنافس الإقليمي. وقد أدرك البلدان الأهمية الإستراتيجية للتعاون المشترك بينهما، ولكن لا يمكن تجاهل الكثير من المحددات التي قيدت ارتقاء العلاقات بين الجمهورية الإسلامية وروسيا الفيدرالية (دونييفا، 2013).

كان تفكك الاتحاد السوفييتي مرحلة حاسمة نقلت العلاقات إلى مستوى جديد؛ فطهران لم تعد تعتبر روسيا تهديدًا لحدودها الشمالية كما كانت عليه الحال طوال القرنين التاسع عشر والعشرين، وبالمقابل اطمأنت روسيا تدريجيًا للسياسة البراغماتية للجمهورية الإسلامية، وبدأت تعتبرها عامل استقرار في المنطقة الجنوبية لحدودها(مخلوف، 2010).

وإذا كان من المنطقي أن تندفع طهران نحو تعزيز علاقاتها بموسكو كلما ازداد العداء بينها وبين واشنطن، ولاسيما بعد أزمة البرنامج النووي التي بدأت عام 2002، وتشديد العقوبات الغربية مع الوقت على إيران، إلا أن روسيا وبسبب ظروفها الداخلية، ترددت طويلاً قبل تطوير علاقات الشراكة مع طهران(ماجد، 2011).

العقد الأخير من القرن العشرين (1999-2000)

يُعدُّ هذا العقد نموذجًا للعلاقات المتبدلة بين الجانبين لأسباب مختلفة داخلية وخارجية؛ فبعد انهيار الاتحاد السوفييتي ونهاية الحرب الباردة، سعت روسيا يلتسين إلى استرضاء عدو الأمس (الولايات المتحدة الأميركية)، ونشدت صداقته ورضاه؛ الأمر الذي انعكس فتورًا على العلاقة بين موسكو وطهران، على الرغم من المؤشرات الأولية على رغبة روسيا استعادة نفوذها في القوقاز وآسيا الوسطى خلال تسعينيات القرن الماضي(الكسندر، 2004).

وفي ذات الوقت تم تعزيز التعاون الاقتصادي بين البلدين، وتوقيع إيران عقود شراء الأسلحة الروسية، وقد لعبت الأزمات الاقتصادية الروسية آنذاك دورًا مهمًا في تشجيع الشركات والمجمعات الصناعية والعسكرية الروسية على التوجه نحو السوق الإيرانية. ولكن الضغوط الأميركية والعقوبات التي فُرضت على الشركات الروسية أدت إلى تراجع موسكو عن تنفيذ عقودها العسكرية والتكنولوجية مع إيران، وذلك بعد توقيع مذكرة غور-تشيرنوميردين عام 1995، كما أوقفت موسكو عقدًا لتزويد إيران بمفاعل أبحاث عام 1998 (أبو شعير، 2013).

العقد الأول من القرن الحادي والعشرين (2001م)

جاءت اللحظة المفصلية في تطور العلاقات بين موسكو وواشنطن لتأخذ الشكل الذي باتت عليه اليوم مع وصول بوتين إلى السلطة عام 2000، عندها تحوَّلت السياسة الروسية تجاه أميركا من التبعية إلى عدم الثقة الصريحة والمعلنة. وحتى الرئاسة الثالثة لبوتين نلحظ المساعي الروسية الواضحة لاستعادة دور القوة الدولية العظمى المنافسة

للولايات المتحدة، وقد لا يكون هذا مطلبًا ملحًا على المستوى العالمي، ولكنه كذلك بالفعل على مستوى الإقليم وجواره (كاظم، 2007).

بدأت روسيا تفكر بتعزيز مكانتها في آسيا الوسطى وبالعودة إلى الشرق الأوسط؛ ما دفعها لإعادة تقييم دور إيران الجيوستراتيجي، وتأثيرها المباشر في منطقة القوقاز وبحر قزوين وآسيا الوسطى والشرق الأوسط. وفي الوقت نفسه، أثارت العمليات العسكرية الأميركية وما تلاها من وجود عسكري في أفغانستان عام 2001، ومن بعدها العراق عام 2003، قلق إيران وروسيا على حد سواء، كما تشابهت المواقف والمخاوف من تقدم حلف الناتو نحو الشرق، في القوقاز وآسيا الوسطى ومنطقة بحر قزوين (شيفتسوفا، 2006).

كل هذا أدى لتكثيف المساعي الروسية لتطوير العلاقات مع دول أخرى بعيدًا عن الولايات المتحدة الأميركية، فحاول بوتين تشكيل جبهة تعارض السياسة المتسلطة والتوسعية للولايات المتحدة تضم الصين وإيران والهند والبرازيل؛ لإعادة خلق نوع من التوازن في العلاقات الدولية لإنهاء سياسة القطب الواحد الأميركية (محمَّد، 2015).

2.3 عوامل التنافر والتجاذب في العلاقة الإيرانية الروسية

رغم الإطار العام للعلاقات الإيرانية-الروسية الذي يكتسي بطابع التقارب المصلحي الإستراتيجي، إلاّ أنَّ العلاقات بين الطرفين تمر بشكل مستمر بمراحل من التجاذب والتنافر حول عديد من القضايا، وذلك يعود إلى ضعف مأسسة بِنيَة العلاقات بين الطرفين، واعتمادها على حجم المنافع المكتسبة فحسب، فهي تمثيل حقيقي لمقولة "لا صداقة دائمة ولا عداوة دائمة، بل مصالح دوماً" (جودة، 2015).

ويُعزى التذبذب في العلاقات الروسية – الإيرانية إلى عدم وجود استراتيجية روسية عملية واضحة تجاه إيران؛ وفي المقابل تتعامل موسكو مع جارتها الجنوبية وفقاً لكل حالة على حدة، ثمّ يتغير تصرفها مع طهران تبعاً لذلك. وبمعنى آخر، لا يُعد الحوار الأخير بين كلتا الحكومتين علامة على تحالف وليد، وإنما نتيجة مصالح متبادلة في قضايا مختلفة لا تتساوى أهميتها وأولويتها لدى موسكو. ومن هذا المنطلق، لا يمكن القول بأنّ

تطور العلاقات الروسية- الإيرانية لا يمكن التنبؤ به مطلقاً، فهو يخضع لقواعد معينة، وبالرغم من افتقار موسكو لخطة عمل موحدة أو تصور واضح للأولويات العليا تجاه إيران، إلّا أنّ لها مصالح قومية صريحة في إيران. وتقوم سياستها الخارجية على تلك المصالح، ومن غير المرجح أن يؤدي الوقوف أمام روسيا لكي تغير موقفها المرتكز على تلك المصالح إلى نجاح هذه السياسة (نيكولاي، 2012).

فيما تقوم السياسة الإيرانية تجاه موسكو على محددات المكاسب في صفقات التسليح والبرنامج النووي، واستخدام الظهير الروسي في مواجهة التحديات الأمريكية، والاعتماد على الفيتو الروسي – كما يعتقد القادة الإيرانيون- في حال قرَّر الغرب تصعيد المواجهة مع إيران عبر مجلس الأمن، إضافة إلى اضطرار إيران إلى الاعتماد على روسيا في القضايا الإقليمية في بحر قزوين وآسيا الوسطى، والتي تشكل مجالاً استراتيجياً لكلا الطرفين، مع أولوية روسية فيها (الشيخ، 2014).

في المقابل، فإنّ من أهم محددات السياسة الروسية تجاه إيران، ما يلي:

أ. **الأولوية التي تحظى بها العلاقات الروسية-الأمريكية:** فروسيا عازمة على تحسين العلاقات مع الولايات المتحدة، وبصورة أساسية من خلال المقايضات والمساومات. ويدعم هذا الهدف التعزيز التدريجي للروابط غير الرسمية وشبه الرسمية بين النخبة الاقتصادية والسياسية والثقافية الروسية من جهة والغرب من جهة أخرى. وفي ظلّ هذه الظروف، تستخدم روسيا إيران كورقة ضغط في حوارها السياسي مع واشنطن، حيث لعبت السلطات الروسية بهذه الورقة أثناء فترات التقارب والتوتر مع الولايات المتحدة إما بتجميد التعاون مع إيران تارة أو بتعزيزه تارة أخرى (دونييفا، 2013).

ب. **قضايا الأمن القومي:** إنّ إحدى المحددات الهامة لسياسة موسكو الخارجية هي عدم القبول بأيّ تواجد عسكري نشط للولايات المتحدة/منظمة حلف شمال الأطلسي، بالقرب من الحدود الروسية، أو في المناطق التي تعتبرها داخلة في نطاق المصالح والتطلعات السياسية الروسية. وبسبب عدم قدرة روسيا على مجاراة التحديات السياسية العسكرية للولايات المتحدة/ حلف الناتو، تتجه موسكو – بدلاً من ذلك- إلى اتخاذ تدابير انتقامية

غير متماثلة، وتشمل هذه التدابير التكثيف المؤقت للتعاون مع معارضي واشنطن وأوروبا. ونتيجة لذلك يمكن للمرء أن يتتبع دائماً الارتباط الحاصل بين فترات تحسن العلاقات الروسية–الإيرانية وفترات تعثر حوار موسكو مع الغرب (أبو شعير، 2013).

ج. التواجد الإيراني في المناطق التي تعتبرها روسيا تقليدياً مجالاً خاصاً لمصالحها الإستراتيجية والتاريخية مثل مناطق آسيا الوسطى والقوقاز وبحر قزوين: فمنذ انهيار الاتحاد السوفييتي تحاول موسكو لعب دور القوة الرائدة في الأقاليم السوفييتية السابقة، وتغضب إلى أبعد حد من أيّة محاولة من جانب قوى خارجية للتغلغل في هذه الأقاليم. وحيث إنّ موقع إيران الجيوستراتيجي يتيح لطهران السيطرة على التطورات في أقاليم بحر قزوين والقوقاز وآسيا الوسطى والشرق الأوسط والخليج العربي، ما يحتم على موسكو مناقشة العديد من قضايا السياسة الخارجية مع طهران. وعند النظر إلى حالات متشابهة بين منهجهما في التعامل مع عدد من القضايا الإقليمية، نجد أنّ موسكو ترى طهران شريكاً هاماً حول قضايا معينة، وفي الوقت نفسه لا تثق السلطات الروسية بطهران بصورة تامة، فلا تزال تشعر بالقلق إزاء بعض أنشطة إيران الإقليمية، والتهديد المتمثل في تقارب إيران مع الولايات المتحدة، ودور إيران المحتمل كنقطة انطلاق في صراع آخر (حسين، 2014).

د. الانتشار النووي: تعارض الحكومة الروسية حصول إيران على أسلحة نووية، معتبرة أنّ تطوراً كهذا من شأنه أن يحدث تغييراً جذرياً في ميزان القوى في المنطقة بحيث لا تكون نتيجته لصالح موسكو. وكما صرح بعض الخبراء الحكوميين، يمكن لإيران النووية أن تنتهج سياسة أكثر حدة واستقلالية في القوقاز وآسيا الوسطى، وأن تكون مثالاً يحتذى به بالنسبة لدول الشرق الأوسط ذات الأنظمة الأقل استقراراً التي تفكر بتطوير أسلحة الدمار الشامل الخاصة بها. وفي الوقت نفسه ليس لدى الخبراء والمسؤولين الروس دليل قاطع على أنّ إيران قد قررت إنتاج أسلحة نووية، وعلاوة على ذلك هم على اعتقاد بأنّ إيران غير قادرة على إحراز ذاك الهدف على المدى المتوسط، وأنّ جميع البيانات التي يصدرها المسؤولون الإيرانيون لا تحمل سوى حماس أجوف. وفي ظل هذه الظروف،

تقتصر موسكو على إبداء الاستياء أحياناً حينما تجد أنّ الأبحاث النووية في إيران آخذة في الاستمرار، ويأتي ذلك فقط عندما تبدي طهران تصلباً مجحفاً. ويُنظر إلى زيادة الضغط على إيران بأنه يضر بقضايا أخرى تحتاج فيها موسكو بشدة إلى دعم طهران (المفتي، 2016).

هـ. **المصالح الاقتصادية للنخبة الروسية:** للرئيس فلاديمير بوتين وإدارته علاقات وطيدة مع كبرى الشركات الروسية الحكومية وشبه الحكومية، تصل إلى درجة أنّ التعويل على المصالح الاقتصادية لهذه الشركات قد أصبح أحد أهم الأهداف الرئيسة للسياسة الخارجية الروسية. وتعتبر إيران مثالاً واضحاً على هذا التوجه، فليس من قبيل الصدفة أن ترتبط غالبية قصص النجاح التجاري الروسي بالشركات المتعلقة بالحكومة (كيلو، 2015).

وتشعر النخبة السياسية الروسية بقلق بالغ من فقدان التأثير السياسي والاقتصادي في الشرق الأوسط نظراً لما حدث بعد الإطاحة بصدام حسين والقذافي. وكنتيجة لذلك تسعى هذه النخبة إلى الحصول على ضمانات بعدم تضرر المصالح الروسية بشكل كبير إذا ما سقط النظام الإيراني. ومن المحتمل أن تحتاج موسكو أيضاً إلى مثل تلك الضمانات في حال حدوث تقارب أمريكي- إيراني. وتعتقد السلطات الروسية اعتقاداً راسخاً بأنّ الحوار بين واشنطن وطهران سوف يضعف من الأوضاع الاقتصادية والسياسية لموسكو في إيران وسيؤدي إلى تكوين تحالف عام جديد مناهض لروسيا، له قدرة كبيرة على التأثير في آسيا الوسطى والقوقاز. وفي ظلّ هذه الظروف، فإنّ التعهدات باحترام المصالح الروسية في إيران من المرجح أن تمنع روسيا من اتخاذ خطوات للتصدي للتحسن في العلاقات الأمريكية- الإيرانية (شعلان، 2009).

3.3 الربيع العربي

شهد الوطن العربي منذ العام 2011م ثورات شعبية عربية، هي الأولى في التاريخ العربي المعاصر، الذي تشارك فيها الجماهير العربية بثورة شعبية حقيقية ضد الأنظمة العربية. ودخلت مفاهيم ومصطلحات جديدة على الثقافة السياسية العربية، كانت

موجودة فقط في القواميس العربية، لكنَّها مجمدة وغير مستعملة: كالحرية، والمساواة، والديمقراطية، والعدالة، والمواطنة، والكرامة الإنسانية، وعدم الخوف من الأجهزة القمعية. ولهذا، بات من الطبيعي البحث في تأثير الربيع العربي على الثقافة السياسية؛ لأن تلك الثقافة لم تعد كما كانت من قبل. فقد تغيرت وسقطت ثقافة الخوف لدى المواطن العربي وبات يبحث عن دور له في صنع القرارات السياسية التي غيِّب عنها سنوات طويلة، وينتقد الأنظمة المستبدة بوسائل سلمية دون خوف. ولم يعد ينظر للحاكم نظرة لها طابع مقدس، بل نظرة عادية لأنه قادر في أي لحظة على تغيره، والبحث عن بديل أفضل ليحكمه من خلال صناديق الاقتراع. وساهم ذلك في عودة الأمل والثقة بإرادة الجماهير العربية، وقدرتها على النضال، والتغيير ضد الأنظمة العربية القمعية وتحقيق أهدافها (أحمد، 2012).

في أواخر عام 2010 ومطلع 2011 اندلعت موجة عارمة من الثورات والاحتجاجات في مُختلف أنحاء الوطن العربي، حيث كان عام حافل بتغيرات في الأنظمة العربية وقد عُرفت تلك الفترة" بربيع الثورات العربية"، فقد اندلعت الثورة الشعبية في تونس في 18 ديسمبر عام 2010م احتجاجاً على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية السيئة وتضامناً مع محمَّد البوعزيزي الذي أضرم النار في نفسه، واستطاعت هذه الثورة في أقل من شهر الإطاحة بالرئيس التونسي زين العابدين بن علي (الذي حكم البلاد لمدة 23 سنة بقبضةٍ حديدية). هذا النجاح الذي حققته الثورة الشعبية التونسية أظهر أن قوة الشعب العربي تكمن في تظاهره وخروجه إلى الشارع، وأن الجيش هو قوة مساندة للشعب وليس أداة لدى النظام لقمع الشعب، كما أضاءت تلك الثورة الأمل لدى الشعب العربي بقدرته على تغيير الأنظمة الجاثمة عليه وتحقيق تطلعاته (عبد الحسين، 2012).

وسرعان ما انتقلت هذه الثورة إلى مصر، حيث نجحت الثورة الديمقراطية المصرية في إسقاط نظام حسني مبارك، بفعل عواملها الداخلية، إذ لم يكن رفع يد أوباما عن النظام المصري السبب المباشر لسقوطه، وقد أظهرت مواقف أركان الإدارة الأمريكية ارتباكاً

حقيقياً من الأزمة المصرية، وعجزاً نسبياً من جانب السياسة الأمريكية على التأثير في مجرى الأحداث (المديني، 2011).

وحقيقة الأمر أن سقوط نظام حسني مبارك الحليف الدائم للولايات المتحدة الأمريكية يشكل ضربة موجعة لكل من الولايات المتحدة وإسرائيل حيث كان نظام حسني مبارك الركيزة الإقليمية لسياسة أمريكا، والاستقرار الإستراتيجي في منطقة الشرق الأوسط، والضامن الحقيقي لبقاء "اتفاقية كامب ديفيد" التي وقعت في عام 1979، باعتبارها أول معاهدة سلام منفردة بين مصر والكيان الصهيوني. فقد أضعفت هذه الاتفاقية العلاقة الارتباطية بين مصر وقضايا الأمة العربية المصيرية، وعلى رأسها القضية الفلسطينية، بالتوازي مع انكماش دور مصر الإقليمي (المديني، 2011).

كان أهم انعكاسات الثورات على النظام الإقليمي العربي، قدوم مجموعة من أنظمة الحكم التي تتبنى العقيدة الإسلامية، كأيديولوجيا سياسية على امتداد الإقليم العربي، مع توافر أبنية، وشبكات أفقية هائلة للتداخل، والتفاعل بينها على صعيد الإقليم، وقد جعل ذلك البعض يطلق على ما اصطلح بتسميته "الربيع العربي" بأنه "ربيع الإسلاميين". ولا تؤسس أنظمة الحكم الجديدة شرعيتها وحسب على الشرعية الدينية والتقليدية على غرار دول مجلس التعاون الخليجي، وإنما تتبنَّى مشروعاً سياسياً قائماً على الأيديولوجيا الإسلامية، ويؤمن بإمكان استنهاض طاقات الأمة عبر بديل حضاري مغاير لحقبة القومية العربية ومختلف عن المذهبين الاشتراكي والرأسمالي (شقرون، 2013).

ولا شك أن الثورات العربية قد خلقت ثقافة جديدة في المجتمعات العربية، مبنية على قدرة الشعوب على النضال ضد الأنظمة الفاسدة التي لا تعبر عنها، وأن تصنع مصيرها بنفسها، من دون خوف من الأجهزة الأمنية التي قمعتها طيلة العقود الماضية. وأثبتت الشعوب أنها وحدها المعنية بالمشروع النهضوي العربي، ولا دور للأنظمة الفاسدة في تحقيق هذا المشروع. ولهذا لا بدَّ من العمل العربي المشترك على الصعيد الشعبي ضد من يقف أمام المشروع القومي العربي (عبد الحسين، 2012).

كما عزَّز الربيع العربي، ثقافة نهج المقاومة الشعبية السلمية ضد الأنظمة العربية، وأنها قادرة على تحقيق أهدافها على الرغم من جبروت الأنظمة العربية وأدوات القمع الأمنية التي تمتلكها. وتأكدت الجماهير العربية، أن الأنظمة القمعية، هي التي أدت إلى أن تتحكم بمصيرها وتقيد حريتها. وانفتحت أبواب التغيير العربي على مصراعيه أمام الربيع العربي، ومهما كان حجم هذا التغيير، سيكون أفضل بكثير من الظروف التي كانت سائدة. مما جعلنا نقول: إنَّ الثقافة السياسية العربية بعد الربيع العربي لم تعد كما كانت من قبل، بدخول مفاهيم، ومصطلحات جديدة عليها، كانت الأنظمة السياسية التي سقطت، تعتبرها من المحرَّمات التي على المواطن العربي أن لا يستعملها (شقرون، 2013).

4.3 الإرهاب

حاولت روسيا تقديم تعريف لمفهوم الإرهاب يختلف والتعريف الغربي والأمريكي للمفهوم. ففي حين اعتبرت واشنطن الإرهاب "عنفًا ذا باعث سياسي على أهداف غير حربية يرتكبها عملاء دولة أو مجموعات وطنية فرعية"، فقد اختلفت الرؤية الروسية مع هذا التعريف؛ حيث رأت موسكو أعمال المقاومة التي كانت تقوم بها الحركات الفلسطينية واللبنانية ضد الاحتلال الإسرائيلي من أعمال مقاومة الاحتلال، وبالتالي أبدت تعاونًا كبيرًا مع تلك الحركات (كحماس وحزب الله)، في حين اعتبرت واشنطن تلك الحركات والمنظمات إرهابية يُحظَر التعامل معها (موقع وزارة الخارجية الأمريكية، 2015).

وبعد تطوُّر نزاع الشيشان في جنوب روسيا، بدأت الأخيرة تغير وجهة نظرها فيما يتعلق بما يسمى "الإرهاب الإسلامي"؛ مراعاةً للغرب، وتأمينًا لسكوته عن دورها في الشيشان، وهو ما سبَّب لموسكو جفاءً من قِبَل بعض الدول الإسلامية والعربية، بيد أن بوتين استدرك الأمر، وطلب دخول روسيا منظمة المؤتمر الإسلامي كعضو مراقب، وهو ما تم قبوله عام 2003 (زيدان، 2013).

واستمرت موسكو على موقفها غير الثابت من مفهوم الإرهاب، وتحديدًا من محاولات إلصاق هذه التهمة بالإسلام. لكن تنامي التطرف عند منظمات إسلامية متعددة، لاسيما بعد العدوان الأمريكي على أفغانستان والعراق، واستمر العدوان الإسرائيلي على لبنان والشعب الفلسطيني، ومناداة هذه المنظمات بإعادة الخلافة الإسلامية حتى كل البقاع التي يقطنها المسلمون، أثار امتعاض موسكو وتخوفها (بلاتونوف، 2006).

ومع أن وزير خارجية روسيا سيرغي لافروف قد أعلن أن بلاده والعرب متفقون على مكافحة الإرهاب والتعصب الديني والسياسي، فإن موسكو لم تسلم بهذا الموقف الذي راعت فيه مصالحها الحيوية مع العرب والمسلمين من انتقادات الجانب الإسرائيلي الذي كان يتهمها بدعم الإرهاب عن طريق تزويد إيران وسوريا بالسلاح الذي يصل إلى حماس وحزب الله المُصنَّفتين لدى الولايات المتحدة وإسرائيل كمنظمات إرهابية.

ممَّا سبق، يتَّضح أن موسكو لم تتبنَّ التعريفات الغربية للإرهاب؛ لعدم انزعاجها أحيانًا من بعض أعمال المقاومة أو الإرهاب التي تضغط على الأمريكيين. لكن في نفس الوقت، لم تكن موسكو محايدة في كثير من المواقف والقضايا الأخرى المتعلقة بالأمن والإرهاب التي تهدد مصالحها القومية داخل روسيا (زيدان، 2013).

وفي إطار ما يسمى بـ (النظام العالمي الجديد) الثلاثي الأقطاب أمريكا، أوروبا واليابان والأحادي القطب عسكرياً: أمريكا تمثل إرهاب الدولة تحت ما يسمى بالشرعية الدولية، أو القانون الدولي القرار الدولي من خلال الأمم المتحدة، وبخاصة مجلس الأمن، وذلك من خلال استصدار القرار الملائم لسياسة أمريكا وأخذ الغطاء الدولي لفعل ما تشاء دون حساب أو رقيب للعدوان والهيمنة وهناك أمثلة اذكر منها:

1- نشرت صحيفة (نيويورك تايمز) جزء من تقرير لمجلس الأمن القومي، وكان هذا الجزء يستعرض كيف يتم التعامل مع ما اسماه (تهديدات العالم الثالث) وجاء فيه: "في الحالات التي تواجه فيها الولايات المتحدة الأمريكية أعداءً أضعف منها بكثير، فإن التحدي الذي يواجهنا لن يكون مجرد هزيمتهم، ولكن أن نهزمهم هزيمة نكراء قاطعة وبسرعة... إلى أن يقول التقرير: إن التهديد بالاستقلالية لا يمكن قبوله، فالولايات

المتحدة الأمريكية ستؤيد اكثر الطغاة سفكاً للدماء ما دام يلعب على هواها وستعمل على إسقاط أي نظام في العالم الثالث إذا ما خرجوا عن أغراضها" (الجارديان تايمز، 2013).

2- والإرهاب الدولي: هو أفعال القهر التي تمارسها النظم الاستعمارية، والمحتلون الأجانب، أو المسيطرون الأجانب على الأراضي والشعوب، وكذلك أعمال التفرقة العنصرية، وأفعال الدول المنحازة ضد الشعوب التي تناضل من أجل حريتها (السماك، 2011).
3- الدرس الأساسي للسياسة الأمريكية (للنظام العالمي الجديد) بحسب تعليق الكاتب الأمريكي تسوميسكي: (نحن السادة وأنتم تعلقون أحذيتنا) (خلوف، 2012).
4- انتشار القواعد العسكرية في مختلف قارات العالم حيث بلغت أكثر من (2500) قاعدة عسكرية خارج الولايات المتحدة – وهذه القواعد تمثل قوة التدخل السريع لأي دولة تخرج من منهج أمريكا لإسقاطه واحتلال بلاده، وهذا يمثل أكبر إرهاب في العالم، إرهاب الدولة، وانتشار القواعد العسكرية في البلاد العربية والإسلامية واحتلال منابع النفط في الشرق الأوسط بشكل رئيسي (كمال، 2010).
6- كل الحروب العربية الصهيونية قامت بدعم كامل من أمريكا اقتصادياً وعسكرياً وسياسياً وكانت أول دولة تعترف بقيام دولة إسرائيل عام 1948م، وهي الحليف الإستراتيجي لأمريكا، وعن طريق إسرائيل تمَّ التغلغل في جميع دول العالم العربي والإسلامي (السماك، 2011).

5.3 الموقف الروسي من البرنامج النووي الإيراني

يُعدُّ الملف النووي الإيراني، أبرز الملفات في العلاقات الثنائية بين روسيا وإيران منذ تسعينيات القرن الماضي، وشكّل بدوره عامل جذب وتنافر في تلك العلاقات، نتيجة تباين تطلعات الجانبين حوله، وتراكم العوامل المؤثرة فيه، رغم تبني روسيا لمشروع تطوير القدرات النووي المدنية الإيرانية.

ومنذ تفعيل أزمة البرنامج النووي الإيراني عام 2002 سعت روسيا لتعزيز دورها كوسيط يساعد على حلّ هذه الأزمة بالطرق السلمية، وبعد التهديدات الأميركية والإسرائيلية عام 2005 بشن هجوم عسكري على إيران، تقدَّمت موسكو باقتراح لتخصيب اليورانيوم الإيراني على الأراضي الروسية، وهو ما رفضته طهران، وقد دعمت روسيا بعد ذلك عقوبات مجلس الأمن على إيران في الأعوام 2006، 2007، 2008، 2011؛ ما أثّر في علاقات البلدين وصولاً إلى تباطؤ موسكو في استكمال مراحل مفاعل "بوشهر" لأكثر من سبع سنوات، فضلاً عن رفض تزويد إيران بالوقود النووي، وتعطيلها حتى اللحظة لطلب انضمامها إلى منظمة "شنغهاي"، وكل هذا يشكّك بإمكانية بناء علاقات استراتيجية بين الطرفين (علي الله، 2012).

فتأييد روسيا لفرض عقوبات على إيران لم يكن عدولاً عن موقفها الداعم لإيران، وإنما اتساق مع موقفها من ضرورة تخصيب اليورانيوم في روسيا وهو ما ترفضه إيران. يؤكد ذلك أن روسيا عرقلت في مارس/ آذار 2007، بالتعاون مع الصين، مشروع قرار في مجلس الأمن لتشديد العقوبات على إيران بسبب برنامجها النووي، وذلك بتوسيع قائمة الأشخاص والشركات والجماعات التي سيتم تجميد أرصدتها، أو الجهات التي سيتم فرض قيود على التعامل معها مثل الحرس الثوري الإيراني، وبنك صباح المملوك للدولة، وفرض حظر إجباري على سفر المسؤولين الإيرانيين الذين لهم صلة بالبرنامج النووي. كما بدأت روسيا في توريد الوقود النووي لمحطة "بوشهر" الإيرانية في 16 ديسمبر/ كانون الأول 2007، وانتهت في يناير/ كانون الثاني 2008 من تسليم الشحنة الثامنة والأخيرة، ليبلغ إجمالي ما تسلمته إيران 82 طناً من الوقود النووي الروسي (برزيغار، 2014).

وبينما كانت موسكو منخرطة في مناقشة فرض عقوبات جديدة، فإنها قامت بتنازل لواشنطن حول جوانب رئيسة متعلقة بالقضية النووية الإيرانية. في الوقت نفسه، كان من الصعب المساومة مع الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، سعياً إلى استبعاد "عقوبات تعطيلية" من أجل التقليل من تأثيرها في الإيرانيين العاديين واستكمال بناء محطة "بوشهر" للطاقة النووية. أما روسيا فقد "دعمت القرار، وتعاملت معه على أنّه الإجراء الأقل شراً

وبأنّه مصمم بهدف تشجيع إيران على الاستجابة لهواجس المجتمع الدولي". في نفس الوقت، أعطت روسيا إشارة إلى أنّها لن تدافع عن إيران على الساحة الدولية إذا ما تعارض ذلك مع مصالحها في مسائل أخرى. وفي 22 سبتمبر/ أيلول 2010 أصدر الرئيس الروسي السابق ديمتري ميدفيديف مرسوماً "بشأن التدابير الرامية إلى ضمان الامتثال لقرار مجلس الأمن الدولي رقم 1929، الصادر بتاريخ 9 يونيو/ حزيران، 2010"، والذي جمَّد التعاون العسكري والتقني مع إيران. وهكذا، فقد تم توقيف توريد منظوماتS-300 الصاروخية مؤقتاً. في الوقت نفسه، كانت موسكو تعارض بشدة أي تشديد إضافي للعقوبات من قبل الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي (الديدموني، 2012).

ما كانت تحاول روسيا فعله عبر التعطيل والموافقة على العقوبات المفروضة على إيران بشأن ملفها النووي، هو أن تحافظ على مصالحها الخاصة في ذلك، دون الالتفاف إلى التطلعات الإيرانية، أي لم يكن لأبعاد تحالفية أية دور في هذا الملف، بقدر ما كان للمصالح الذاتية لكل دولة منهما. ففيما كانت إيران تتطلع إلى استغلال الجانب الروسي في المساعدة في بناء برنامج نووي متكامل، يمكن العمل على تطويره لاحقاً باتجاه برنامج نووي عسكري؛ فإن روسيا بدورها ما كان لها أن تعمل على إنشاء قوة نووية عسكرية أخرى على حدودها الجنوبية.

إذ شاهدت روسيا نمواً في القوى النووي طيلة العقود الماضية في المحيط الجغرافي بها، بدءاً من الصين وكوريا الشمالية، ومروراً بالهند وباكستان، ولا ترغب في إضافة قوة أخرى، تملك إرثاً تاريخياً غير ودي من جهة، ومتناقضٍ عقائدياً من جهة أخرى. لذا قدمت حّلاً عبر تخصيب اليورانيوم على أراضيها، حتى تحافظ على سيطرتها على البرنامج من أيّة تغييرات نحو العسكرة.

للعوامل الاقتصادية دور آخر في ذلك، فموافقة روسيا على بعض العقوبات التي فرضها مجلس الأمن على إيران، دفع حكومة نجاد إلى البحث عن شركاء جدد في المجال النووي، وخاصة في كوريا الشمالية والصين، وهو ما يعني فقدان عوائد مالية ضخمة، كانت روسيا تطمح إلى الحصول عليها، عبر تبني تطوير القدرات النووية المدنية

الإيرانية، فكانت الموافقة على العقوبات رسالة روسية بهدف استعادة سيطرتها على الملف النووي الإيراني دولياً وأمنياً واقتصادياً (الصمادي، وبني ملحم، 2009).

وقد دفعت تلك السياسة الروسية من العقوبات، إلى استثارة إيران، وخلق أزمات ضمن مسار العلاقات البينية بينهما، عزز منه المواقف المتشنجة للرئيس الإيراني السابق أحمدي نجاد، حيث انتقد أحمدي نجاد بشدة، دعم القيادة الروسية لمشروع توقيع عقوبات على إيران، المقدم إلى مجلس الأمن، وعدم دعمها لاتفاق تبادل الوقود النووي، وأضاف الرئيس الإيراني أنه "يقول هذا الكلام حتى يسمعه الرئيس الروسي، حيث لم يستطع أن يبرّر سلوك الرئيس الروسي تجاه الشعب الإيراني، ولم يستطع الإيرانيون أن يفهموا إن كان هذا السلوك يبغي الصداقة وحسن الجوار، أم يهدف إلى شيء آخر، وإنّني لو كنت رئيس روسيا لتمهلت فيما أقول أو في اتخاذ قرارات أو تصرفات تجاه دولة جارة عريقة صانعة للحضارة مثل إيران. لقد وقف الرئيس الروسي مع أشخاص ناهضوا إيران ثلاثين عاماً بكل الوسائل، وعليه أن يعيد النظر ويصحح موقفه، لأنّ اتفاق تبادل اليورانيوم هو أفضل الفرص، وإن كانوا يقولون أنّ الغرب يضغط علينا، فنحن أيضاً كنّا تحت الضغوط، لكن لم يكن هذا معناه أن نمسّ بالمصالح الروسية لمصلحة الآخرين، وآمل أن يدرك القادة الروس هذا الأمر ويصححونه، حتى لا يضعهم الشعب الإيراني في صف الأعداء التاريخيين". وتعقيباً على كلام الرئيس الإيراني صرح أحد كبار المسئولين الروس (مستشار الرئيس الروسي للسياسة الخارجية) بأنّ هذا الكلام خداع سياسي ساذج، ولا يستطيع أحد أن يحصل على القوة من الخداع السياسي الساذج، وإنّ روسيا لا تقبل التطرف السياسي أو عدم الشفافية أو الإجراءات غير المتوقعة من جانب المسئولين الإيرانيين (تشوبين، 2013).

وسجلت روسيا عدة مواقف بدت متناقضة إزاء برامج إيران النووية وتعقد موقفها مع المجتمع الغربي، فقد شاركت موسكو مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية، في توبيخ إيران بسبب إخفائها معلومات عن مفاعل سري بالقرب من مدينة قم الدينية، لكن مع هذا أعلنت روسيا أيضاً أنها تعتزم تشغيل المفاعل النووى في محطة توليد الطاقة

في بوشهر في مارس القادم، أعلنت ذلك وهي تعلم مدى القلق الذي ينتاب العالم الغربي من محاولة إيران إنتاج قنبلة نووية وتأثير ذلك، سلبياً، على الوضع في الشرق الأوسط (ليونيد الكسندر وفتش، 2008).

وتنظر موسكو إلى المسألة النووية على أنها تندرج ضمن العلاقات الأميركية الإيرانية وليس العلاقات الإيرانية الروسية، وعلى مدار العشرين عاماً الماضية، لعبت روسيا بورقة إيران من أجل كسب النفوذ في تعاملاتها مع واشنطن. وقواعد هذه اللعبة بسيطة. فموسكو ستكون أكثر مرونة واستعداداً لمناقشة المشكلة الإيرانية إذا أظهرت السُلطات الأميركية منهجاً بناءً لحل المسائل التي تُثير غضب الروس. وبمعنى آخر، فإن الحوار الذي يعتبره الروس بنّاءً بشأن المسائل التالية (وغيرها) سوف يزيد من احتمالية الحد من المشاعر المناهضة للولايات المتحدة في التفكير الروسي ويدفع موسكو إلى مراجعة وجهات نظرها بشأن إيران (إدريس، 2007) :

1. نظام الدفاع الأميركي المضاد للصواريخ في أوروبا الشرقية.
2. وجود قوى ثالثة في منطقة القوقاز وآسيا الوسطى.
3. الحد من تقدم حلف شمال الأطلسي (الناتو) باتجاه الشرق.
4. إنشاء خطوط أنابيب النفط والغاز يُنظر إليه على أنه يهدد المصالح الاقتصادية للنخبة الروسية.

إنَّ حصول إيران على السلاح النووي أمر غير مقبول بالنسبة لروسيا في الدرجة الأولى؛ لكونها أقرب جيرانها وضمن مدى وسائلها المحتملة لإطلاق السلاح النووي، ثم إن حصول إيران على السلاح النووي من شأنه أن يدفع بلداناً عربية مثل السعودية ومصر إلى صنع" قنبلتها النووية العربية"، وحينها سيدفن مفهوم الاستقرار الإستراتيجي، الذي توصلت إليه القوى النووية القديمة، في أكفان النسيان، كما سيضاعف خطر اندلاع حرب نووية مجهولة العواقب، ولسنا ندرك كيف سيكون سلوك طهران النووية (السرجاني، 2007).

ومن الجانب الآخر، ربما بدأت تدرك الولايات المتحدة أيضاً خطورة خلط الأوراق في إدارة الأزمة مع إيران وتحديداً في تعاملها مع روسيا وبدأت تقيم الموقف الإستراتيجي الروسي بالاتجاه الصحيح الذي تطمح الأخيرة لاستعادة نفوذها عالمياً وهي التي ساندت إيران في تطوير أبحاثها وبرامجها النووية، وتدعو العالم إلى تفهم الرغبة الإيرانية في امتلاك السلاح النووي (إدريس، 2007). وتجاهل الأمريكيون - بداية الأزمة- مدى حساسية روسيا لامتلاك إيران برنامجاً نووياً عسكرياً وهي التي تقوم ببناء ودعم البرامج النووية الإيرانية، والأقرب إلى الحدود الجغرافية معها، والأكثر تضرراً من وجود سلاح نووي إيراني. صحيح أن روسيا تحاول كسب ودّ إيران كشريك استراتيجي ضد الوجود الأمريكي في المنطقة، وتقيم معها مشروعاً مشتركاً لتخصيب اليورانيوم الخاص لمحطات الكهرباء الإيرانية، إلا أنَّ المشكلة تتمثل في عدم رغبة روسيا بامتلاك إيران للسلاح النووي لعدة أسباب، منها ما يتعلق بالقرب الجغرافي لحدودها، وثاني يتعلق بالخلاف الفكري معها، وثالث يتمحور حول التحسب من ظهور مطالب عربية مصرية وسعودية لامتلاك السلاح النووي أيضاً (سيرغي كاراغانوف، 2008). وبناءً على ذلك، حذرت روسيا إيران من عدم امتثالها لقرارات مجلس الأمن الدولي الخاصة بوقف العمل على تخصيب اليورانيوم.

ومن وجهة النظر الروسية، فإنَّ إيران أصبحت بعد إسرائيل المثال الواضح لازدواجية المعايير الغربية والأمريكية، فلقد كانت الولايات المتحدة الأمريكية أول من ساهم في إنشاء محطات نووية لإيران في عهد الشاه، وهي تدرك بطبيعة الحال إمكانية الاستخدامات المدنية والعسكرية لها، وتزامنت وجهات النظر مع ثلاثة أحداث بينت حقيقة الرؤية الغربية للمنطقة. فالحدث الأول تمثل في الاستئناف الروسي لشحن الوقود النووي لمحطة بوشهر الإيرانية، والحدث الثاني هو الدخول الفرنسي القوي للمنطقة لتسويق المنتجات الفرنسية التكنولوجية النووية لأسواق المنطقة، والحدث الثالث هو محاولة استغلال الإدارة الأمريكية للطموح الإيراني لتسويق منتجات أمريكية عسكرية لدول

المنطقة، وهذه الأحداث تدور حول إبقاء المنطقة العربية في وضع المستهلك لا المنتج تكنولوجيا (دياب، 2012).

الفصل الرابع

المحددات والمركزات في العلاقة الروسية الإيرانية

يتحدَّث هذا الفصل عن أهم العوامل المؤثرة في العلاقات الروسية الإيرانية، من حيث الأبعاد التي تتعلق بالموقع الجغرافي والنظام السياسي والمتغيرات الأخرى المتعلقة بالقدرات العسكرية والاقتصادية واثر التوجهات والأفكار الأيدلوجية على الواقع السياسي لكلا الدولتين.

1.4 المحددات الداخلية

أ- العامل الجغرافي

تشكل الوضعية الجيبولوتيكية لإيران عامل مهم في فهم سياستها وتوجهاتها الخارجية، فالموقع الجغرافي لإيران يطل على العراق وتركيا وأفغانستان وباكستان وبحر قزوين والخليج العربي، وتزيد مساحتها عن (1,648,000) كيلو متر مربع (سعيد، 1987).

ويؤثر الموقع الجغرافي على سياسة إيران من خلال الاوضاع المحيطة بجيرانها العرب وغير العرب، اذ تهتم السياسة الخارجية الإيرانية بالتوجه في علاقاتها مع الجمهوريات الإسلامية السوفييتية سابقاً، والتي تجد في الأراضي الإيرانية معبرا لها، هذا بالإضافة إلى صراعاتها الحدودية مع دول الجوار العربية واستمرار قضية احتلالها للجزر الإماراتية، وارتباطها بالصراع العربي الإسرائيلي، ومشكلة السلام بالشرق الأوسط، فكل هذه القضايا تؤثر على سياسة إيران الخارجية بحكم موقعها الجغرافي (العتريسي، 2006).

ب- العامل التاريخي

تمتد جذور إيران في المنطقة إلى ما قبل الميلاد، ويلعب التاريخ دور هام في السياسة الخارجية الإيرانية، وخصوصاً تجاه المنطقة العربية، فالتاريخ يثبت الارتباط القديم الذي يجمع بين الحضارتين الفارسية والعربية، وكان لذلك انعكاسات سلبية منها وأخرى

ايجابية، فقد جمع بين الفرس والعرب التبادل الثقافي والاقتصادي والإسلامي، والذي ما زال مستمراً، واشتد مع دخول الإسلام إلى إيران، أما الجانب السلبي فهو الصراعات التاريخية، وهي ما انعكست على صناعة قرار السياسة الخارجية الإيرانية إلى يومنا هذا (العتريسي، 2006).

ج- العامل الديمغرافي والاجتماعي

تتميز إيران باحتوائها على عدة إثنيات وقوميات، كالأكراد والأذريين والعرب والأتراك، والفرس وهذا ما يجعل سياستها الخارجية مرهونة بهذه القضايا، وخاصة أنها تتشابك ديمغرافيا مع الوطن العربي ضمن ثلاث محاور: الأكراد، والعرب، والشيعة (سعيد، 1987).

إذ ينعكس هذا الارتباط على صنع القرار الخارجي لإيران وحمايتها لأمنها القومي، وتلعب القوى الاجتماعية دورا في التأثير على سياسة إيران الخارجية كعلماء الدين، والليبراليون، واليساريون، والتجار (البازار)، والفلاحين، والطلبة (طلبة الحوزات الدينية)، وأبرز مثال على دور هذه القوى هو الطلبة للسفارة الامريكية في طهران واحتجاز طاقمها، وهو ما أدى بإيران الاسلامية في بداية عهدها إلى العزلة الدولية (محمَّد، 1999).

د- العامل الاقتصادي

بالرغم من كل المشاكل التي يعاني منها الاقتصاد الإيراني من جراء العقوبات الاقتصادية، وما الى ذلك منذ قيام الثورة، وتفاقم البطالة، والتضخم، إلا أن إيران تمتلك احتياطيات كبيرة من الموارد الطبيعية، فلديها الاراضي الزراعية الخصبة والواسعة، ولديها قاعدة صناعية قوية، بالإضافة إلى موقع إيران، في السوق الدولية للنفط معروف، فهي تملك 10% من الاحتياطي الدولي، وهي الدولة الثانية في الأوبك بعد السعودية من حيث الإنتاج، وهي تملك كذلك 15% من الغاز الطبيعي في العالم، وتأتي الثانية في إنتاجه بعد روسيا وإن كانت احتياطياتها أعلى من روسيا كثيرًا، إلا أن أهمية إيران الإستراتيجية في السوق العالمية للطاقة تتجاوز الآن احتياطياتها وإنتاجها من النفط والغاز، فمع انهيار

الاتحاد السوفييتي اجتذبت منطقة بحر قزوين الغنية بالنفط والغاز شركات النفط والغاز الكبرى في العالم، وإيران تملك أفضل الطرق لمد أنابيب النفط والغاز من دول هذه المنطقة إلى أوروبا والشرق الأوسط (حسين، 2004).

تشهد حالياً حركة التجارة بين إيران وروسيا نشاطا استثنائياً، ويوجد في إيران عدد من الشركات والمؤسسات التجارية والاقتصادية الروسية، والتي يعتبر البعض منها من الشركات الروسية الكبيرة، مثل شركة غاز بروم، وهناك أيضاً شركات التعدين والصلب، وشركات السيارات، ويوجد أيضاً فروع للصناعات العسكرية (الأنصاري، 2011).

ولكن ورغم كثرة المحاولات في تطوير العلاقات التجارية والاقتصادية بين البلدين، ومساعي كلا الطرفين من أجل الوصول إلى المستوى المطلوب من هذا التعاون، إلا أن واقع الحال يشير إلى حزمة من المعوقات التي عرقلت نجاح هذه المساعي، فقيمة التبادل التجاري بين البلدين خلال الفترة من 2007 إلى 2011، كانت لا تتجاوز 3.6 مليارات دولار سنويا، والميزان التجاري كان دوما في صالح موسكو، بينما في عام 2014، تشير بيانات مؤسسة التجارة الإيرانية إلى أن حجم التبادل التجاري بين البلدين تراجع إلى 1.67 مليار دولار، وكان فائض التبادل التجاري لصالح روسيا أيضا بنحو 974 مليون دولار (دحمان، 2014).

وكانت قيمة التبادلات التجارية بين إيران وروسيا عام 2011 قد بلغت 3.75 مليار دولار، إلا أنها شهدت بعد ذلك انخفاضاً ملموساً نتيجة العقوبات الدولية، ووصلت عام 2014 إلى أدنى مستوياتها، حيث بلغت ما قيمته 1.7 مليار دولا فقط وفق بيانات البنك الدولي، وظل طرد إيران من جمعية الاتصالات المالية العالمية بين البنوك، والذي حدث عام 2012، عائقاً كبيراً أمام البنوك الروسية للعمل في إيران. ورغم كثرة المباحثات التي تتم بين شركات روسية كبيرة ومسؤولين إيرانيين حول حزمة من المشاريع الاقتصادية والاستثمارية، إلا أن نتائج هذه المحادثات والمساعي ما زالت ضعيفة ولا تحظى للمستوى المطلوب، فمثلاً بعد سنتين من المباحثات، رفضت شركة "غازبروم–نفط Gazprom Neft" تطوير حقل آزار النفطي، ويعود ذلك إلى تخوف بعض الجهات العامة والخاصة

في روسيا والتي لديها رهن مالي في الغرب من تعرضها للانتقام بسبب نشاطها في إيران (جودة، 2015).

ولم يغب "ملف الطاقة" الإستراتيجي عن مباحثات ولايتي "الإستراتيجية" الروسيّة خاصةً أن طهران وموسكو تملك احتياطات كبيرة من مصادر الطاقة، وتعدُّ من أكبر منتجي الغاز في العالم، ما يعزّز فرص التعاون الاقتصادي في هذا المجال لـ" أنه بعد إزالة العقوبات من الممكن لإيران تطوير حوالي خمسين مشروعا للنفط والغاز بقيمة 185 مليار دولار حتى العام 2020 (محمَّد، 2015).

رغم ما تقدم، إلا أنَّ العلاقات التجارية بين موسكو وطهران أفرزت عدة مؤشرات إيجابية انطلاقا من عام 2012، فكانت قيمة البضائع التي صدرتها إيران لروسيا قد بلغت 203.5 مليون دولار بزيادة قدرتها 9.3% مقارنة بالفترة نفسها من عام 2011، وفي عام 2012، صدرت إيران لروسيا أكثر من 267 طناً من الإسمنت بمختلف أنواعه بقيمة زادت عن 20 مليون دولار، كما حصلت في هذه الفترة زيادة ملحوظة في صادرات المنتجات الكيماوية الروسية إلى إيران، وكانت هذه المنتجات تصدر لأول مرة من روسيا إلى إيران خلال عام 2012، وبلغت قيمتها 4.35 مليون دولار، وأن حجم التبادلات التجارية بين روسيا وإيران ارتفع عام 2015 بنسبة 80%، وأن حجم التبادل التجاري بين روسيا وإيران بلغ في عام 2016 نحو 855.7 مليون دولار، أي بزيادة نسبتها 70.9% مقارنة بالفترة نفسها من عام 2015، وأن حجم الصادرات الروسية إلى إيران ارتفع بنسبة 91.5% وبلغ ما قيمته 697.4 مليون دولار، بالمقابل صعدت صادرات إيران بنسبة 16% ووصلت إلى 158.2 مليون دولار (الطحلاوي، 2016).

كما يلاحظ أن واردات إيران خلال السنوات الماضية كانت مقتصرة على التسليح المسموح به في إطار العقوبات المفروضة، وفي مقابل الإعلان المتفائل بزيادة التعاون الاقتصادي بين البلدين، يفرض الواقع الدولي ثلاثة معوقات تحد من تنامي العلاقات الاقتصادية، تتمثل في العقوبات الاقتصادية، وأزمة النفط، وطبيعة التنافسية بين اقتصاد البلدين.

هـ- العامل العسكري

يبلـغ عـدد أفـراد منتسـبيها حـوالي 545,000 فـرد ويشـملون قطاعـات سـلاح الجو والقوة البرية والدفاع الجوي والبحرية والحرس الثوري الإيراني، القائد الأعلى للقوات هو قائد الثورة الشيعية علي خامنئي ومقر قيادتها يقع العاصمة طهران (ويكيبيديا، 2016).

ويشير تقرير مركز الدراسات الإستراتيجية بواشنطن إلى أنَّ عدد الدبابات في الجيش الإيراني بلغت 1,613 عام 2006، وتتكون القوات البرية من 250 ألف جندي عامل و 220 ألف جندي احتياط، وتتكون القوات الجوية الإيرانية من 52,000 شخص بما فيهم من 15,000 في قطاع الدفاع الجوي، وتمتلك إيران أكثر من 300 طائرة حربية، وهناك 1800 جندي ضمن القوات البحرية، ويبدو واضحاً على الصعيد العسكري ومن خلال نمط التعاطي مع إعادة بناء الجيش الإيراني، والخطوات السريعة والمتلاحقة في بناء القدرات العسكرية في جميع المجالات، وسياسة التصنيع لكافة الأسلحة، وكذلك الشروع بأكبر برنامج من شأنه أن يعزز القوة العسكرية، والإقليمية، وكذلك الاقتصادية، وهو المشروع النووي الإيراني الذي بالقطع هو أهم مشروع إستراتيجي منذ قيام الثورة الإيرانية، والذي يمر الآن في مرحلة الاختبار وعنق الزجاجة، وهو المشروع الذي تلتقي علية كل القوي الإيرانية؛ لأنه يمثل الكرامة والعزة الإيرانية (حجار، 2015).

شهدت العلاقات العسكرية بين إيران وروسيا تطورات مهمة منذ أواخر الثمانينات، حيث بدأت الصفقات العسكرية بين البلدين تُعقد وبدأت الأسلحة الروسية تنهمر على إيران من قاصفات SU24، ومقاتلات MIG29 ، ودبابات T72 وغيرها من النظم الصاروخية للدفاع الجوي والساحلي حتى صارت روسيا أكبر مورد للسلاح إلى إيران. حيث تُعد إيران من أكثر دول المنطقة حرصاً على بقاء مستوى تسليحها سرياً، وألّا يتسرب عنه معلومات لا يرغب النظام بتسريبها، ووصل حجم المشتريات الإيرانية من السلاح الروسي في الفترة (1991-2015) إلى 304 مليارات دولار، وبلغت التجارة البينية بين الطرفية لعام

2014، ما مقداره 68.1 مليار دولار، معظمها تجارة عسكرية ونفطية، تشكل 20% من مجمل التجارة الخارجية الروسية (الطحلاوي، 2016).

ويُشكِّل التعاون العسكري المشترك بين روسيا وإيران، أحد أكثر الملفات الدولية طرحاً في الآونة الأخيرة، لكنه يخضع للمعايير التالية:

1. رغبة روسيا إلى توسيع مجال نفوذها على الساحة الدولية، واستعادة مكانتها، بتوظيف منطقة الشرق الأوسط (بما فيها إيران) ضمن استراتيجياتها، فإنّ إيران تسعى إلى توسيع مجال نفوذها إقليمياً، وتحديداً في المنطقة العربية، وهو ما يعتبر سبباً مباشراً في التقاء مصالح الطرفين (بيلنكايا، 2008).
2. التقاء مصالح الطرفين في مناهضة النفوذ الأميركي. وكسر العقوبات الغربية المفروضة عليهما كذلك (الأنصاري، 2011).
3. أي تحالف أو تعاون عسكري بين الطرفين، سيكون لصالح توسيع النفوذ الروسي دولياً، ولحماية المصالح الإيرانية (بل وحتى حماية إيران) إقليمياً، بحيث تكون إيران هي الطرف الأضعف في هذه العلاقات، ما يجعلها أكثر استعداداً لتقديم تنازلات لروسيا، طالما أنها الدولة الوحيدة التي تحقق لها مصالحها، ولهدف أعلى وهو حماية النظام الإيراني(العمار، 2010).
4. مصالح روسيا تتجاوز المصالح الإيرانية وتتعارض معها في بعض الملفات، وخصوصاً مصالحها مع دول الخليج العربي أو مع تركيا. وتحاول روسيا الموازنة بين هذه الأطراف، بحيث لا تخسر أحدها لصالح الآخر (ماجد، 2011).

ويصبّ في هذا المنحى الأخير، تطلّع روسيا التاريخي للحضور العسكريّ في مياه الخليج العربي، ضمن استراتيجية البحار الثلاث (الأسود والمتوسط والخليج العربي). وهو ما يتّفق مع التطلعات الإيرانية بموازنة الحضور الأميركي العسكريّ في الخليج العربي، وإنشاء قواعد روسية موازنة للقواعد الأميركية. عدا عن طروحات بين الطرفين، لا يمكن الأخذ بواقعيتها في الظروف الحالية، تتناول مشروع ربط بحر قزوين بالخليج العربي عبر قناة مائية (محمَّد، 2015).

و- العامل السياسي (القوى السياسية)

تتَّسم الحياة الحزبية الإيرانية بتركيبة بنيوية ذات طبيعة مختلفة في ظل أسلوب حكم ثيوقراطي "ديني". فالنظام الديمقراطي يقوم على أسس مفاهيم الاختلاف والتنوع في الرؤى والأيديولوجيات، وذلك ما يتعارض مع بنية المشروع الإيراني "الملالي" الذي لم يعد يتقبل المزيد من الاختلاف والتنوع أمام "مطلقية" رؤية الدولة الدينية، فجوهر العقيدة الشيعية الإثنى عشرية تخلق لدى المجتمع أسلوباً من الرفض تجاه مفاهيم الدولة المدنية، ما يخلق فراغاً في ساحة الحكم يقوم بملئه رجال الدين وهم المسئولون عن الفتوى والتشريع في المسائل الدينية والدنيوية التي قد تتعارض مع صلاحيات السلطة الحاكمة وأسس النظام الديمقراطي، وهذا ما خلق فراغاً أيديولوجياً في الحياة الحزبية الإيرانية. فإعلان قيام الأحزاب السياسية لا يصح قانوناً إلا بعد استيفاء حزمة من الشروط الدينية وعلى رأسها شرط الإيمان الكامل بمفهوم الدولة الدينية بقواعدها الحاكمة بداية بالإذعان لمبدأ ولاية الفقيه كجوهر لنظام الحكم في إيران(الزهيري، 2008).

وبالنظر للتطبيق العملي لمنهج الثورة الشيعية الإيرانية في إدارة شؤون الحكم والحياة السياسية، يمكن القول إنه أفرز مجموعة من التيارات السياسية وليست أحزاباً بمفهومها الديمقراطي الذي يُعمل به في الأنظمة الحزبية الديمقراطية أو التي كان يُعمل بها قبل ثورة 1979 الإيرانية. وتنقسم التيارات السياسية إلى تيارين رئيسيين يتصارعان على السلطة والحكم هما: التيار المحافظ، والتيار الإصلاحي. وللوقوف على منطلقات "المحافظون" و"الإصلاحيون" واللذان يعتبران مصطلحين فضفاضين في التعريف السياسي الإيراني أصبحا يشيران ويرمزان ولو بشكل نسبي لوجود مدرستين في العمل السياسي على الساحة الإيرانية لكل منهما رؤية سياسية خاصة، وقراءة مستقلة للمستقبل. فالتيار المحافظ، يقوم على المفاهيم والأساليب التقليدية الثابتة "Static" ذات المضمون الأيديولوجي في إدارة شؤون البلاد. أما التيار الإصلاحي، فيقوم في جوهره على المفاهيم والأساليب الديناميكية "Dynamic" ذات الطابع البراجماتي المتحرك والمتحرر من السياج الأيديولوجي الجامد في تحليل الواقع السياسي والقراءة المستقبلية في أسلوب إدارة شؤون

البلاد. ولكن ذلك لا يعني الاختلاف التام بين التيارين، بل يعني التنوع في أسلوب التكتيك السياسي، ولكنهم يتفقان على بنية المفاهيم والأسس التي قامت عليها الثورة بالإجمال، "أي وجهان لعملة واحدة" (البحيري، 2010).

2.4 المحددات الخارجية

تتأثر سياسية إيران الخارجية على المستوى الإقليمي بطبيعة التفاعلات والتوازنات على مستوى الإقليم، وهو ما ينعكس على قراراتها الخارجية تجاه دول الإقليم، وكل القضايا المتعلقة بالجوار الجغرافي، وتثير العديد من قضايا المنطقة تعقيدات تحكم على صانع القرار الإيراني التفاعل معها، كالقضية الفلسطينية، والمشكلة الكردية، والتحالفات الإقليمية الرافضة للدور الإيراني، وعلى المستوى الدولي فإن فهم علاقات إيران مع الدول الكبرى تساعد في فهم عملية صنع قرار السياسية الخارجية ومدى تأثرها بالمتغيرات الخارجية، فعلاقات إيران بالغرب دائماً تميل إلى التوتر، وخاصة مع الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية، وذلك يعود إلى رفض إيران لتبعية هذه الدول، وأيضاً إلى موقفها من البرنامج النووي وتشددها على المضي به، بالإضافة لدعم الجماعات الإرهابية – كما تزعم الدول الغربية–، فالسياسة الخارجية الإيرانية تتحرك ضمن هذه المعطيات الإقليمية والدولية (العتريسي، 2006).

وهو بالتأكيد ما يؤثر وبشكل كبير على سير سياسة إيران الخارجية ، ويظهر ذلك بشكل جلي عقب أحداث 11/ سبتمبر، واحتلال العراق، والذي دفع بدور جديد لإيران داخل المنطقة العربية.

أ- المحددات النفسية

لقد درس كثير من المختصين الشخصية الفارسية عن قُرب ومعاشرة لغموضها المستفز وتلوُّنها المستمر، وطموحها المتوثب الذي لا يهدأ، ومن أقدم الكتابات المعاصرة كتاب (مغامرات حجي بابا الأصفهاني) للقنصل البريطاني العام في أصفهان جيمس جستنيان موريير (1820-1826م)، وكتاب (لشخصية الإيرانية ومكوناتها) للأمريكي

جاك ميلوك، وكتاب الفرنسي أدور سابيليه (إيران مستودع البارود)، ويعتقد هؤلاء أن صورة الشخصية الإيرانية ترسمها دوافع نفسية كامنة مُحتقنة برؤية متفرِّدة عن الذات في الماضي والحاضر والمستقبل، وفي عالم الشهود وعالم الغيبة، وعبر تحليل الدوافع يمكن تسمية سلوكيات اختصت بتلك الشخصية، مع ملاحظة أن لكل قاعدة شواذاً. الشعور المُزمِن بعدم الأمان، ما يجعل الإيراني على الأغلب مرتابا من كل ما حوله من أقوال وأفعال، فالأمور ليست بالبساطة التي تبدو عليها ظاهريا، وهذا ولَّد لديه خاصية سوء الظن، وبسبب سوء ظنه وعدم ثقته بالآخرين أيًّا كانوا، جعلته قليل القدرة على الامتزاج، فيضطر للبحث عن الأمان في الانعزال عن الناس، أو بواسطة توجيه ضربته الأولى كوسيلة دفاع، وهذا ولَّد لديه خاصية الغدر، وسوء الظن والغدر إذا اجتمعا أفرزا نوعاً من الجُرأة كوسيلة دفاع عن النفس تظهر في شكل وقاحة قولاً وفعلاً، لا يتردد معها في سوء استعمال السلطة، أو إذلالاً أو تشويه السمعة والافتراء (أبو عامود، 2007).

كما لا يتردد فيما لو طُردَ من أحد الأبواب أن يدخل بابتسامة ساذجة من باب آخر، أو أن يظهر الوقاحة والغطرسة سويا مع الغباء المصطنع، الارتياب وعدم الاطمئنان والتخفي طبيعة رسخها أعظم شعراء الفرس، كسعدي حين قال: "إن الكلمات التي تخدعك وتُضَلِّلُك، ولكنها تُسعد قلبك هي أغلى من الصدق، وتزيد في قيمتها عن الشيء الذي يجعلك حزينا ويُعَكِّرُ مزاجك"، والمثل الفارسي القائل: "احجب عن العيون ذهابك وذَهَبَك ومَذهَبَك"، وهذا غيض من فيوض التحذيرات الفلوكلورية الفارسية، التي تُعد في قاموس الأخلاقيات غير الحقيقة، وهذا ولد لديه خاصية "الكذب"، والثنائية سمة واضحة في الشخصية الإيرانية، فهو شفاف جداً في عاطفته، وعنيف جداً في عقيدته، ربما يكون في بيته موسيقيا أو شاعراً أو رساماً، ويقترف ما تقشعر منه بهيمية الحيوان في غياهب السجون التي يعمل بها، فالثنائية عند الفارسي هي صفة تاريخية تعود إلى ثنائية النور والظلمة، وهو ما ولد لديه ما يسميه الآخرون" الازدواجية الأخلاقية "، كما ولَّدَ شعورُ التفوُّق الاستثنائي طبيعة " الغطرسة واحتقار الآخر"، وخاصة إذا اعتقد أنه يحاول إخضاعه وإذلاله، فلا يتردد في إظهار إعجابه بنفسه أمام شعوب الأرض. الشخصية

الإيرانية على هذا تركيبة سيكولوجية وليست تركيبه أخلاقية، من الواضح أنها شكَّلت درعا واقياً من الانصهار الحضاري، ترسَّخ مع مرور الزمن ليَنطَبع في مفردات التكوين الحضاري للشعب الإيراني، وهذه السمات السيكولوجية تظهر من خلال تصرفات القادة وصناع القرار في إيران (عبيد، 2010).

3.4 مؤسسات صنع القرار الخارجي في إيران

تتكون المصادر الرسمية التي لها الحق في إبداء آرائها وفي اتخاذ القرار بشأن صنع القرار الخارجي للدولة طبقا للوثائق والمستندات لاسيّما الدستور في نظام الجمهورية الإسلامية الإيرانية فهم عبارة عن: الدستور، القائد أو المرشد، مجلس الشورى الإسلامي (مجلس صيانة الدستور) ـ السلطة التنفيذية ممثلة بمجلس الوزراء – رئاسة الجمهورية ومجلس الأمن الوطني، وزارة الخارجية (محمود، 2005).

أ- الدستور الإيراني

يُعدُّ الدستور في كافة النظم السياسيَّة والحكومية في العالم أعلى سند ومصدر رسمي وسياسي لها كما تتحدد فيه اطر وعموميات وحدود وقنوات السياسة الخَارِجِيَّة لكل دولة منها كذلك الأمر بالنسبة لدستور جمهورية إيران الإسْلامِيّة فهو أقوى وأغنى مصدر لسياستها الخَارِجِيَّة حيث يرسم لها ويوجهه إليها في مبادئه العامة وفصوله القانونية.

ولا شك أن المبادئ الأربعة الواردة في الفصل العاشر من دستور جمهورية إيران الإسْلامِيّة تعد من أهم محددات السياسة الخَارِجِيَّة الإيرانيّة وتعد بمثابة المنار الهادي لسبيلها المؤطر لها حيث توضح المبادئ المذكورة وهي 152، 153، 154، 155 المفاهيم الأساسية لسياسة جمهورية إيران الإسْلامِيّة كما يلي:

مبدأ 152: تقوم السياسة الخَارِجِيَّة الإيرانيّة على أساس رفض أي نوع من أنواع التسلط أو الخضوع والحفاظ على الاستقلال التام ووحدة أراضي البلاد والدفاع عن حقوق جميع المسلمين وعدم الانحياز للقوة المتسلطة وعلى تبادل العلاقات السلمية مع الدول المسالمة".

مبدأ 153: إن إبرام أي معاهدة تفضي إلى السيطرة الأجنبية على الثروات الصناعية والاقتصَادِيَّة أو الثقافية والجيش والشؤون الأخرى في البلاد أمر ممنوع بتاتاً".

مبدأ 154: تعتبر جمهورية إيران أن هدفها المقدس هو سعادة الإنسان في كل المجتمعات البشرية وترى أن الاستقلال والحرية وإقامة حكومة الحق والعدل هو حق لجميع شعوب العالم كافة لذا فإن جمهورية إيران الإسْلامِيّة ستقوم بدعم النضال المشروع للمستضعفين ضد المستكبرين في أي بقعة من العالم وذلك دون أن تتدخل في الوقت نفسه في الشؤون الداخلية في الشعوب الأخرى".

مبدأ 155: تستطيع حكومة جمهورية إيران الإسْلامِيّة منح حق اللجوء السياسي إلى الذين يطلبونه باستثناء الذين يعتبرون وفقا للقوانين الإيرانيّة مجرمون وخونة (محمود، 2005).

ب- القائد

يعدُّ منصب المرشد الأعلى أقوى مؤسسة في إيران إلى حد بعيد، ويرتبط هذا المنصب بشكل لصيق بالنظرية السياسية الدينية التي قال بها الراحل آية الله روح الله الخميني التي هي ولاية الفقيه"، وقد دار جدل بعد الثورة الإيرانية 1979، وتحديدا عندما وضعت المسودة الأولية للدستور، بين رجال الدين وما أطلق عليهم في ذلك الوقت العلمانيين حول إدخال منصب ولاية الفقيه إلى الدستور الإيراني، وقد حسم هذا الصراع لصالح رجال الدين وعلى رأسهم آية الله الخميني حيث كان أول شخص تسلم منصب القائد الأعلى " مرشد الثورة" (محمود، 2005).

وبناءً على ما تقدم، فإن المرشد يتمتع بوضع شديد التميز والتمدد أيضاً؛ لأنه باختصار شديد يتدخل في عمل مختلف سلطات الدولة (مسعد، 2002).

نصت المادة 107 من الدستور على طريقة اختيار القائد الأعلى "توكل مهمة تعيين القائد إلى الخبراء المنتخبين من قبل الشعب وهؤلاء الخبراء يدرسون ويتشاورون بشأن كل الفقهاء الجامعيين للشروط المذكورة في المادتين الخامسة والتاسعة بعد المائة"،

فقد نصت المادة الخامسة على أن يتمتع الولي الفقيه بالعدالة والتقوى وان يكون بصير بأمور العصر وشجاع قادر على الإدارة والتدبير (محمود، 2005).

المادة 109 من الدستور نصت على الشروط الواجب توفرها في القائد "الولي الفقيه" وهي: 1- الكفاءة اللازمة للإفتاء في مختلف أبواب الفقه.

2- العدالة والتقوى اللازمتان لقيادة الأمة.

3- الرؤية السياسية الصحيحة والكفاءة الاجتماعية والإدارية والتدبير والشجاعة والقدرة والكفاية على القيادة (الجازي، 2011)

وقد نصت المادة 110 على صلاحيات المرشد الأعلى وهي: تعيين السياسة العامة لنظام جمهورية إيران الإسلامية بعد التشاور مع مجمع تشخيص مصلحة النظام، الإشراف على حسن إجراء السياسات العامة للنظام، وإصدار الأمر بالاستفتاء العام، والقيادة العامة للقوات المسلحة، وإعلان الحرب والسلام والنفير العام، ونصب وعزل وقبول الاستقالة لكل من: (فقهاء مجلس صيانة الدستور)، (أعلى رئيس للهيئة القضائية)، (رئيس الإذاعة و التلفزيون)، (قائد الأركان المشتركة العامة)، (القائد الأعلى لقوات الحرس الثوري)، (قائد الأعلى لقوات الجيش والشرطة)، وحل الخلاف و التنسيق ما بين الهيئات الثلاثة في إيران (القضائية، التنفيذية، التشريعية)، وحل أزمات النظام في حال تعقيدها، حين لم يستطع مجلس تشخيص مصلحة النظام حلها، والتوقيع على حكم رئاسة الجمهورية في إيران قبل الانتخابات وتأيد صلاحيات المرشحين في الانتخابات الرئاسية في إيران من حيث توفر الشروط الكافية لذلك المنصب، ويجب تأييد صلاحياتهم وتزكيتهم قبل الانتخابات من قبل مجلس صيانة الدستور وفي الدور الأول من قبل القائد وعزل رئيس الجمهورية بأخذ مصلحة البلد بعين الاعتبار بعد حكم الهيئة الوطنية العلياء للقضاء بتخلفه عن مسؤولياته القانونية، أو رأي البرلمان بعدم كفاءته على أساس المادة التاسعة والثمانون من الدستور الإيراني، والعفو والتخفيف عن مجازات المحكومين في حدود الموازين الإسلامية بعد اقتراح رئيس الهيئة القضائية بذلك (محمود، 2005).

ج- رئيس الجمهورية

عرَّفها الدستور بأنها "أعلى سلطة في البلاد بعد القيادة وهي المسئولة على تطبيق الدستور"، وتمثل أعلى سلطة في الهيئة التنفيذية إلا فيما هو من اختصاص منصب القيادة وقد تحدث عنها الدستور في عشرين مادة (113-132) والرئيس ينتخب من الشعب لأربع سنوات، ويحق له تولي الرئاسة بشكل متتال مرتين فقط، ويتمتع الرئيس وفق الدستور بمجموعة من الصلاحيات هي: اختيار وزراء حكومته وتقديمهم إلى مجلس الشورى لإجراء تصويت الثقة على تعيينهم، غير أن الرئيس ليس في حاجة إلى الحصول على ثقة مجلس الشورى ليشكل الحكومة، كما له حق إقالة الوزراء دون الرجوع إلى المجلس، والمصادقة على القوانين وتطبيقاتها بعد المصادقة عليها من مجلس الشورى، والمصادقة على الاتفاقيات والمعاهدات والعقود الخارجية بعد مصادقة مجلس الشورى، واعتماد أوراق السفراء الأجانب لدى إيران والمصادقة على تعيين السفراء الإيرانيين وإدارة ميزانية الدولة، وتنفيذ خطط التنمية بعد مصادقة مجلس الشورى، ورئاسة اجتماعات مجلس الأمن القومي، ويتولى الرئيس أو نائبه رئاسة اجتماعات مجلس الوزراء وتعيين (وكيل قائم مقام) لمدة أقصاها ثلاثة أشهر لأي وزارة لا يوجد فيها وزير، وللرئيس في ظروف خاصة أن يعين ممثلا عنه بسلطات محددة من خارج مجلس الوزراء على أن تعتبر قرارات الممثل في قوة قرارات الرئيس وأعضاء مجلس الوزراء، ومنح أوسمة الدولة (محمود، 2005).

د- مجلس الشورى

هو المجلس التشريعي في إيران وعدد أعضائه حاليا 293 عضوا، ينتخبون كل أربع سنوات بالاقتراع الشعبي المباشر بحسب عدد السكان، ولا يمكن حل هذا المجلس وفقا لنصوص الدستور (الزهيري، 2008).

وبالنسبة لصلاحيات مجلس الشورى، ففيما يتعلق بإعداد التشريعات تضمنت المادة 71 حق المجلس بسن القوانين في كافة القضايا، والمادة 72 لا يحق لمجلس الشورى سن القوانين المعارضة للشريعة والمذهب الرسمي للبلاد، كما لا تكون معارضة للدستور،

وتضمنت المادة 73 حق المجلس في شرح القوانين وتفسيرها "هذا لا يلغي حق القضاة في تفسير القوانين"، وتضمنت المادة 74 حق المجلس في المصادقة على اللوائح القانونية الصادرة عن مجلس الوزراء ويستطيع ما لا يقل عن 15 نائب اقتراح مشاريع القوانين وعرضها على المجلس، وتضمنت المادة 75 من الدستور حق المجلس باقتراح مشاريع القوانين والاقتراحات والتعديلات على اللوائح القانونية التي هدفها تحقيق مصلحة عامة للدولة، وفيما يتعلق بالإشراف العام سمحت المادة 76 لمجلس الشورى بتولي التدقيق والتحقيق في جميع شؤون البلاد، وفيما يتعلق بمجال السياسة الخارجية منح المجلس وفقا للمواد 77 ، 78 حق المصادقة على المواثيق والعقود والمعاهدات والاتفاقات الدولية، وحق المصادقة على أي تعديل في مجال الخطوط الحدودية لجمهورية إيران، وفي حالة الأحكام العرفية لا تستطيع الحكومة فرض حالة الطوارئ داخل البلاد إلا بموافقة مجلس الشورى ويجب الحصول على هذه الموافقة كل ثلاثين يوما.

أما فيما يتعلق بمجال المالية فحسب المادة 52 من الدستور يشترط موافقة مجلس الشورى على الميزانية السنوية العامة للبلاد التي تعدها الحكومة، بالإضافة إلى حق المجلس حسب المادة 80 من الدستور بالمصادقة على عمليات الاقتراض والإقراض أو منح المساعدات داخل البلاد وخارجها التي تقوم بها الحكومة.

تضمنت المواد (81 ، 82 ، 83) صلاحيات مجلس الشورى بخصوص الأجانب بمنعهم من تأسيس الشركات الخاصة، ووجوب رجوع الحكومة إلى البرلمان في حالات توظيف الأجانب، وحق المجلس في المصادقة على بيع العقارات والأموال الحكومية التي تعتبر أثرية وذات تاريخ تراثي.

أما فيما يتعلق بمجال مراقبة السلطات الأخرى، فقد منحت المادة 88 والمادة 89 من الدستور مجلس الشورى حق توجيه سؤال إلى رئيس الجمهورية بطلب من ربع نواب المجلس، أو توجيه سؤال إلى وزير معين من قبل أي نائب وفي هذه الحالة على من وجه له السؤال للمجلس والإجابة عنه في غضون شهر واحد بالنسبة للرئيس وعشرة أيام بالنسبة للوزير، ويأتي السؤال في أي مسألة تكون ضرورية من وجهة أعضاء المجلس فمجلس

الوزراء أو الوزير له الحق الإجابة على الاستيضاح، ويطلب بعد ذلك منحه الثقة وإذا لم يمنح المجلس ثقته لمجلس الوزراء أو الوزير فيعزل ولا يستطيع أي وزير عُزل الاشتراك في المجلس الذي يليه، وفي حالة رئيس الجمهورية يجب استيضاحه بموافقة ثلثي الأعضاء في أمور إدارة البلاد، وعند إنهاء مناقشة الرئيس إذا صوتت أكثرية الثلثين من النواب بعدم كفاءته يرفع قرار حسب الفقرة (10) من المادة 110 في الدستور، والتي تتضمن وظائف القائد الأعلى وتنص على "عزل رئيس الجمهورية مع ملاحظة مصالح البلاد وذلك بعد صدور حكم المحكمة العليا بتخلفه عن وظائفها وبعد رأي مجلس الشورى الإسلامي بعدم كفاءته السياسية" (محمود، 2005).

هـ- مجلس تشخيص مصلحة النظام

أسس المجمع في 6 فبراير/شباط 1988 استجابة لتوجيهات الخميني برفع الخلافات في وجهات النظر بين مجلس الشورى، وبين مجلس أوصياء الدستور بشأن القوانين والقرارات الصادرة عن مجلس الشورى، والتي تؤكد وجهة نظر مجلس الأوصياء مخالفتها إما للشريعة الإسلامية أو للدستور، مع إصرار مجلس الشورى على صحة وجهة نظره ومطالبته لمجلس الأوصياء بالمصادقة على قوانينه وقراراته، وشمل التعديل على المادة 112 من الدستور مسألة إنشاء المجمع يعين مرشد الثورة أعضاء المجمع الدائمين والمتغيرين إلا فيما يخص رؤساء السلطات الثلاثة، فإنهم ينضمون إلى المجمع بشكل آلي بعد التعديل الجديد الخاص بقانون المجمع ومدة المجمع خمس سنوات، ويلتحق بعض الأعضاء بشكل غير دائم إذا كانت المسائل المطروحة تتعلق بصلاحياتهم كبعض الوزراء".

ويجتمع المجلس (مجمع تشخيص مصلحة النظام) بأمر من مرشد الثورة للقيام بمهام الحسم في مسائل الخلاف بين مجلس الشورى وبين مجلس الأوصياء، وتصبح قراراته نافذة بعد مصادقة المرشد عليها و تقديم المشورة لما يحول إليه من مسائل من المرشد، وخاصة في تحديد سياسات الدولة العامة وفي حالة موت المرشد، أو عجزه عن القيام بمهامه بقرار من مجلس الخبراء، يختار مجمع تشخيص مصلحة النظام

عضو مجلس القيادة الذي سيتولى مهام المرشد حتى انتخاب مرشد جديد (محمود، 2005).

و- مجلس الأمن القومي

يتم تشكيل هذا المجلس من رؤساء السلطات الثلاث (التنفيذية، والتشريعية، والقضائية)، ومن رئيس هيئة أركان القيادة العامة للقوات المسلحة، ومن وزراء الخارجية والداخلية والأمن، بالإضافة إلى مندوبين يعينهما القائد، ويرأس رئيس الجمهورية هذا المجلس (عتريسي، 2006).

وتتجلى مهامه بتعيين السياسات الدفاعية والأمنية للبلاد في إطار السياسات العامة التي يحددها القائد، وتنسيق النشاطات السياسية والأمنية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية ذات العلاقة بالخطط الدفاعية والأمنية العامة، ويقوم أيضاً بالاستفادة من الإمكانيات المادية والمعنوية للبلاد لمواجهة التهديدات الداخلية والخارجية، ويتألف أعضائه بحسب الفقرة الثانية من نفس المادة من رؤساء السلطات الثلاث، ورئيس هيئة أركان القيادة العامة للقوات المسلحة ومسؤول شؤون التخطيط والميزانية، وعضوان يعينهما المرشد الأعلى ووزراء الخارجية والأمن، والوزير ذو العلاقة طبق مقتضيات الموضوع، وأعلى مسؤولين في الجيش وحرس الثورة (محمود، 2005).

ز- وزارة الخارجية الإيرانية

يطلق على وزارة الخَارِجِيَّة في الأنظمة الحكومية الكلاسيكية في العالم "جهاز الدبلوماسية" والواقع أن الفارق بين عمل وزارة الخَارِجِيَّة وبين كافة مصادر اتخاذ القرار بشأنها هو نفسه الفارق بين الدبلوماسي والسياسي، فالأول منفذ والآخر مخطط. فبعد تخطيط وترسيم الأطر العامة بواسطة المصادر الأربعة السابق ذكرها: القائد، مجلس الشورى، الحكومة أو السلطة التنفيذية يحول الموضوع إلى وزارة الخَارِجِيَّة للتنفيذ ولكن ليس بالمقدور أيضاً اعتبار وزارة الخَارِجِيَّة فقد مجرد منفذ لأن هناك بعض الوجوه التخطيطية ضمن فعالياتها والتي بموجبها تتخذ قراراتها بشأن الخارجية إلى جانب قيامها بالتنفيذ (محمود، 2005).

4.4 العلاقة بين المؤسسات المنتخبة والمعينة في إيران:

أولاً: العلاقة بين المرشد والسلطة التنفيذية

من خلال استعراضنا لمؤسسات صناعة القرار الخارجي في إيران، نجد أن العلاقة بين القائد الأعلى والسلطة التنفيذية هي علاقة غير متوازنة لصالح المرشد الأعلى ويمكن بيان ذلك من خلال أربعة مؤشرات:

المؤشر الأول: هو تحكم المرشد الأعلى بالشخصيات التي تنوي الترشح للانتخابات الرئاسية، ومن خلال سلطته داخل مجلس صيانة الدستور الذي توكل إليه مهمة الإشراف على الانتخابات وفق المادة 99 من الدستور، والذي يملك فيه المرشد تعيين نصف أعضاءه وبالتالي هذا يبين سيطرة واضحة للمرشد الأعلى بمن هم الأشخاص المرشحين لمنصب الرئاسة، ومن الأمثلة على ذلك هو قرار مجلس صيانة الدستور بخصوص المرشحين للانتخابات الرئاسية في عام 1997، حيث أعلن إجازة ترشيح (4) أشخاص من بين 238 مرشح، وكان من بين المرشحين المرفوضين ممثلون بارزون للجماعات الإسلامية الليبرالية والجماعات الديمقراطية المنتمية إلى اليسار والمنتقدة للنظام ومنهم (إبراهيم يزدي زعيم حركة حرية إيران)(طقوش، 2009).

وجاء قبول (محمَّد خاتمي) في ذلك الوقت من اجل إضفاء طابع حيوي على الانتخابات، ولكن لو كان يعلم المرشد بفوزه بالانتخابات لرفضه منذ البداية من خلال مجلس الصيانة، ولم يتوقف دور المرشد الأعلى وتأثيره من خلال مجلس الصيانة بل تعدى ذلك إلى استغلال قوات الحرس الثوري التابعة له في الانتخابات التي جرت في عام 2005 حيث مارس الحرس الثوري سياسات داعمة للرئيس الحالي احمدي إنجاد والتي تراوحت بين التزوير والإكراه لجذب الأصوات له، وأيضاً قرار مجلس صيانة الدستور بشأن مرشحي الرئاسة لعام 2009، حيث تمَّ قبول 4 مرشحين من أصل 475 مرشحاً تقدموا للانتخابات (عبد الفتاح، 2010).

المؤشر الثاني: يملك المرشد الأعلى حق عزل الرئيس وفقا لما جاء في المادة 110 من الدستور، وذلك بعد مصادقة مجلس الشورى على ذلك أو عن طريق المحكمة العليا ومن

الأمثلة على ذلك هو عزل الخميني للرئيس أبو الحسن بني الصدر في عام 1981 وذلك بعد مصادقة مجلس الشورى، ومع أن القرار هنا يعتبر دستوريا ولا يخرج عن صلاحيات المرشد حيث صدر القرار من مجلس الشورى ومن ثم صادق عليه، إلا أن الخميني وافق على عزله بسبب خوفه من الثقة التي تمتع بها بني الصدر والتي يمكن أن تدفعه إلى عدم إطاعة المرشد الأعلى (عبيد، 2010).

المؤشر الثالث: هو أن المرشد الأعلى يمتلك صلاحية المصادقة على قرار فوز الرئيس حسب المادة 110، ولا يمارس الرئيس صلاحياته إلا بعد مصادقة المرشد، وبالتالي هذا يعطي قوة للمرشد على حساب السلطة التنفيذية لان الرئيس وان كان منتخب من الشعب إلا انه مرتبط بقرار القائد النهائي (العتريسي، 2006).

المؤشر الرابع: يمتلك المرشد صلاحية إقرار السياسة العامة للدولة، وبالتالي هنا يظهر المؤشر الرابع على تدخل المرشد الأعلى بالسلطة التنفيذية، وهذا لا يعني بأن الرئيس ليس له صلاحيات بل يمارسها في إطار السياسة الاقتصادية والاجتماعية والإدارية وشؤون الحياة اليومية، ومن الأمثلة على ذلك هو قرار وقف الحرب العراقية الإيرانية فبعدما أصبح الرئيس بني الصدر قريبا من الوصول إلى اتفاق لوقف إطلاق النار فشل في ذلك بسبب عدم رغبة الخميني بوقف الحرب وذلك لأسباب دينية كما كان يعتقد، وأيضا يمكن الحديث عن دور المرشد الأعلى في السياسة الخارجية وإخضاع رئيس الدولة لتنفيذها من خلال رد المرشد الأعلى علي خامنئي على رسالة اوباما بتاريخ 21/ مارس/2009، التي أبدى من خلالها موقف أكثر اعتدال من خطابات الرئيس احمدي نجاد تجاه الغرب، ولكن في الحقيقة إن هذا الاعتدال وتناقضه مع خطابات نجاد يمثلان وجهان لعملة واحدة لان أحمدي نجاد لا ينفذ إلا أوامر المرشد فيما يتعلق بالسياسة الخارجية (عبيد، 2010).

المؤشر الخامس: نجد أن الدستور في المادة 176 أعطى الرئيس حق رئاسة مجلس الأمن الوطني الأعلى وجعله تابع للرئيس، ولكن إن كافة السياسات التي يتخذها هذا المجلس مشروطة في المهمة الأولى من مهام هذا المجلس والتي وردت في نفس المادة " تعيين السياسات الدفاعية والأمنية للبلاد في إطار السياسات العامة التي يحددها القائد "،

وبالتالي أن سياسات هذا المجلس ترجع إلى المرشد الأعلى وهنا يبرز المؤشر الرابع على تدخل المرشد بالسلطة التنفيذية، وبالإضافة إلى ذلك، فإن أربعة أعضاء من هذا المجلس يتبعون بصورة مباشرة للمرشد وهم رئيس السلطة القضائية، وقائد القوات المسلحة، وعضوان يعينهما مباشرة (النبالي، 2003).

ثانياً: العلاقة بين المرشد والسلطة التشريعية

يمكن دراسة العلاقة بين المرشد الأعلى والسلطة التشريعية من خلال طرف ثالث وهو مجلس صيانة الدستور، حيث يمكن دراسة هذه العلاقة من خلال أربعة مؤشرات تدلل على وجود علاقة غير متوازنة بينها لصالح مؤسسة المرشد الأعلى وهي:

المؤشر الأول: هو تحكم مجلس صيانة الدستور بأهلية المرشحين لمجلس الشورى حسب المادة 99 من الدستور، وبالتالي هذا يعني تحكم المرشد الأعلى لأنه يملك سيطرة واسعة داخل مجلس الصيانة من خلال تعيين نصف أعضاءه حسب المادة 91 وفي الحقيقة مجلس الصيانة في عهد الخميني لم يكن يجرئ على ممارسة صلاحياته بشكل واسع ولكن التغيير حدث في زمن المرشد (علي خامنئي)، ففي الانتخابات التشريعية عام 1992 رفض مجلس الصيانة 1110 مرشح من أصل 3150 مرشح، وكان معظم المرفوضين من الراديكاليين المنتقدين للنظام، وفي الانتخابات التشريعية لعام 2004 رفض مجلس الصيانة 3600 مرشح من اصل 8175 مرشح ومن بينهم 83 نائبا إصلاحيا في المجلس التشريعي المنتخب عام 2001، ولكن هنا لا يغفل الدور الصاخب للإصلاحيين حيث رُد الاعتبار إلى 200 نائب شطبوا من بينهم 20 نائبا في المجلس القائم، وأيضا في الانتخابات التشريعية الأخيرة التي جرت في عام 2008 نجد أن مجلس صيانة الدستور قد درس 7600 طلب للترشيح للانتخابات التشريعية ورفض منها 3200 طلب، وبالتالي دخل الانتخابات التشريعية 4400 مرشح، وبالتالي نرى هنا مدى تدخل المرشد الأعلى (علي خامنئي) بمن هم الأشخاص الذين يجب أن يدخلوا الانتخابات التشريعية، لا وبل مارس هذه السلطة من خلال مجلس الصيانة على نحو أوسع من تدخل المرشد الأول للثورة (الخميني) (مسعد، 2002).

المؤشر الثاني: نجد أن المادة 71 من الدستور أعطت لمجلس الشورى الحق في سن القوانين ولكن هذا الحق قيد عن طريق المادة 72، والتي تضمنت انه لا يحق للسلطة التشريعية سن القوانين المخالفة لأحكام الشريعة الإسلامية أو الدستور وأوكلت مهمة تولي هذه المراقبة لمجلس صيانة الدستور، وحسب المادة 85 يطبق مجلس صيانة الدستور هذه المراقبة على القوانين واللوائح التي تصدر من السلطة التشريعية أو اللجان التابعة لها، وبالتالي فإنَّ سلطة المرشد الأعلى على التشريع والقوانين التي يصدرها مجلس الشورى هي سلطة مباشرة من خلال مجلس صيانة الدستور والنواب المواليين له داخل البرلمان، فخلال المجلس التشريعي الأول رفض مجلس الصيانة 102 مشاريع قوانين من أصل 370 من اللوائح ومشاريع القوانين التي اقرها مجلس الشورى، وفي المجلس الثاني ارتفع هذا العدد إلى 118 من أصل 316 من مشاريع القوانين، وفي المجلس الثالث تم رفض 96 من مشاريع القوانين التي اقرها المجلس من أصل 245 وبالتالي نجد أن نسبة القوانين التي رفضها مجلس الصيانة قد ارتفعت على التوالي خلال الثلاث مجالس الأولى من 27.5% إلى 37.3% إلى 39,9% خلال المجلس الثالث (النبالي، 2003).

وأن الذي يزيد من تدخل المرشد الأعلى في التشريع هو مجمع تشخيص مصلحة النظام، حيث يعتبر جهاز معاون إلى جانب الرئيس ويعين من قبله ووظيفته حسب المادة 112 من الدستور هي حل الخلاف الذي يحدث بين مجلس الصيانة ومجلس الشورى، بسبب عدم قبول هذا الأخير باعتراض مجلس الصيانة على قوانين معينة وبما أن هذا المجلس (مجمع تشخيص مصلحة النظام) تابع للمرشد الأعلى، فمن شأنه أن يزيد هذه الخلافات تعقيدا لأن مجلس الصيانة يرجع إلى المرشد بكل قراراته، وفي نفس الوقت مجمع المصلحة الذي يرد حل الخلافات بين الطرفين أيضا هو تابع للمرشد وهنا يحدث التشابك ويزيد من صعوبة حل هذه الخلافات (المجالي، 2007).

المؤشر الثالث: على الرغم من أن الدستور أعطى مجلس الشورى حق استيضاح الرئيس وعزله من خلال الفقرة من المادة 89، إلا انه في نفس الوقت لا يعتبر قرار مجلس الشورى بهذا الخصوص نافذا إلا إذا صادق عليه المرشد الأعلى وفقا للمادة 110 من

الدستور، وبالتالي هذا يعطي قوة للمرشد الأعلى على مجلس الشورى الممثل للسلطة التشريعية (المسعد، 2000).

المؤشر الرابع: نلاحظ من خلال المادة 93 بان مشروعية مجلس الشورى قرنت بوجود مجلس الصيانة الذي يسيطر عليه المرشد، وهنا نلاحظ مدى درجة التعقيد التي والتشابك بين مجلس الشورى ومجلس الصيانة وهذا من شأنه إعطاء قوة للمرشد المسيطر على نصف أعضاء مجلس الصيانة وان مجلس الشورى لا يستطيع التحلل من هذه المشروعية إلا من خلال تعديل الدستور، وهذا الأمر صعب جداً؛ لأن مجلس تعديل الدستور حسب المادة 177 عندما يشكل تكون الأغلبية من أعضاءه تابعة بشكل مباشر إلى المرشد الأعلى (مبيضين، 2008).

ومن خلال هذه التحليل نستطيع ان نستنتج أن عملية صنع القرار الخارجي في إيران تبدأ وتنتهي داخل مؤسسة المرشد الأعلى ، فهو الذي يضع السياسة العامة للبلاد، وجميع المؤسسات يجب ان تنطلق وتحدد خياراتها ضمن دائرة المرشد الأعلى، وهذا لا يعني أن المؤسسات الاخرى ليس لها دور في عملية صنع القرار، ولكن هذه المؤسسات تتقيد بالإطار العام الذي يحدده المرشد الأعلى.

ثالثاً: صنع القرار الأمني في إيران

تلعب دوائر وزارة الدفاع والجيش النظامي دورًا بارزًا في تقويم كل ما يتعلق بالأمن القومي، وأيضًا في تقديم المشورة اللازمة في كل أمور الأمن القومي والسياسة الخارجية، وتؤدي هذا الدور كجزء أساسي من التنظيم الأساسي للدولة، ويدخل في صلب وظيفتها الدائمة. وتؤكد التصريحات ذات الطابع السياسي والإستراتيجي التي تصدر عن وزير الدفاع وبعض القيادات العسكرية الرئيسية على أهمية دور المؤسسة العسكرية في صنع سياسات الأمن القومي، ويلعب الحرس الثوري دورًا سياسيًا واستراتيجيًا أبرز من الدور الذي يلعبه الجيش وذلك بسبب قرب قيادته من مكتب القائد الأعلى. ويقول قائد الحرس الثوري يحيى رحيم صفوي بأنه ليس هناك من حدود جغرافية لمهام الحرس الثوري، وبأن حدود الثورة الشيعية هي حدوده، وهو يملك بذلك شبكة واسعة من العلاقات في كل دول

العالم الإسلامي، وتركيزًا في كل من لبنان والعراق ودول الخليج ، وفي العالم العربي ككل (Daniel Byman, 2001).

ويمكن تحديد بقعة العلاقات والاهتمامات الإستراتيجية للحرس الثوري بالشرق الأوسط الأوسع بالإضافة إلى كل من باكستان وأفغانستان. لكن يبدو أن دور الحرس الثوري في الخارج وتأثيره على مسار السياسة الخارجية هو في تراجع ملحوظ، ويعود ذلك إلى التبدّل الحاصل في إستراتيجية إيران في المدى الطويل، وتراجع أهمية دور الحرس الثوري في مهمة العلاقات الخارجية خارج الأطر الرسمية للدول. ويمكن ربط هذا التراجع بالأهمية التي أعطيت لوزارة الدفاع والجيش وخصوصًا في ظل الفترة التي شغل فيها علي شمخاني منصب وزير الدفاع، ويمكن أيضًا القول بأن إستراتيجية إيران الجديدة التي تعتمد على الصواريخ البعيدة المدى والسعي لتطوير السلاح النووي، والاعتماد على البحرية قد شكّلت سببًا أساسيًا في تراجع الأهمية التي كان يحظى بها الحرس الثوري (عبيد، 2010).

ويمكن في هذا التقويم الاستنتاج بأن هناك عناصر عديدة مؤثرة في دور مختلف المؤسسات الأمنية في صناعة القرار الوطني والتأثير في مسار السياسة الخارجية: قد تتغير أهمية دور هذه المؤسسة أو تلك مع قرب أو بعد الدولة المعنية عن إيران جغرافيًا، كما قد تتأثر بطبيعة المسألة المطروحة، وبالأولويات التي تعتمدها السلطة في طهران. وهناك بالتأكيد عامل يتعّلق بقوّة الشخصية القيادية التي تترأس هذا الجهاز أو ذاك وقربه من مكتب القائد العام أو القيادات الدينية ومراكز القوى الأخرى.

5.4 محددات ومرتكزات السياسة الخارجية الروسية

يتعين القول ابتداءً أنه إبان حقبة انهيار الاتحاد السوفييتي عام 1991، وإعلان جمهورية روسيا الاتحادية، واستقلال دول الكومنولث الواحدة تلو الأخرى، حدث تدهور وانهيار شديدين في الدولة الروسية داخليًا، الاقتصاد، التجارة، الاستثمار، وخارجيًّا السياسة الخارجية، المكانة الدولية، حتى أُطلِق على روسيا لقب "الرجل المريض"، وذلك في عهد

الرئيس الروسي الراحل بوريس يلتسن، وبعد تولي بوتين السلطة في أبريل 2000، اعتمد إستراتيجية تهدف لدعم سلطة الدولة المركزية، وتشديد قبضتها على المؤسسات الاقتصادية والسياسية وتقوية قدراتها الإستراتيجية. وبالتالي بدأ في تقويض سلطة أباطرة رأس المال والسياسة في روسيا واعتقال بعضهم، كما اتجه إلى تعيين حكام الأقاليم الروسية بدلاً من انتخابهم، واختيارهم ممن يعرفهم ويثق في قدراتهم، وقد أحكم بوتين كذلك سيطرته على ثروات روسيا من النفط والغاز اللذين، حيث تزامن هذا مع ارتفاع أسعارهما في السوق العالمي، ما أدى إلى انتعاش الاقتصاد الروسي، وارتفاع مستوى معيشة الفرد في الدولة الروسية، الأمر الذي زاد من شعبية بوتين داخليًّا بشكل غير مسبوق، انعكس هذا بوضوح على سياسة روسيا الخارجية حينما أعلن رئيسها أن سنوات الضعف والمهانة قد ولت، وطالب الولايات المتحدة وأوروبا بمعاملة روسيا باحترام، وكقوة لها مكانتها ودورها العالمي، واتجه بوتين إلى بناء علاقات شراكة مع كل من الصين والهند، وإلى استثمار ميراث الاتحاد السوفييتي السابق، وما بناه في مناطق مثل الشرق الأوسط وأمريكا اللاتينية (الأنصاري، 2011).

أولاً: أهداف السياسة الخارجية الروسية

من الواضح أنَّ بوتين قد كرس قدراً ملحوظاً من اهتمامه لصياغة اتجاه جديد وقوي للسياسة الخارجية الروسية، فحاول استعادة المكانة التي كان يتبوأها الاتحاد السوفييتي السابق في مرحلة الحرب الباردة، مع إحداث بعض التغييرات الجوهرية بحيث تتفق مع الوضع الجديد؛ ليمكِّنها من تحقيق طموحاتها في عصر العولمة وحرية الأسواق. ولهذا فقد اعتمدت روسيا الاتحادية في سياستها الخارجية عدة دوائر تعتمد على مراحل نموها ومدى استقرارها السياسي والاقتصادي. وفي كل هذه الدوائر كان الهدف الأسمى هو تحقيق الإستراتيجية الأمنية على المدى البعيد (الأصفهاني، 1999).

ويمكن القول أن أهم أهداف السياسة الخارجية الروسية في هذه المرحلة تتمثل فيما يلي (الراوي، 2011):

1- إضفاء الطابع القومي على السياسة الخارجية الروسية، والتأكيد على ضرورة استرداد روسيا المكانة التي افتقدتها منذ قيامها، وإنهاء الانفراد الأمريكي بموقع القمة، وحسب رؤية القيادة الروسية، يجب إتباع خطة إستراتيجية وعقلانية تفضي إلى إحلال التعددية القطبية محل هذا الانفراد، وعلى نحو يتناسب أكثر واتجاهات العالم الجديد.
2- السعي إلى علاقات متميزة وتعاون إستراتيجي مع أصدقاء الاتحاد السوفييتي السابقين، لاسيّما الهند وإيران والصين.
3- الاتفاق مع دول الجوار الإقليمي حول كيفية إقرار السلام والاستقرار في المنطقة.
4- الواقعية في التفكير، وزيادة التعاون وتعزيز العلاقات مع كومنولث الدول المستقلة.
5- السعي إلى تعزيز النفوذ الروسي في الفضاء السياسي للاتحاد السوڤييتي السابق.
6- منع انتشار الصراعات السياسية والعسكرية المؤدية لعدم الاستقرار بآسيا الوسطى.
7- تعزيز الديمقراطية في روسيا.

وكان من أهم الخطوات التي اتخذها لتقوية سياسة بلاده الخارجية في مواجهة القوى العالمية الكبرى الأخرى اندماج روسيا في العديد من نشاطات السياسة الخارجية مثل مجموعة الدول الصناعية الثماني الكبرى، ومنتدى آسيا- باسيفيك للتعاون الاقتصادي، ورابطة الأمم لجنوب شرق آسيا، ومؤتمرات القمة الروسية مع الاتحاد الأوروبي (شلبي، 2012).

ثانياً: ملامح تحركات السياسة الخارجية الروسية

قبل وصول بوتين مرة أخرى إلى سدة الحكم، لوَّح بخطوات قوية لسياسة روسيا الخارجية تنوي بلاده اتخاذها ضد "الشركاء الغربيين" بسبب ما يقومون به ممَّا أسماه "الخطوات الانفرادية على الساحة العالمية، والتي لا تراعي رأي روسيا ومصالحها"، وأكد الرئيس الروسي أنه لا يجوز تحديد قواعد اللعب في الاقتصاد والسياسة الدولية من وراء ظهر روسيا، أو بمعزل عنها وعن مصالحها، مشيرًا إلى أن التعاون الدولي طريق ذو اتجاهين، ومشددًا على السعي إلى التعاون البنَّاء والحوار في شأن قضايا مكافحة الإرهاب

الدولي، والرقابة على الأسلحة، وصون الأمن العام. وألمح إلى أن الخطوات الانفرادية المشار إليها سلفًا سوف تلقى التقويم المناسب والرد المقابل (دياب، 2012)، وأشار إلى أن روسيا استعادت خلال السنوات الأخيرة موقعها بين القوى العالمية الرئيسة، معتبرًا أن مكانتها الحالية وقدراتها تؤهلها للعب دور أوسع، وتجعل مشاركتها في الشؤون الدولية ضرورية أكثر فأكثر، وفي خضم حملته الشديدة اللهجة على الغرب قبل وعقب انتخابه رئيسا لروسيا لفترة جديدة، حدد بوتين أولويات عمله كرئيس للدولة، مؤكدًا أن إعادة تسليح روسيا أصبحت ضرورية لمواجهة سياسة الولايات المتحدة وحلف شمال الأطلسي في مجال الدفاع الصاروخي، مما يفرض عدم تخلي الدولة الروسية عن قدراتها للردع الإستراتيجي، التي اعتبرها مُشكِّلةً للضمانة الأساسية لبلاده، في إشارة إلى السلاح النووي، والصواريخ العابرة للقارات، والمقاتلات، والغواصات، وذلك من خلال أضخم برنامج للتسليح في روسيا منذ استقلاها عام 1991 (دياب، 2012).

وفي هذا الإطار، فقد عارض الرئيس الروسي سياسات الولايات المتحدة والغرب في مد مظلة حلف الناتو إلى الحدود الروسية، ورفض بشدة ولا يزال المشروع الأمريكي لبناء قواعد صواريخ مضادة في بولندا وجمهورية التشيك، مستخدمًا لغة قوية في رفض الهيمنة الأمريكية، وعلى ما سبق يمكن القول بأن ثَمَّة عدة تطورات على المستوى الوطني قد حدثت؛ من أجل تعزيز الدور الروسي على الساحة الدولية، كان من أهمها ما يلي (شلبي، 2012):

1- السعي إلى وضع مساوٍ، واستغلال حيز دبلوماسية القوى الكبرى، حيث كانت تلك في قمة أولويات السياسة الخارجية الروسية في تطوير العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية ودول أوروبا الغربية.

2- تقوية منظمة الأمن والتعاون في أوروبا (OSCE)؛ كي تمارس دورًا رئيسًا، وفي ذات الوقت السعي نحو منع توسع حلف شمال الأطلسي (NATO) نحو الشرق، والحد من قدرته على لعب دور في شؤون منطقة النفوذ الروسي.

3- وضع إستراتيجية لإحياء الاقتصاد الروسي، ومحاولة التغلب على الصعوبات الاقتصادية العديدة، لاسيّما نقص الأرصدة البنكية، والاحتياطيات الأجنبية بالبنوك، وصعوبات الاستثمار، وتفاقم مشكلة البطالة في روسيا.

4- لتقوية الموقف والتأثير الروسي كقوة أوراسية، خاصةً بعد توسع حلف شمال الأطلسي شرقًا في أواخر تسعينيات القرن الماضي، حيث سعت القيادة الروسية إلى محاولة إيجاد عالم متعدد الأقطاب، وتوجهت بدبلوماسيتها جنوبًا نحو الصين والهند والدول الآسيوية الكبرى الأخرى؛ بهدف تقوية الدور الروسي في الشؤون العالمية (الراوي، 2011).

ثالثاً: محددات وأهداف السلوك الروسي

عند الحديث عن محددات وأهداف السياسة الخارجية الروسية، فيمكن القول بأن روسيا شأنها شأن الدول العظمى، توازن بين المحددات المحلية والدولية، وبين الاعتبارات الداخلية والخارجية، بل وتسعى لأن توظِّف السياسة الخارجية بما يتفق ومصالحها الداخلية. وعند الحديث عن الدور الروسي في المنطقة العربية، فلا يمكن فهم المحددات دون النظر إلى تاريخية هذا الدور، لاسيّما في ظل الحقبة السوفييتية، كمدخل لقراءة الدور الراهن، أو فهم مدى إمكانية إعادة تفعيله.

فقد ارتبطت بعض دول المنطقة بعلاقات إستراتيجية مع السوفييت، وهي الآن في طور تعميق هذه العلاقات مع وريثتها الروسية، وذلك من خلال متابعة المواثيق والمعاهدات المبرمة مع الاتحاد السوفييتي السابق، مع الأخذ بعين الاعتبار اختفاء الطابع الأيديولوجي الذي كان ينطلق منه النظام السوفييتي المنهار. وهذه العلاقات الروسية مع دول المنطقة لا تزال تحتفظ بمبرراتها وأسبابها، خاصةً أن روسيا ما زالت تمسك بأكثر من ورقة من أوراق اللعبة السياسية، من خلال علاقاتها المتميزة والتاريخية مع الجزائر وسوريا والعراق وإيران ولبنان وفلسطين (سلامة، 2012)

هذا القول مفاده أنه ومنذ انهيار الاتحاد السوفييتي، فقد شهدت السياسة الخارجية الروسية عملية إعادة هيكلة أصبحت بمقتضاها أكثر واقعية، تقيس تحركاتها واتجاهاتها

بحجم ما تملكه من قوة، وبمقدار ما تحققه تلك التحركات والتوجهات من فائدة للمصالح الوطنية الروسية (George, 2007).

ويظهر هذا واضحا من مقولة الرئيس الروسي بوتين عندما أكد على أن "العالم يتغير بسرعة، ومسارات العولمة تخفي أخطارًا متنوعة، فيما الأزمة الاقتصادية والهزات التي تشهدها مناطق من العالم تشجع بعضهم على حل مشاكله على حساب آخرين باستخدام وسائل الضغط العسكري. وبالتالي فإن بروز قوى هدامة في بعض مناطق العالم يهدد أمن الشعوب، كما أن الدول التي تحاول تصدير الديمقراطية، ولا تتوانى عن انتهاك القانون الدولي وسيادة الدول من أجل ذلك تبقى حليفةً لهذه القوى" (دياب، 2012).

وتعتبر منطقة الشرق الأوسط إحدى تلك المناطق التي تشهد هزات سياسية واقتصادية وأمنية واجتماعية وطائفية وعرقية ودينية شديدة التعقيد والخطورة. ففي تلك المنطقة المترامية الأطراف، يوجد العديد من الملفات الحساسة التي تأخذ طابعًا دوليًّا، ولها امتداداتها وتشعباتها. كما أن التعامل مع تلك الملفات لا يمكن بحال من الأحوال أن يتجاهل التداخلات والصراعات ذات الأبعاد الإستراتيجية؛ كونها على تماس مع قضايا تتعلق بمستقبل البشرية بشكل عام، وبمصير العديد من الدول، وبموازين القوى الدولية بشكل أكثر خصوصية (حسين، 2014).

وعلى هذا، يمكن تحديد ثلاث مصالح كبرى وأساسية تحدد نمط السلوك الروسي في الشرق الأوسط بصفة عامة، ومنطقة الوطن العربي على وجه الخصوص، وذلك على النحو التالي(ماجد، 2011):

الأولى، العمل على إنهاك الولايات المتحدة الأمريكية استراتيجيا عن طريق مزاحمتها في المنطقة، وذلك من خلال استدراج واشنطن في مشاغبات على أكثر من ساحة – والشرق الأوسط أحدها بطبيعة الحال– وهذا نابع من إدراك القيادة الروسية أنه حينما يأتي الوقت لإعادة حساب موازين القوى العالمية –على الرغم من معرفة موسكو التامة بأنها لا تستطيع معادلة القوة الاقتصادية أو العسكرية الأمريكية في أي وقت قريب شاءت– فإنه يمكنها حينئذٍ رفض بقائها كقوة عالمية من الفئة الثانية، والإصرار على

ضرورة إعادة تشكيل ميزان القوى العالمي، وإحدى وسائلها إلى ذلك هي تلك المشاغبة المستمرة والمُنهِكة للولايات المتحدة.

ومثال ذلك ما جاء على لسان قائد الأسطول الروسي الأدميرال Vladimir Masorin في أغسطس 2007 من الإعلان عن دراسة تقضي بإعادة الأسطول الروسي من جديد إلى البحر المتوسط مدعومًا بقاعدة عسكرية روسية تُفضَّل أن يكون مقرها سوريا؛ وذلك ردًّا على إعلان الولايات المتحدة عن نيتها بناء نظام جديد للدفاع الجوي بحلول عام 2015 (جودة، 2015).

إضافةً إلى هذا، فإن روسيا تسعى إلى استغلال حالات الفشل العسكري الأمريكي في الشرق الأوسط، وعلى رأسها العراق، في زيادة مكاسبها ونفوذها في المنطقة؛ وذلك دعمًا لحليفتيها إيران وسوريا من ناحية، وتقوية التقارب الروسي مع دول المنطقة خصمًا من حساب الولايات المتحدة بالطبع من ناحية أخرى، وتخفيفًا من قوة التواجد الأمريكي الاقتصادي والتجاري الكبير في منطقة القوقاز وآسيا الوسطى (دحمان، 2014).

ولعلَّ معارضة روسيا الاتحادية للحرب على العراق كان إثباتًا واضحًا على سعي موسكو إلى إفشال المشروع الأمريكي الأحادي في العالم بشكل عام، وفي الشرق الأوسط على وجه الخصوص؛ حيث أدركت موسكو أن المستنقع العراقي لن يكون بحال أسهل من المستنقع الأفغاني الذي وقع فيه الاتحاد السوفييتي في ثمانينيات القرن العشرين، وكلَّف السوفييت ماديًّا ومعنويًّا، وكان من بين عوامل نهايتهم (الريماوي، 2015).

ولذلك أدركت روسيا تمامًا أن الإخفاق الأمريكي في العراق وأفغانستان أو أي مكان تتورط فيه واشنطن في منطقة الشرق الأوسط سيدق مسمارًا جديدًا في نعش التفردية الأحادية الأمريكية، وسيخلِّف فراغًا سياسيًّا وعالميًّا في خارطة النظام العالمي الجديد، مما يتيح المجال أمامها للعودة مرة ثانية إلى الساحة الدولية والشرق أوسطية، ولكن هذه المرة بقوة (مسلم، 2009).

الثانية: ترتبط بالمصالح الاقتصادية الروسية في منطقة الشرق الأوسط

نجحت روسيا في عهد الرئيس بوتين في التوفيق بين أهدافها الاقتصادية بالمنطقة، ومصلحتها الإستراتيجية السابق ذكرها أعلاه. وهنا تجدر الإشارة إلى أن طبيعة التعاملات الروسية مع دول المنطقة مختلفة حاليًّا عمَّا كان عليه الحال في الفترات السابقة التي كانت تعتمد بالأساس على العنصر الأيديولوجي الذي كان يتغلب في معظم الأحيان على المنطق الاقتصادي.

الثالثة: الجغرافيا والديموغرافيا

إذ يمكن القول إن السياسة الخارجية الروسية الجديدة تنطلق من رؤية ترتكز – في إحدى مرتكزاتها على إيلاء أهمية للقيمة الجغرافية والإستراتيجية لمنطقة الشرق الأوسط؛ باعتبارها تمثل مكان الصدارة في سلم الاهتمامات العالمية، وأنه لا يمكن لأي نظام عالمي أن يتشكل بعيدًا عن تلك المنطقة الإستراتيجية؛ لما تمثِّله من قلب العالم: حيث يتقرر فيها مراكز التوازنات والقوى الدولية، وتمثِّل منصة ارتكاز ورافعة سياسية لأي دور محتمل لأية قوة أمريكية كانت أو روسية أو أوروبية (زيدان، 2013).

وتعتقد موسكو أن إمكاناتها وإرثها السياسي وتوجهاتها الحالية تؤهلها لحجز مكان بارز في خارطة تشكيل العالم الجديد. ومع ذلك تعمل روسيا بحذر في هذه المنطقة المليئة بالألغام السياسية، وتحاول ألا تخسر أحدًا من الأطراف. فمثلاً تدعم موسكو طهران، مع محاولة الأولى ألا يجلب ذلك عليها استعداء دول مجلس التعاون الخليجي، كذلك تدعم دمشق، مع مراعاتها ألا يثير ذلك قلق الدول العربية الأخرى (زين العابدين، 2016).

والشرق الأوسط يمثل حزاما غير محكم الأطراف يحيط بجمهوريات آسيا الوسطى والقوقاز اللتين تعتبرهما روسيا مجالاً حيوياً لها، وتُسخِّر كل إمكاناتها لمنع أي تعدٍّ يهدد تلك المناطق. لذا كان اهتمام موسكو منذ انهيار الاتحاد السوفييتي بشكل خاص بكل من تركيا وإيران، ذلك لأنهما أكثر دولتين في الشرق الأوسط رغبة في النفاذ إلى هاتين المنطقتين، ومحاولة اختراقهما والسيطرة عليهما؛ وهذا نظرا لوجود نوع من الارتباط الديني

أو العرقي أو اللغوي الذي بين هاتين الدولتين وبين الشعوب القوقازية وفي آسيا الوسطى، ناهيك عن أن توثيق العلاقات مع إيران يفيد بقدر ما في إزعاج الولايات المتحدة، وفي جني أرباح اقتصادية لا بأس بها من إيران (دحمان، 2014).

وبالتالي فإن محاولة التقارب التي سعت إليها موسكو مع طهران كانت تعتبر إحدى الوسائل الهامة التي استخدمتها روسيا في تحجيم طهران عن استعمال الورقة الإسلامية بين مسلمي روسيا الذين يُقدَّر عددهم بنحو 20 مليونًا، وبالأخص في منطقة القوقاز التي تعاني فيها موسكو مشكلات حادة، علاوةً على منطقة آسيا الوسطى التي تعتبرها مجالاً حيويًّا يجب أن يظل مقصورًا عليها (دياب، 2012).

كذلك مثلت مسألة الإسلام السياسي العابر للحدود، والذي اقترن لدى غالب دول الغرب والشرق بفكرة الإرهاب منذ أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001، أحد الأسباب الرئيسة التي جعلت روسيا بوتين تزيد اهتمامها بمنطقة الشرق الأوسط، والعمل على توسيع قاعدتها مع بلدان تلك المنطقة، وهو ما دفع موسكو للاهتمام المتزايد بتلك المنطقة في الوقت الحالي، لاسيّما بعد أحداث الربيع العربي؛ تخوفًا من وصول شعلة تلك الأحداث إلى المحيط الحيوي لروسيا والذي شهد من قبل ما عُرِف باسم "الثورات الملونة"وذلك في ظل الصعود الإسلامي في الحكم الذي شهدته معظم دول أحداث الربيع العربي (الأنصاري، 2011).

رابعاً: ركائز السياسة الخارجية الروسية

لم تمنع ثوابت روسيا من إحداث تغييرات هائلة في هذه السياسة. في المقابل فإن المصالح القومية العليا لهذه الدولة بقيت فوق الاعتبارات البراجماتية، وغالبًا ما كانت التغييرات تصطدم بهذه المصالح وتتوقف عندها؛ فالالتزامات التي ورثتها موسكو من العهد السوفييتي قيَّدت أحيانًا توجهاتها؛ حفاظًا على سمعتها ومركزها الدوليين (زين العابدين، 2016).

وفي ظل المتغيرات الجيوسياسية المشار إليها بعاليه، فقد كان لروسيا مرتكزات قانونية وسياسية حكمت تعاطيها مع تلك الملفات المتنوعة المطروحة على الساحة الدولية،

سواءً على مستوى ما سمي "بالحرب على الإرهاب"، أو بالتسابق النووي، أو بالصراع على مخزون النفط والغاز وإمداداتهما، أو بالصراع العربي- الإسرائيلي، وكل ذلك في أجواء دولية ليست على قدرٍ كافٍ من الاستقرار، وتشهد سباقات لم تحدد نتائجها بعد، لاسيما موضوع الأحادية القطبية والانفرادية الأمريكية بموقع الزعامة الدولية، كذا سباق التسلح الدولي؛ على اعتبار أن لروسيا دورًا في كل ذلك لا يُستطاع تجاهله؛ نظرًا لموقعها الجيوسياسي الهام، ومكانتها الأوراسية المتعاظمة، وتأثيرها في مجموعة كبيرة من المجالات القريبة والبعيدة (زيدان، 2013).

أ- المرتكزات القانونية والسياسية

تعاملت روسيا بواقعية مع موضوعات شرق أوسطية لها أبعادها الدولية المتشابكة، ووفقًا لمصالحها السياسية والاقتصادية. وحاولت في السنوات الأخيرة الحفاظ على مكانتها الدولية دون أن تكون ركيزتها في ذلك الأحلاف العسكرية. وبالتالي نشطت الدبلوماسية الروسية محاولةً إيجاد الحلول السلمية وفقًا لمقاييس القانون الدولي العام لنزاعات المنطقة، ودون تدخل في شئؤون دولها الداخلية.

وسوف نتناول بعض الموضوعات التي ظهر فيها الارتكاز الروسي على القواعد القانونية، والمواقف السياسية التي اتخذتها موسكو حيال تلك الموضوعات والملفات الدولية والإقليمية الهامة.

1- قضية الإرهاب

حاولت روسيا تقديم تعريف لمفهوم الإرهاب يختلف والتعريف الغربي والأمريكي للمفهوم. ففي حين اعتبرت واشنطن الإرهاب "عنفًا ذا باعث سياسي على أهداف غير حربية يرتكبها عملاء دولة أو مجموعات وطنية فرعية"، فقد اختلفت الرؤية الروسية مع هذا التعريف؛ حيث رأت موسكو أعمال المقاومة التي كانت تقوم بها الحركات الفلسطينية واللبنانية ضد الاحتلال الإسرائيلي من أعمال مقاومة الاحتلال، وبالتالي أبدت تعاونًا كبيرًا مع تلك الحركات (كحماس وحزب الله)، على حين اعتبرت واشنطن تلك الحركات والمنظمات إرهابية يحظر التعامل معها، وبعدد تطور نزاع الشيشان في جنوب روسيا،

بدأت الأخيرة تغير وجهة نظرها فيما يتعلق بما يسمى "الإرهاب الإسلامي"، مراعاة للغرب، وتأمينا لسكوته عن دورها في الشيشان، وهو ما سبب لموسكو جفاء من قِبَل بعض الدول الإسلامية والعربية، بيد أن بوتين استدرك الأمر، وطلب دخول روسيا منظمة المؤتمر الإسلامي كعضو مراقب، وهو ما تم قبوله عام 2003 (زيدان، 2013).

واستمرَّت موسكو على موقفها غير الثابت من مفهوم الإرهاب، وتحديداً من محاولات إلصاق هذه التهمة بالإسلام، لكن تنامي التطرف عند منظمات إسلامية متعددة، لاسيّما بعد العدوان الأمريكي على أفغانستان والعراق، واستمر العدوان الإسرائيلي على لبنان والشعب الفلسطيني، ومناداة هذه المنظمات بإعادة الخلافة الإسلامية حتى كل البقاع التي يقطنها المسلمون، أثار امتعاض موسكو وتخوفها (بلاتونوف، 2006).

ومع أنَّ وزير خارجية روسيا سيرغي لافروف قد أعلن أن بلاده والولايات المتحدة متفقون على مكافحة الإرهاب والتعصب الديني والسياسي، فإن موسكو لم تسلم بهذا الموقف الذي راعت فيه مصالحها الحيوية مع العرب والمسلمين من انتقادات الجانب الإسرائيلي الذي كان يتهمها بدعم الإرهاب عن طريق تزويد إيران وسوريا بالسلاح الذي يصل إلى حماس وحزب الله المُصنَّفتين لدى الولايات المتحدة وإسرائيل كمنظمات إرهابية، مما سبق يتضح أن موسكو لم تتبنَّ التعريفات الغربية للإرهاب؛ لعدم انزعاجها أحيانًا من بعض أعمال المقاومة أو الإرهاب التي تضغط على الأمريكيين. لكن في نفس الوقت، لم تكن موسكو محايدة في كثير من المواقف والقضايا الأخرى المتعلقة بالأمن والإرهاب التي تهدد مصالحها القومية داخل روسيا (زيدان، 2013).

2- المعاهدات النووية العسكرية

تتطلع موسكو لأن يكون لها دور أساسي في معالجة إشكاليات التسلح في الشرق الأوسط، لاسيما في ملف أسلحة الدمار الشامل. ومن ناحية أخرى، رغبت روسيا في الإبقاء على هذه المنطقة سوقًا رائجة لتصدير السلاح الذي يعتمد الاقتصاد الروسي في صادراته الصناعية عليه، خاصةً وأن أسواق الشرق الأوسط كانت هي الأهم بالنسبة لروسيا في هذا المجال(حسين، 2014).

6.4 قضية أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط

كانت روسيا باستمرار ضد انتشار أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، وذهبت إلى الدعوة علانيةً إلى تضمين معاهدة الأمن الأوروبي فقرةً تدعو لمنع تطوير أسلحة الدمار الشامل، واحترام القانون الدولي الإنساني، وخلال زيارته للقاهرة في 21 يونيو 2009، أعلن الرئيس الروسي السابق دميتري ميدفيديف عن تأييده للمبادرة المصرية بجعل منطقة الشرق الأوسط منطقةً خاليةً من أسلحة الدمار الشامل (وكالة روسيا اليوم، 2009).

أ- قضية التعاون العسكري مع الدول العربية

لا تعتمد روسيا الاتحادية في سياستها مع الدول العربية على التدخل العسكري المباشر كما هو حال الولايات المتحدة مع تلك الدول، لكنها قدَّمت نفسها بعد انهيار الاتحاد السوفييتي كدولة تسعى لمد كافة الخطوط الدبلوماسية والعسكرية والاقتصادية مع الدول العربية. وترى موسكو أن الشرق الأوسط هو السوق الأهم بالنسبة لروسيا للتعاون معه في كل المجالات، وقد سعت روسيا الاتحادية إلى تعزيز دورها في المنطقة العربية والشرق الأوسط عمومًا، بيد أن هذا الدور رغم أهميته لم يرقَ حتى الآن إلى المكانة التي تطمح إليها موسكو، وزاد الأمر صعوبة أن الأطراف العربية نفسها التي لم تعطِ الاهتمام الكافي لتوطيد العلاقة مع روسيا لم ترضَ بأن تتحول هي أيضًا إلى شريك لروسيا في بعض الجوانب، على الرغم من أن تلك الشراكة –إن تحققت بين العرب وروسيا في القضايا المركزية الضرورية للطرفين يمكنها تحسين الروابط بينهما، كونهما يمتلكان ثلثي احتياطيات النفط والغاز الطبيعي في العالم، ويشكِّلان مكانًا للمطامع الدولية (الراوي، 2011).

وبالرغم من عدم الرضا عن مستوى العلاقات بين روسيا والدول العربية، لاسيما الشرق أوسطية منها، إلا أن مجموعة كبيرة من الاتفاقيات التي وقعت كان لها آثارها المهمة، خاصةً تلك التي تتعلق بشراء السلاح الروسي وبإنشاء مفاعلات نووية للأغراض السلمية، وقد لعب الرئيس الروسي بوتين دورًا كبيرًا في إتمام وتوقيع تلك الاتفاقيات، وقد

استطاعت روسيا الاتحادية أن تلج وبقوة كبيرة إلى أسواق بيع الأسلحة بالعديد من الدول العربية كانت على قطيعة سابقة مع الاتحاد السوفييتي السابق، ولهذه الغاية تم توقيع مجموعة كبيرة من الاتفاقيات في مجال تصدير الأسلحة المختلفة إلى دول الخليج العربي، مثل المملكة العربية السعودية، والبحرين، والإمارات العربية المتحدة، كما أن العلاقة بين روسيا وكلٍّ من سوريا وليبيا تتمتع بوضعية خاصة في الداخل الروسي، وكذا على مستوى القيادات السورية والليبية على حدٍّ سواء (زيدان، 2013).

ب- أهمية الموقع الجغرافي لمنطقة الشرق الأوسط

تعتبر روسيا الشرق الأوسط منطقة جغرافية مجاورة لحدودها الجنوبية، وهي مهمة بالنسبة لمصالحها العليا، ومؤثرة على أمن روسيا القومي وعلى اقتصادها في آنٍ معًا. وتنظر موسكو إلى هذه المنطقة باعتبارها بقعة أرضية متواصلة مع المساحة الأوراسية المترامية، تتطلع باستمرار إلى التواصل معها (الراوي، 2011).

ج- التواصل الجغرافي بين روسيا والشرق الأوسط

هناك شكل من أشكال التواصل الذي تعنيه مجموعة من العوامل المؤثرة في الحراك السياسي الروسي، من هذه العوامل: الممرات المائية، المعابر البرية، الاعتبارات الدينية، إضافةً إلى العامل الاقتصادي، هذه العوامل دفعت بالاهتمام الروسي نحو جنوب متنوع حضاريًّا ودينيًّا وثقافيًّا، وفيه من العناصر التي تعتبر مصدر جذب للاهتمامات السياسية، وكون عدة ملايين من أبناء روسيا يدينون بالإسلام، فإن أسبابًا داخلية روسية تدفع هذه الأخيرة إلى تعزيز التواصل بينها وبين بلدان الشرق الأوسط (زيدان، 2013).

فعلى سبيل المثال، حاولت روسيا الاستفادة من الموقع الجيوسياسي الإيراني لمواجهة التغلغل التركي، واختراق التمويل الوهابي في أوساط الجمعيات الإسلامية بجمهوريات آسيا الوسطى، كما سعت الدولتان الروسية والإيرانية إلى منع ضم بلدان آسيا الوسطى لأحلاف لا تُكِنُّ مشاعر ود تجاههما، فهما يتخوفان من قيام ما يسمى "تركيا الكبرى"، ما قد يؤدي لسيطرة حلف الأطلسي على المنطقة،كون تركيا عضوًا فاعلاً في هذا الحلف منذ عشرات السنين (زيدان، 2013).

وبالمقابل، استفادت إيران من علاقاتها الجيوسياسية مع روسيا، خاصة بعد أن صارت قوة إقليمية كبيرة في الشرق الأوسط ووسط آسيا، وبعد أن استراحت من خصومها الألداء طالبان في أفغانستان، وصدام حسين في العراق على يد القوات الأمريكية (كيالي، 2007).

بيدَ أنه يتعين الانتباه إلى أن التواصل الجغرافي السياسي بين روسيا الاتحادية وجمهورية إيران الإسلامية لا يخلو من تأثيرات وانعكاسات سلبية على الدور الروسي والسياسة الخارجية لموسكو، فتعاظم الدور الإيراني يشير إلى محاذير كبيرة للسياسة الخارجية الروسية، ويخلق له المتاعب، بدأ يظهر بوضوح بعد تولي الرئيس الإيراني السابق محمود أحمدي نجاد سدة الحكم في إيران على مدار ثماني سنوات؛ حيث لم يكن لموسكو قوة تأثير على القيادات الإيرانية وقتئذٍ، إضافة إلى ذلك، فإن الامتداد الإيراني في الأساس يحد من زخم الطموح الروسي إلى الوصول للمياه الدفيئة على البحر المتوسط (حاتم، 2004).

أما بالنسبة للعلاقات الروسية- التركية التي تشهد حاليًا نوعًا من التقارب والتعاون الحذر المتبادل، وذلك نظرًا للتراكمات التاريخية ذات الخلفية الصراعية التنافسية التي لا زالت تلقي بظلالها على تلك العلاقات، ومن جهتها، تحاول روسيا منذ أوائل تسعينيات القرن الماضي الاستفادة من الموقع الجغرافي لتركيا التي باتت ممرًا إجباريًا لموسكو نحو المياه الدافئة، وطريقا بريا لصادرات روسيا لدول الشرق الأوسط وأوروبا على وجه الخصوص، لاسيّما من الغاز الطبيعي، حيث إن نحو 50 بالمائة من تجارة روسيا الخارجية تمر عبر المضايق التركية (عابدين، 1998)،وبالنسبة للدول العربية، فالعلاقات العربية- الروسية ليست بالحديثة، وإنما من عقود خلت، فقد كانت محاولات روسية للوصول بنفوذها وإمكاناتها إلى مياه البحر الأبيض المتوسط، وذلك بهدف المشاركة في إدارة شؤون المناطق الطرفية لما يعرف بأوراسيا (دوجنين، 1998)، ويرى الروس أنَّ المنطقة العربية هي منطقة مجاورة تقع على أطراف منطقة "أوراسيا" التي تمثل مع أوروبا

السلافية (البلقان) منطقتين مهمتين لجمهورية روسيا، وبالتالي فإنَّ لهما الأولوية في السياسة الخارجية لموسكو منذ زمن بعيد (الأصفهاني، 1999).

لقد ساعدت عدة عوامل على تحقيق التواصل في العلاقات بين روسيا والبلدان العربية، أبرزها كون ملايين الروس يدينون بالإسلام، ولهم توجهات وهابية لا تتفق مع التوجهات التوسعية الشيعية الإيرانية، ولا مع التوجهات الطورانية التركية، وقد ساعد على تدعيم العلاقات الدينية بين روسيا والعرب هو سقوط الشيوعية الإلحادية، وتخلي الوريث الروسي عن هذه الأيديولوجية، وقد امتدت العلاقات من النواحي الثقافية والدينية والسياسية إلى المناحي الاقتصادية والتجارية والإعلامية، وذلك لما للجانبين الروسي والعربي من قدرة إنتاجية هائلة من الغاز والنفط، وبالتالي فإن التعاون بينهما يلعب دورًا كبيرًا ذا بالٍ مهم في تحديد مستقبل أسواق تلك المنتجات الحيوية في العالم (الحروب، 2007).

بيدَ أن هذا التطور في شتى مجالات العلاقات بين الجانبين لم يحل دون حدوث حالات من الامتعاض وعدم الرضا من سياسة روسيا جراء سماح السلطات الروسية للآلاف من اليهود الروس بالهجرة إلى إسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة، وهو الأمر الذي أدى إلى اختلال التوازن والتركيبة الديمغرافية بين الفلسطينيين والإسرائيليين في المناطق المحتلة، ما قاد إلى أن صار هؤلاء المهاجرون أداة ضغط على كلٍّ من الحكومتين الإسرائيلية والروسية، ولعل وصول أحد هؤلاء المهاجرين الروس إلى أعلى منصب في وزارة الخارجية الإسرائيلية أفيجدور ليبرمان خير دليل على هذا (زيدان، 2013).

وعليه، فإنَّ روسيا تنطلق في توجهاتها السياسية تجاه قضية الشرق الأوسط والمنطقة العربية الأولى، وهي الصراع العربي- الإسرائيلي، من معايير ومحددات معينة، منها وجود جالية روسية كبيرة ومؤثرة في إسرائيل كما ذكر، وباعتبارها عضواً دائماً في مجلس الأمن، وباعتبارها كذلك جزءا من "الرباعية الدولية" الراعية لعملية السلام في الشرق الأوسط (دياب، 2012).

د- الأطماع الروسية في المنطقة العربية

شعرت روسيا بتقلص دورها عقب انهيار الإتحاد السوفييتي، وولادة نظام دولي جديد بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية التي تصرفت وما زالت باعتبارها القوة الأعظم الوحيدة في العالم حتى الآن. وقد بدت هذه التفردية جلية لاسيّما بعد ظهور روسيا بمظهر العاجز عن التأثير في مجرى الأحداث الدولية كما ترغب، خاصة خلال تسعينيات القرن الماضي، فضلاً عن أنها لم تبالِ كثيراً بتلك الأحداث، بسبب انشغالها وانغماسها في أزمتها الداخلية الاقتصادية والاجتماعية، بيد أنه ومنذ بدء القرن الحالي، ومع تولي بوتين مقاليد السلطة للمرة الأولى، بدأت تنجلي الغيوم عن الطموحات الروسية التي لم يعد من المناسب إخفاؤها ولا التراجع عنها. فهناك المصالح القومية الروسية العليا التي لا يجوز التساهل حيالها، كما أن ثَمَّ العديد من الملفات والقضايا الدولية التي ترتبط بأمنها ومكانتها الخارجية (دياب، 2012).

وبالتالي فقد أصبح الدور والنفوذ الأمريكي المتزايد في منطقة الشرق الأوسط على مدى عقود ماضية يمثل حافزاً للسياسة الخارجية الروسية لتحصيل المزيد من النفوذ والتأثير كقوة عالمية أمام الولايات المتحدة الأمريكية، ولذا، فقد تحركت السياسة الروسية من منطلق المشاركة الإقليمية، وذلك من خلال تعزيز الشراكات والتحالفات مع الدول الرئيسة في أوروبا وآسيا؛ من أجل تحقيق التوازن أمام الطموحات الأمريكية وحلف شمال الأطلسي، ولتأكيد قدرتها أي روسيا على إدارة علاقات تنافسية مع الولايات المتحدة، بل وإخضاع أوروبا الغربية لدائرة النفوذ الروسي في الشرق إن أمكن (موسى، 2013).

وكانت منطقة الشرق الأوسط المهمة في مقدمة المناطق التي عملت روسيا على عدم التخلي عن التأثير فيها، ومناوأة الأحادية القطبية من خلالها، فلم تعد السياسة الروسية تجاه المنطقة الشرق أوسطية ترتكز على أسس تعاقدية قانونية ثابتة وواضحة، كما أنها لا تملك إستراتيجية واضحة، وإنما هي تمارس خليطًا من التصرفات المزعجة للولايات المتحدة الأمريكية حينا، ولدوافع اقتصادية حينا آخر (جريدة النهار،2007).

ولذلك فليس بمستغرب أن تشهد ملفات الشرق الأوسط الساخنة تباينا واضحا في المواقف بين روسيا من جهة، والدول الغربية بزعامة الولايات المتحدة من جهة ثانية، لاسيما ملفات إيران والعراق ولبنان وفلسطين، وما استجد من ملفات مثل الملف السوري الذي يظهر تأييد روسيا له واضحاً من خلال دعم الأولى وتسليحها لسوريا، وحمايتها في مجلس الأمن من فرض مزيد من العقوبات عليها، وكذا علاقاتها غير المباشرة بحزب الله اللبناني، واستقبالها لقيادات حماس، ودعمها الواضح للسلطة الفلسطينية– كما سبق القول– وموقفها الحامي لإيران في مسعاها لدخول النادي النووي (سلامة، 2012).

ولعلَّ ما يلاحظه المهتمون بالشأن الروسي أن دولة روسيا الاتحادية لم تنجر إلى أيّة حرب بالمنطقة، ولم تستخدم القوة في الشرق الأوسط أبداً، إلا أن العرب يلجأون إليها باستمرار في كل الأزمات التي تحدث لهم؛ وذلك للمساهمة في إيقاف العدوان، وإيجاد حلول لتلك الأزمات. وبالتالي فإن موسكو معروف عنها لجوؤها إلى انتهاج الأساليب السلمية في مساعيها دون غيرها من الأساليب (زيدان، 2013).

فعلى سبيل المثال، فإن موسكو تتمتع بعلاقات طيبة مع المنظمات الفلسطينية على مختلف مشاربها ومآربها (فتح، حماس، الجهاد الإسلامي)، كما أنها لا تخفي تأييدها للمطالب العربية، فهي تملك عشرات الاتفاقيات الموقعة بينها وبين دول عربية تنم عن حركة مصالح واسعة ومتعددة، ومع هذا تحاول موسكو تحاشي إثارة استفزاز أو إزعاج إسرائيل بسبب مواقفها الداعمة بعض الشيء للقضايا العربية؛ بسبب كون أكثر من 25 بالمائة من سكان إسرائيل من أصل روسي، ولهؤلاء اليهود الروس نفوذ واسع في أوساط الحكم الروسي، من ناحية ثانية، تأبى روسيا وجود سيطرة أمريكية– فرنسية، أو أمريكية– أطلسية على مجريات الأحداث بمنطقة الشرق الأوسط. وقد ترجم الرئيس بوتين هذا الموقف الرافض للسيطرة الغربية على المنطقة في رسالته التي وجهها إلى اجتماع القمة العربية الذي عُقِد بمدينة دمشق في 29 مارس 2008.

وتحكم السياسة الروسية في الشرق الأوسط اعتبارات أخرى ذات حساسية واسعة. فلا هي قادرة على تجاهل هذه المنطقة التي تقع إلى الجنوب من تخومها الرخوة في القوقاز،

ولا هي قادرة كذلك تحقيق خطوات نوعية متقدمة من شأنها تقليل نفوذ القوى الدولية الأخرى وتأثيراتها. وقد أعلن بوتين أن الشرق الأوسط منطقة خطرة جداً، رافضًا ما أطلقته الولايات المتحدة الأمريكية من مقترح حول تشكيل ما أسمته "الشرق الأوسط الكبير" عام 2004 (زين العابدين، 2016).

ومن ثم فإنَّ البعض يؤكد على أن استمرار نجاح روسيا في تحدي القواعد التي يحاول القائد الأمريكي الحالي للنظام الدولي فرضها لإدارة علاقاته وتنظيمها، وكذلك في تحدي قدرة هذا القائد الأمريكي على التدخل في مختلف أقاليم العالم سيسهم في مزيد من تراجع وزن قائد النظام الدولي، ويمنح القوى الأخرى الصاعدة والمنافسة فرصة أكبر للمشاركة في صنع هذه القواعد، وفي إدارة النظام الدولي (راشد، 2013).

بيدَ أن ما يقلل من احتمالية حدوث هذا الطرح هو الفكر الروسي ذاته والذي يرفض تمويل الكثير من المشروعات السياسية خارج أراضي الدولة الروسية نفسها، وبالتالي يضعِف ذلك من إمكانية التأثير السياسي لروسيا في الخارج، ولذا فإن روسيا وهي إحدى دول الرباعية الدولية الراعية لعملية السلام الفلسطينية– الإسرائيلية، لا تستطيع حاليا الادعاء بأنها ساعدت بشكل كبير أو مؤثر على تحقيق تقدم في التسوية السلمية في الشرق الأوسط، أو حل المسألة النووية الإيرانية وغيرها من مشكلات المنطقة (بيلنكايا، 2008).

7.4 التوجهات الروسية في المنطقة العربية

تعدُّ منطقة المنطقة العربية من المناطق ذات الحساسية الشديدة للمتغيرات الهامة، سواء كانت متعلقة بصعود وهبوط القوى العظمى، أو تلك المرتبطة بالاقتصاد والتكنولوجيا، حيث اكتسبت المنطقة أهمية كبرى من منظور المصالح الأمريكية والأوروبية، بسبب موقعها من الإتحاد السوفييتي سابقاً، ولامتلاكها العديد من الموارد الاقتصادية الطبيعية خصوصاً النفط والأيدي العاملة، والطاقة الشمسية والغاز، إلى جانب معادن عديدة مهمة في بناء الصناعات الحيوية، التي ترتكز على قاعدة واسعة من التقدم

العلمي والتكنولوجي، وبذلك تحول المنطقة العربية إلى مسرح استراتيجي هام للقوى الصناعية الكبرى، لأنه يؤمن تدفق النفط والغاز والمواد الأولية لدول العالم، كما أن ممراته المائية وأجواءه تضمن السيطرة على العالم، وهذا ما يجعل عديد من الدول تربط أمنها القومي بالمنطقة العربية (السلامي، 2015).

وكمصدر تهديد للأمن القومي، استوجب الاهتمام الروسي بمنطقة المنطقة العربية من منطق الاستجابة لموقع الجيوسياسي، الذي يفرض عليها الاهتمام بالاعتبارات الإقليمية المحيطة والعالمية القريبة منها كمصدر تهديد للأمن القومي، ولإقامة علاقات اقتصادية ذات فائدة للصالح الوطني، أو كمجال للحركة والنفوذ الإقليمي والدولي، وهو ما يتطلب مزيداً من الاهتمام بالمنطقة، لاسيما أن روسيا تعمل لأجل استعادة مكانتها كقوة عظمى على الساحة الدولية، وهو ما يُحتم عليها إعادة رسم مصالحها في هذه المنطقة الحيوية، وفقاً للتطورات والمستجدات التي تسير بوتيرة متسارعة جداً (صابر، 2015).

وفرضت الجغرافيا على روسيا تاريخياً الاهتمام بالمنطقة العربية، بحكم أنها تشغل الحيز الأكبر من الكتلة الأوروآسيوية الملاصقة للشرق الأوسط، وقد بقيت السياسة السوفييتية تعطي اهتماماً بالغاً للشرق الأوسط حتى انهيار الإتحاد السوفييتي، ومع انهيار الإتحاد السوفييتي وتدهور الأوضاع الداخلية في روسيا، وانتهاء الحرب الباردة على الصعيد الدولي تراجعت المنطقة العربية نسبياً في سلم أولويات السياسة الروسية، وذلك مع انشغال القيادة الروسية بحل مشاكلها الداخلية المتفاقمة من ناحية، واتجاهها الواضح نحو الغرب والولايات المتحدة بغية الاندماج في الحضارة الغربية والحصول على المساعدات الاقتصادية اللازمة لنجاح الاقتصاد في روسيا من ناحية أخرى (زيدان، 2013).

إلا أن هذا لا يعني أن المنطقة العربية قد فقدت أهميتها بالنسبة لروسيا، لكن حدثت إعادة هيكلة للمصالح الروسية في المنطقة العربية، أدت إلى تراجع الأهداف الأيديولوجية في مواجهة الأهداف الاقتصادية، وبعد وصول الرئيس فلاديمير بوتين للسلطة في روسيا، أولى اهتماماً جديداً للشرق الأوسط وحددت روسيا مصالحها في المنطقة (السيد، 2016).

أولاً: الأهمية الإستراتيجية

تكمن الأهمية الإستراتيجية للمنطقة العربية، في موقعه في وسط العالم فهو ملتقى ثلاث قارات: آسيا، إفريقيا، أوروبا، ويشرف على أكبر مجموعة مائية من البحار والمحيطات تتمثل في: بحر قزوين، البحر الأسود، البحر الأبيض المتوسط، البحر الأحمر، الخليج العربي، والمحيط الهندي. كما يحتوي على عديد من الأنهار مثل: النيل والفرات ودجلة ونهر الأردن، كما يتحكم في مجموعة من أهم مواقع المرور الدولية وهي: قناة السويس ومضائق البسفور والدردنيل وباب المندب ومضيق هرمز، كما تقع المنطقة في مكان وسط بين المنطقة المدارية جنوباً والمنطقة المعتدلة الباردة شمالاً، ويتسم مناخها بالاعتدال على مدار العام (هلال، 2015).

جغرافيا المنطقة العربية

للمنطقة العربية أهمية إستراتيجية كبيرة جداً بين المناطق المحيطة به فهو حلقة وصل وجسر أرضي بين دول وقارات العالم. وترتبط الأهمية الجيوستراتيجية والاقتصادية لمنطقة المنطقة العربية، بالموقع الجغرافي المتميز لها، والمتحكم في عديد من البحار (البحر الأحمر وشواطئ البحر المتوسط)، والمضائق (باب المندب، جبل طارق، البسفور، الدردنيل، قناة السويس)، بالإضافة إلى مضيق هرمز إذ يكتسب هذا الأخير أهمية بالغة؛ لأن 80% من نفط الخليج يمر عبره إلى العالم، وما بين 30:20 ناقلة نفط تعبره يومياً؛ أي بمعدل ناقلة كل 6 دقائق في ساعات الذروة، تحمل على متنها 17 مليون برميل نفط، وهذا ما جعله من أهم المضائق ومختلف الطرق والمواصلات البحرية، ومسارات التجارة الدولية في العالم، كما أن المنطقة تُعد مدخلاً يتيح للقوى الإقليمية والدولية، النفاذ إلى مناطق أخرى في إفريقيا وآسيا للسيطرة عليها أو ممارسة النفوذ والتأثير في دولها. كما أن المنطقة غنية بالموارد الطبيعية، خاصة موارد الطاقة كالبترول والغاز الطبيعي، حيث تتوفر70% من الاحتياطي العالمي بالمنطقة، وسيظهر هذا جلياً في الأهمية الاقتصادية للمنطقة العربية (غريغوري، 2015).

الأهمية السياسية

تأتي على قائمة المصالح الروسية في الشرق الأوسط، فمن أهم أهداف روسيا، استنزاف القدرات الإستراتيجية للولايات المتحدة عن طريق مزاحمتها في المنطقة، ويتم ذلك من خلال: استدراج واشنطن في مشاغبات على أكثر من ساحة –الشرق الأوسط أحدها بطبيعة الحال– وهذا نابع من إدراك القيادة الروسية أنه حينما يأتي الوقت لإعادة حساب موازين القوى العالمية –على الرغم من معرفة موسكو التامة بأنها لا تستطيع معادلة القوة الاقتصادية أو العسكرية الأمريكية في أي وقت قريب– فإنه يمكنها حينئذ رفض بقائها كقوة عالمية من الفئة الثانية، والإصرار على ضرورة إعادة تشكيل ميزان القوة العالمي(دحمان، 2014).

بالإضافة إلى أن روسيا تسعى إلى استغلال حالات الفشل العسكري الأمريكي في الشرق الأوسط، وعلى رأسها العراق، في زيادة مكاسبها ونفوذها في المنطقة، وذلك دعماً لحليفتيها إيران وسوريا من ناحية، وتقوية التقارب الروسي مع دول المنطقة خصماً من حساب الولايات المتحدة بالطبع من ناحية أخرى، وتخفيفاً من قوة التواجد الأمريكي الاقتصادي والتجاري الكبير في منطقة القوقاز وآسيا الوسطى (مالك، 2016).

الأهمية الاقتصادية

أما الأهداف الروسية من المنطقة، فتتركز في منع الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي من اتصال أوروبا بأنابيب الشرق، لأن حدوث ذلك سيخلق تنافسا في سوق الطاقة الأوروبية، مما سيقلل من أسعار وإيرادات روسيا، وتقليل "جيوسياسية" الغاز والنفط الروسيين، وبالتالي الاعتماد الأوروبي عليها في أمن الطاقة، خاصة أن مبيعات الغاز والنفط تمثل غالبية الصادرات الروسية، والتي بلغت نحو 68٪ عام2013م وبالتالي فأهداف روسيا من الشرق الأوسط ترتبط بضمان عدم العبث بمبيعاتها من النفط والغاز الطبيعي في أوروبا، لأنها –وبعكس الولايات المتحدة والصين– ليست مستورداً للنفط والغاز الطبيعي، بل هي مصدر ومنافس طبيعي للدول الغنية بالنفط والغاز في المنطقة، ومن ثم فمن المتعذر أن يكون لها أصدقاء في المنطقة. ومن هنا، يرجع الكاتب سبب

تعزيزها علاقتها بسوريا، الدولة الفقيرة في هذين الموردين. كما أن العقوبات الاقتصادية المفروضة على إيران والعراق جعلتهما أكثر قربا من روسيا، إضافة لما تمثله الدولتان كمستهلك جيد للسلاح الروسي، والدور الروسي الواضح في تطوير برنامج إيران النووي (سعد الدين، 2016).

وتعمل أيضاً على تنشيط العلاقات الاقتصادية والتجارية بين روسيا والدول العربية، والحصول على المعاملة التفضيلية وجذب الاستثمارات العربية وخاصة الخليجية، إذ ترى روسيا أن هنالك إمكانية لإقامة روابط اقتصادية وتجارية بين روسيا ودول المنطقة، وهو ما يمثل ضرورة حيوية لإنعاش الاقتصاد الروسي الذي يعاني بعض الأزمات(الراوي، 2011).

الأهمية الإستراتيجية

من المنظور الإستراتيجي العسكري، تحتاج روسيا إلى التقليل من حجم التهديدات المحتملة على حدودها الجنوبية، وهو ما يدفعها إلى إقامة علاقات إستراتيجية مع العالمين العربي والإسلامي، حيث تسمح بالقيام بدور أكبر على الساحة الدولية، كما أن العمل على بناء علاقات جيدة مع العالم العربي- الإسلامي، سوف يساعد في حل المشكلة الشيشانية، بالتالي إلى مزيد من الاستقرار الداخلي في روسي، كما تخشى روسيا من اندلاع صراعات إقليمية، تنعكس على نطاق واسع وتمس مصالحها السياسية والاقتصادية والعسكرية (غيث، 2016).

وقد ظل الوصول إلى المياه الدافئة هدفاً استراتيجياً روسياً على مدى القرون وأكثر ما يشغل روسيا في سوريا الآن، هو ضمان حصتها في أي خريطة جديدة لسوريا، والمحافظة على وجودها في المياه الدافئة، عبر تدعيم حضورها في الشريط الساحلي الذي تتطلع للسيطرة عليه، بينما تهيمن إيران وأتباعها على المناطق الداخلية التي لا تزال تابعة اسمياً لنظام الأسد (حسين، 2014).

الأهمية الإستراتيجية العسكرية

تتمثل الأهمية الإستراتيجية العسكرية في اتساع مساحة المنطقة العربية، مما يمّكن من نشر القواعد العسكرية، للتأمين ضد العدوان، كما أن طبيعة تنوع التربة توفر الظروف المختلفة لتدريب القوات على القتال في جميع ميادين القتال المختلفة، أيضاً تتوافر القوة البشرية الهائلة التي يمكن استخدامها في العمليات العسكرية، كما تصلح الأجواء إلى الطيران والملاحة طوال العام، أيضاً توافر عوامل الإنتاج اللازمة لقيام صناعات حربية مثل: صناعة الأسلحة والذخائر، ولاسيّما إذا أمكن تحقيق نوع من التعاون مع الدول ذات الخبرة في تكنولوجيا التسلح المتطور (علوي، 2016).

بالإضافة إلى الاكتفاء الذاتي في مصادر الطاقة والوقود اللازم للعمليات الحربية، كان أيضاً امتداد السواحل المطلة على البحار والمحيطات مع وجود موانئ ضخمة صالحة للملاحة، لتكون بمثابة قواعد بحرية، والتحكم في عديد من الممرات البحرية ذات الأهمية الإستراتيجية، إلى جانب وجود عديد من المطارات والقواعد الجوية التي تصل بين قارات العالم.

ثانياً: الأهمية الاقتصادية للمنطقة العربية

تتبع أهمية المنطقة العربية بعد اكتشاف النفط، تحديداً في منطقة الخليج العربي، والتي أعطت كل هذه الأهمية الدولية والعالمية لمنطقة المنطقة العربية، فالمنطقة بجانب كونها تتمتع بموقع استراتيجي وجيوسياسي حساس بالنسبة للمنافذ المائية والبرية، تتمتع بمقدرات اقتصادية ونفطية ومالية هائلة، إذ تُعد المنطقة الأولى في العالم التي تشكل محور الاقتصادي العالمي، ويُعتبر أيضاً الغاز الطبيعي من أهم مصادر الطاقة في المنطقة (النعمان، 2016).

أ- النفط

وجود البترول حيث يمتاز انخفاض تكاليف إنتاجه نظراً لارتفاع معدلات الإنتاج وقلة عمق الآبار وارتفاع نسبة النجاح في اكتشاف البترول وهنالك ميزة نوعية أيضاً وهي أن نفط المنطقة العربية وشمال إفريقيا ينتجان خامات خفيفة ومتوسطة وثقيلة.

ويُقدر احتياطي النفط في المنطقة العربية حوالي 49% من احتياطي العالم إذ تُعتبر هذه المنطقة المُزود الرئيسي لنفط العالم المتطور، وخاصة أوروبا وروسيا واليابان، وهذا أعطى لبعض الدول في المنطقة العربية قوة اقتصادية أثرت كثيراً على شعوب المنطقة، فالنفط الشرق أوسطي موجود بكثرة في الخليج العربي، ويمتاز بخصائص كثيرة كقربه من سطح الأرض فلا يحتاج إلى تكاليف عالية في استخراجه، فضلاً عن أنّه لا يحتوي على شوائب كثيرة؛ فالنفط العربي نفط مرغوب من كل دول العالم، وعلى هذا الأساس تحاول الدول الكبرى أن تشرف على المنطقة (الريماوي، 2015).

ب- الغاز الطبيعي

يُعدُّ الغاز الطبيعي من أهم مصادر الطاقة في المنطقة العربية، فقد بلغ احتياطي الغاز الطبيعي الموجود في المنطقة العربية 1983م 22 تريليون متر مكعب؛ أي ما نسبته 24,3% من الاحتياط العالمي، وحالياً وصل احتياطي الغاز الطبيعي فى المنطقة العربية إلى 38% من الإحتياطي العالمي، وهو إيضاً مثل البترول في المنطقة، فإن تكلفته قليلة جداً، وذو جودة عالية (محمَّد، 2014).

ويشكِّل الغاز الطبيعي اليوم أحد مصادر الطاقة الأساسية رغم حداثته، فهو في الطبيعة إما مصاحباً للنفط أو مستقلاً عنه في مكامنه الخاصة، وحتى الماضي القريب، كان الغاز الحر لا يُستعمل إلا في مناطق انتاجه وبصورة محدودة بسبب صعوبة نقله وتخزينه، أما الغاز المُصاحب فكثيراً ما كان يُحرق للتقليل من تكلفة النفط المستخرج ولعدم وجود سوق استهلاكية له، ومن المتوقع أن يرتفع انتاج العام من سوائل الغاز الطبيعي بنسبة 35% بنهاية القرن، وسوف تحتل دول المنطقة العربية مركز الصدارة في انتاج الغاز الطبيعي المُسال وتجارته في العالم، على اعتبار أن الزيادة في الإنتاج تتجاوز إلى حد بعيد الزيادة في الإستهلاك المحلي خلافاً للمنتجين الذين يستخدمون إنتاجهم من الغاز محلياً (السيد، 2016).

وبسبب زيادة الطلب العالمي على الغاز الطبيعي، والتي تعتبر منطقة المحيط الآسيوي السوق الرئيسية لمنطقة المنطقة العربية من الغاز الطبيعي، كذلك قيام دول

صناعية وهي مستوردة للغاز للمساهمة في تمويل مشروعات لإنتاج الغاز كمشروع (قطر غاز) في نهاية التسعينيات وكذلك إعلان عدد من دول المنطقة العربية وقام بعضها بالتنفيذ الفعلي عن خطط طموحه لتصدير الغاز، ومن تلك الدول الإمارات العربية المتحدة وقطر وعمان واليمن بالإضافة إلى إيران، حتى وصل الإنتاج من الغاز الطبيعي إلى 345.505 مليون متر مكعب عام 2006م، وبلغت نسبة مساهمة المنطقة العربية 12.1% من الإنتاج العالمي وأن معظم الزيادات جاءت من إيران وقطر والسعودية ومصر، وفي ظل هذا التطور الكبير الذي سوف يتيح الفرصة للغاز الطبيعي أن يتبوَّأ المرتبة الأولى بعد نضوب النفط ولذلك فإن الغاز يوفر مصدراً إضافياً للطاقة في منطقة المنطقة العربية (كمال، 2015).

وتتداخل الأهمية الإقتصادية للمنطقة العربية لأهميتها الأمنية، بحث تنعكس الأخيرة على الأولى بشكل واضح، فأمن الممرات البحرية للتجارة الدولية بات الأهم في السياسة الدولية للدول الكبرى، كقناة السويس في مصر، بالإضافة إلى البحر الأحمر وخليج عدن، وهو ما ظهر بوضوح في تركيز الإهتمام الدولي على مسألة مكافحة القرصنة قبالة السواحل الصومالية؛ نظراً لما مثَّله ذلك من مخاطر على طرق التجارة الدولية وتأمينها، فقد شكل التضاعف غير المسبوق في تكلفة التأمين على التجارة الدولية بسبب هذا الوضع تهديداً حقيقياً في حركة التجارة الدولية (السيد، 2016).

8.4 أهم التوجهات الإيرانية في المنطقة العربية

إنَّ الأهداف الكبرى للسياسة الخارجية لجمهورية إيران الإسلامية تمتد في جذورها في عمق التراث السياسي والثقافي للثورة الإسلامية عام 1979 م أنها الثقافة التي قادت إلى انتصار الثورة تحولت في ما بعد إلى ثوابت وهيكليان يمكن إن تكون نفسها مصدرا تشتق منها أهداف السياسة الخارجية للبلاد.وفقا للدستور الإيراني وأداء السياسة الخارجية، يمكن تقسيم الأهداف الكبرى إلى ثلاثة مستويات (طقوش، 2009):

1- التنمية الاقتصادية والحفاظ على وحدة الأراضي الإيرانية والسيادة الوطنية.

2- الدفاع عن المسلمين وحركات التحرر والتعارض مع إسرائيل والغرب (ولاسيّما أمريكا)
3- إقامة مجتمع إسلامي على أسس شيعية.

إن الهدف الأول للجمهورية الإسلامية، أي الحفاظ على وحدة الأراضي وتأمين الحكومة الوطنية هو عرف عالمي وهدف تنشده كل دولة وشعب...هذا الهدف يعدُّ امرأ طبيعيا، وكل نظام سياسي يهتم بمثل هذه القضايا مهما كانت مجموعة أولوياته.

والهدف الثاني، وهو الدفاع عن المسلمين والثورات التحررية، أي الدفاع عن مصالح خمس سكان الكرة الأرضية، وهو أمر عملي، لكنه يستلزم إمكانات وقوة وقدرات استثنائية أكثر تعقيداً، ويتصف بأن فيه تباينات بل وجود تناقضات جادة بين الدول والأقوام المختلفة.

والهدف الثالث رغم كونه داخلياً في ظاهره، لكنه ونظرا إلى الهدف الثاني للسياسة الخارجية، ستكون له آثار على الصعيد الخارجي، ذلك أن إيجاد نظام إسلامي في إيران يضفي طابعاً خاصاً على نوعية التعامل الإيراني مع المحيط الخارجي، مما قد يخلق تضادا مع العالم الذي ينظر إلى الدين على انه خيار فردي، وكذلك الدول التي يقطنها المسلمون وتحكمها أنظمة ملكية وتدار شؤونها بالقوة (سريع القلم، 2006).

وشهدت إيران تحوّلا في سياستها الخارجية منذ قيام الثورة الشيعية عام 1979 م، ومع ذلك فقد ظل هاجس الهيمنة والنفوذ في المنطقة هو المسيطر على تلك السياسات بالرغم من تقارب العلاقات الإيرانية العربية في بعض مراحلها إلا أنها لا تزال قائمة على الشك والتوجس نتيجة للآثار المباشرة للسياسات الإيرانية التي انعكست على أمن الخليج ودول المنطقة في ظل إصرارها على إن تصبح القوة المهيمنة على المنطقة من خلال تطوير قدراتها النووية وتدخلها المباشر في شؤون بعض الدول العربية ودعمها للحركات الراديكالية.

ومن هنا تهدف السياسة الإيرانية في المنطقة العربية إلى ما يلي:

أولاً: التأكيد على دور إيران الإقليمي وضرورة احتسابها في المعادلة السياسية الإقليمية – الأسيوية والخليجية والعربية. وفي هذا الإطار تطرق الرئيس السابق رفسنجاني إلى إبراز

دور إيران عندما أعلن عن مبادرته في استعداد بلاده للتوسط بين أمريكا والعراق وذلك بتاريخ 3 فبراير 1991 والتي رفضتها إدارة البيت الأبيض بعدها بيوم واحد، كما ان احتجاج إيران المتكرر على إعلان دمشق يدخل في إطار هذه الإستراتيجية وخاصة وإنها قد حصلت على عدة تعهدات دولية متعددة من الولايات المتحدة على أنها سوف تشارك في الترتيبات الأمنية الإقليمية في فترة ما بعد حرب الخليج الثانية (محمَّد، 2003).

ولأجل ضمان دور إقليمي في منطقة هامة في الإستراتيجيات العالمية بسبب مواردها من الطاقة، وفي غياب زمن السقف الدولي الذي يمكن ان تستظل به الطموحات الإيرانية، فقد هندس صنَّاع القرار في إيران هرماً من الإمكانات والقدرات الذاتية مع وضع الاعتبارات الجغرافية والسياسية والعسكرية في بناء استراتيجي متكامل، ويفرق المشروع الإيراني الإستراتيجي تجاه المنطقة العربية، المترابطة لغوياً وثقافياً ودينياً وتاريخياً وحضارياً، بين تكتيكاته في منطقة الخليج وسياساته في منطقة الشرق العربي ضماناً لتعظيم الحضور الإيراني في كامل المنطقة (اللباد، 2007).

وتسعى إيران دوماً إلى أن يكون لها دور إقليمي في منطقة الخليج العربي، لما يضيفه مثل هذا الدور من أهمية فائقة على مكانتها الدولية؛ لذا أصبح الخليج يحتل الدائرة الأولى في اهتمامات الساسة الإيرانيين على مدى حقب سياسية عديدة، ومنها العهد الحالي، وعندما تضيق ساحة اللعب الخليجية إمام إيران، فأنها تحاول إن تذهب شمالا إلى الجمهوريات الإسلامية الجديدة، أو شرقاً إلى حيث أفغانستان أو باكستان أو غرباً نحو إفريقيا العربية أو الشرقية، ولكن إي حركة إيرانية في أي اتجاه من هذه الاتجاهات ما هي في واقع الحال كورقة ضاغطة وبديل مؤثر، مؤقت 'للعودة ثانية او بقوة إلى ميدان الحركة الأساسية لها، ويعنى بها الخليج العربي، فقد وقفت إيران تاريخياً ضد النظام الإقليمي العربي، وهي تعمل على تقويضه؛ لأنه يتقاطع مع مصالحها وطموحاتها، فإذا كانت إيران قد احتلت طنب الكبرى والصغرى وأبو موسى التابعة لدولة الإمارات، فإنها لم تكف عن ادعاءاتها الإقليمية فهي تسعى للقيام بدور مهيمن في الخليج العربي، وتسعى لاستعادة

نفوذها ودورها الإمبراطوري ودائرة الاهتمامات الإيرانية تنصب على الخليج العربي فهي تردد دائما مسؤولية امن الخليج هي مسؤولية دولية (حسن، 2010).

ثانياً: جعل إيران المرجعية الروحية للشيعة : طالما نظرت إيران إلى نفسها باعتبارها العاصمة السياسية للشيعة في العالم لكنها لم تشكل يوماً مرجعية روحية لا خلاف عليها إذ بقيت عقدة النجف تسيطر على طموحات الإيرانيين وسلوكياتهم يضاف إلى ذلك ما تمثله الكوفة من رمز عقائدي لكونها عاصمة الخلاص التي سيتخذها الإمام المنتظر منطلقاً بحسب المعتقد الشيعي وهذا ما يجعل المركز يبتعد عن القلب الإيراني. من هنا السعي لربط حيثية المكان الروحي – النجف حالياً والكوفة عقائدياً بالقرار السياسي لطهران (الرشيدي، 2008).

ولذلك اعتمدت إيران منذ قيام الثورة على إيديولوجية عابرة للحدود، واعتبرت نفسها وصية على الشيعة في كل مكان، وبالتالي أصبحت قبلة الشيعة في العالم، واستطاعت توظيف الورقة الشيعة وخاصة في دول الخليج العربي كلما استدعى الأمر ذلك، الأمر الذي جعل من دعم إيران للشيعة وسياسة التشيع التي انتهجتها في المنطقة إحدى أهم القضايا التي شكلت عائقاً مع العرب، وزاد من حدة هذه المشكلة وتأثيراتها الاحتلال الأمريكي للعراق وسيطرة الشيعة على السلطة فيه، وما تقدمه إيران لهذه الطائفة من دعم ورعاية وتأثيرها الواضح في السياسة العراقية، مستغلة تقاطع مصالحها مع الولايات المتحدة الأمريكية في هذا الصدد لاسيما بعد إحداث 11 سبتمبر 2001 وما لحق بالأخيرة من إضرار جراء الإعمال التي قامت بها بعض الجماعات المحسوبة على السنة (الزهيري، 2008).

ثالثاً: العامل الاقتصادي: يعتبر العامل الاقتصادي من أهم العوامل الدافعة لاتجاهات المخرجات السياسية. هذه الحقيقة لا يمكن إغفالها وتجاهلها عند مناقشة سياسة أي دولة مهما كانت طبيعتها وواقعها. وإيران ليست استثناء من هذه القاعدة، حيث يلعب الاقتصاد دورا حيويا في الحياة السياسية الإيرانية، خاصة وبعد إن تعرضت إيران للحرب التي دامت ثماني سنوات والتي جاءت بمشاكل اقتصادية من كل حد وصوب لتؤثر في الواقع

السياسي بعد الحرب بشكل درامي كبير، الأمر الذي فرض على الواقع السياسي الداخلي ضرورة حدوث نقلة نوعية في السياسة الإيرانية، خاصة مع وصول خاتمي إلى السلطة وتبني دبلوماسية انفتاحية مع دول العالم، والذي قد أولى أهمية خاصة بدول الخليج وجمهورية مصر العربية وذلك لعلمه المسبق بأن مفتاح العالم العربي يقع في هذين الطرفين (محمَّد، 2003).

فقد تمكنت إيران من الفصل بين خلافها السياسي مع بعض الدول العربية وبين علاقاتها الاقتصادية مع تلك الدول، وقد تحقق هذا نتيجة مجموعة من العوامل منها العمالة الإيرانية في الخارج والتغلغل الإيراني في بعض الاقتصاديات العربية وارتفاع حجم المبادلات الجارية بين إيران وعدد من الدول العربية، وليس أوضح مثال على ذلك من نموذج العلاقات الإيرانية – الإماراتية في فصلها بين ما هو سياسي وما هو اقتصادي (مسعد، 2009).

يرى الدكتور جواد منصوري أهداف السياسية الخارجية الإيرانية ما يلي:

1- إقامة علاقات مع جميع الدول.

2- تنمية هذه العلاقات.

3- تدعيم هذه العلاقات.

4- العمل على إيجاد الوحدة بين الأمم الإسلامية في العالم.

5- حماية استقلال الدولة وسلامة أراضيها.

6- الدعوة للإسلام وفضح ماهية الاستكبار العالمي.

7- الدفاع عن أراضي المسلمين ومصالحهم (ايزدي، 2000).

ويعتقد الدكتور جواد لاريجاني ان أهداف السياسية الخارجية الإيرانية لا تخرج عن أمرين:

أ- تصدير الثورة.

ب- تأمين الاحتياجات الداخلية لأم القرى (أي تلبية الاحتياجات الإيرانية).

وتتمثل التوجهات الإيرانية في المنطقة العربية في:

أ- استمرار احتلال الجزر الإماراتية الثلاث

يُعدُّ النزاع بين دولة الإمارات العربية وجمهورية إيران الإسلامية حول الجزر الثلاث (أبو موسى، وطنب الكبرى، وطنب الصغرى) التي احتلتها إيران بعد جلاء القوات البريطانية عام 1971محددا رئيسيا للعلاقات بين الدولتين وبؤرة للتوتر قي المنطقة كون إيران ترفض حتى الآن مناقشة هذا الموضوع، فقد عرضت أبو ظبي على طهران إجراء مباحثات بشأن هذه القضية قوبل بالرفض الإيراني، وقدم مجلس التعاون الخليجي مقترحا بإحالة النزاع إلى محكمة العدل الدولية رفض أيضاً وباءت كافة المحاولات لحل المشكلة سلميا بالفشل (الزهيري، 2008)

ولما كان الانطباع في دوائر عربية عديدة في بداية الثورة الإيرانية بأن طابعها الإسلامي سوف يساعد على حل بعض المشكلات الإقليمية مع جارتها العربية وبصفة خاصة مشكلة الجزر العربية المعلقة بينها وبين الإمارات العربية المتحدة، بعبارة أخرى شعر العرب بأن الثورة الشيعية أسلوب مثالي إلى مثل ذلك الإطار الإسلامي العام الذي تزول فيه خصوصية الإقليم والحدود السياسية على النحو الذي قد يساعد على التوصل إلى حلول لمثل تلك المشكلات الإقليمية، لكن الثورة الإيرانية لم تدع مجالا للشك في إن طابعها الإسلامي ليس مسوغا لتغيير موقفها في قضايا تعتبرها منطوية على مصالح إيرانية وطنية حيوية، ورثت الثورة الإيرانية عن الشاه ذات الموقف من قضية الجزر العربية (العيدروس، 2002)

وبالرغم من موجة التفاؤل العربي التي سادت مع وصول خاتمي للرئاسة وفوز الإصلاحيين في الانتخابات التشريعية في فبراير 2000 بشأن حل قضية الجزر ألا إن القضية ازدادت تعقيدا عندما رفضت إيران التعاون مع اللجنة الثلاثية التي شكلها مجلس التعاون الخليجي عام 1999 والتي تضم كل من قطر والسعودية وعمان لبحث قضية الجزر مع إيران. وقد عكست تصريحات المسؤولين الإيرانيين طوال الأعوام السابقة كما هو معتاد ثبات الموقف الإيراني، كان ابرز هذه التصريحات هو تصريح المتحدث الرسمي

باسم الخارجية الإيرانية بأنَّ الجزر الثلاث جزء لا يتجزأ من الأراضي الإيرانية (حسن، 2004)

وبقيت الجزر العربية المحتلة رغم السياسة الإيرانية الداعية للاعتدال دون معالجة ولم تلقى هذه القضية أي اهتمام من الحكومات الإيرانية المتعاقبة، التي ان هذا الاحتلال أمر واقع وانه مكسب لإيران بل ان تلك الحكومات تبنت نفس الادعاءات التي أطلقها الشاه ومضت على نهجه في تحويل البنية السكانية والطبيعية للجزر العربية الثلاث بما يخالف ما كان متوقعا من الثورة الشيعية تجاه ما ارتكبه الشاه من مظالم وعدوانه الغاشم على جيرانه، بل إنه زيادة على ذلك العدوان حولت الحكومات الإيرانية المتعاقبة تلك الجزر العربية إلى معسكرات للجيش تضم المطارات والمؤانى البحرية وانحصرت الردود الإيرانية على الدعوات السلمية للإمارات العربية وللأشقاء العرب وللمحبين للسلام في العالم، بالموافقة المشروطة للتفاوض الثنائي مع الإمارات العربية باستبعاد بحث قضية الاحتلال الشاهنشاهي لجزيرتي طنب الكبرى والصغرى، والاقتصار في التباحث على مذكرة التفاهم حول جزيرة أبو موسى فقط، تلك المذكرة التي أجهضتها التجاوزات الإيرانية المتوالية ابتداء من عملية التطهير العرقي بمقايضة سكان الجزيرة العرب ودفعهم إلى الهجرة خارج الجزيرة وانتهاء بعملية الضم الفعلي للجزيرة لتكون خاضعة للحكم الإداري الإيراني، وما القيام بمناورات عسكرية واسعة شملت الجزر العربية الثلاث وتعدت على المياه الإقليمية للإمارات العربية إلا دليل واضح أمام العالم عن سلوكيات إيران تجاه قضية الجزر العربية الثلاث (العيدروس، 2002)

وفيما يتعلق بالعلاقات الإماراتية وما تحتله من أهمية خاصة في علاقات إيران الخليجية في ظل الخلاف القائم بين البلدين حول الجزر (طنب الكبرى والصغرى وجزيرة أبو موسى) فلم تشهد أي جديد او انفراج حقيقي إذ لم يحدث تغير في الموقف الإيراني، خاصة في ظل أهدار إيران فرصة زيارة وزير الخارجية ألإمارتي لطهران، وهي الخطوة الأولى التي اعتبرها البعض مؤشرا على حسن النيات الإماراتية (محمَّد، 2003).

ب- التمدد الشيعي في المنطقة العربية

على الرغم من إن تعقب الدور الإيراني في دعم العناصر الشيعية أو نشر المذهب الشيعي في بلدان العالم السني، والعربي منه خاصة، ينطوي تحت هاجس ما أطلق علية البعض الهلال الشيعي، وما سيتبعه من نفوذ سياسي إيراني مرتبط بالبعد المذهبي من مثل هذا المحور إلا إن هذا الدور قائم فعلاً، ويشكل ما يمكن اعتباره احد المحاور التي تخضع للإغراض السياسية والقومية.

ولقد ارتبط بروز الشيعة كقوة سياسية بحركة التحول نحو الإسلام السياسي في المجتمعات العربية بعد نكسة 1967، وتراجع التيار القومي العربي، وبحدوث الثورة الشيعية في إيران وقيام نظام إسلامي يعتمد على ولاية الفقيه، واتجاهه إلى ما يعرف بتصدير الثورة إلى المجتمعات الأخرى، بدا بدول الجوار العربية، خاصة بعد ما حاول النظام الإيراني الجديد ان يمد نطاق ولايته الدينية على الشيعة في كل إرجاء العالم الإسلامي (أبو عامود، 2007).

ج- إيديولوجية الثورة الإيرانية وأهدافها

نرى في كافة الثورات البارزة في التاريخ الإنساني أن كل ثورة احتوت على اتجاهين فيما يخص نشر أفكارها خارج الحدود، وهما:

1- اتجاه بناء الدولة النموذج من خلال محاولة الوصول ببناء الدولة الى مرحلة الكمال من وجهة نظر إيديولوجية الثورة بما يجذب تأييد شعوب او قوى محيطة تكون مشاركة في خصائص معينة مع شعب الدولة الذي قامت به الثورة.

2- اتجاه تصدير الثورة وهو يناصر فكرة دور خارجي فعال للنظام الثوري في مساندة قوى تتبنى نفس أفكاره. وإحدى حجج هذا الاتجاه هي أفضل وسائل الدفاع هي الهجوم، فعندئذ يعتبر الدور الخارجي الفعال والمتدخل في شؤون الدول الأخرى إجراءا وقائيا يخدم كمقدمة لاحتواء أي هجوم على الثورة من القوى الإقليمية والدولية التي تعتبرها هذه الثورة معادية لها، والحالة الإيرانية ليست استثناء من هذه القاعدة، بل إن كون

الثورة الإيرانية رفعت شعارات إسلامية أعطت مبررا إضافيا لأنصار الاتجاه الثاني (عبد الناصر، 1997).

وأن إيديولوجية الثورة الشيعية في إيران لم تأتِ من فراغ ولا تكونت بفعل العوامل الداخلية والخارجية التي كانت تعيشها إيران نفسها، بل لها منطقاتها التاريخية وأسسها الدينية منذ وفاة الرسول محمَّد ﷺ مروراً بصراعات المسلمين على الخلافة وصولا إلى الغيبة الكبرى للإمام المهدي المنتظر وما تلا ذلك من استحداث نظرية ولاية الفقيه التي كرسها ومارسها نظريا الإمام الخميني (شحادة، 2011)

ومنذ بداية انتصار الثورة الإيرانية عام 1979 طالب التيار الداعي لتصدير الثورة باعتبار تصدير الثورة إحدى سبل حمايتها في الداخل، وبعدم الاكتفاء بالدعاية للنموذج الإيراني بل بتقديم مساعدات ودعم القوى السياسية خارج إيران، وخاصة القوى الراديكالية المعادية للنظام القائمة في العالم الإسلامي لإنشاء حكومات على الخط الإيراني، واعتبر الإمام الخميني إنشاء الحكومات الإسلامية في إيران مجرد خطوة أولى تجاه الدولة العالمية، كما حث إيران بعد الثورة على دعم المستضعفين "وحركات التحرير عبر العالم ورفض الخميني الإقرار بالحدود الجغرافية فيما بين الدول، واعترف فقط بما اسماه بالحدود الإيديولوجية، وأكد إن خلاصة البشرية تكمن في تطبيق قوانين الله والشريعة (عبد الناصر، 1997).

فالإمام الخميني الذي يعتبر من أكثر فقهاء الشيعة تعمقا في نظرية "ولاية الفقيه" وباعتباره أول من مارسها فعليا فيقول :"وإذا نهض بأمر تشكيل الحكومة فقيه حاكم عادل، فأنه يلي من أمور المجتمع ما كان يليه النبي ﷺ منهم، ووجب على الناس أن يسمعوا له وان يطيعوه...، ولا ينبغي أن يساء فهم ما تقدم، فيتصور احد إن أهلية الفقيه للولاية ترفعه إلى منزلة النبوة أو إلى منزلة الأئمة. فالولاية تعني حكومة الناس، وإدارة الدولة، وتنفيذ أحكام الشرع، وهذه مهمة شاقة، ينوء بها من هو أهل لها من غير إن ترفعه فوق مستوى البشر، بذلك فأن الإمام الخميني صاحب نظرية "ولاية الفقيه "يكون قد وظف النظرية الشيعية التقليدية في الإمامة، لمصلحة إقامة حكومة الفقيه والتي يعتبرها إنها الحكومة

المهيأة لإدارة شؤون المسلمين في ظل استمرارية غيبة "المهدي"، ما يعتبرها أنها تستطيع أن تحقق بعض العدالة بانتظار إن يعود صاحب الزمان لتحقيق العدالة المطلقة والحرية المطلقة، بذلك فأن الأمام الخميني يضع قيما ثورية وأهدافا تقدمية في وعاء قديم ومحافظ (شحادة، 2011)

وقد انعكست هذه الآراء في الدستور الإيراني، فقد حددت ديباجة الدستور الإيراني ضمن أهداف الجمهورية الإسلامية – السعي مع الحركات الإسلامية والجماهيرية الأخرى لبناء الأمة العالمية، إنقاذ المحرومين في كل مكان في الأرض. ما أكدت المادة الثالثة من الدستور الداعم المطلق لمستضعفي العالم كهدف من أهداف الجمهورية الإسلامية، أشارت المادة 154الى التزام إيران العمل على إقامة حكومة الحق والعدل في إرجاء الأرض، حماية الكفاح الشرعي للمستضعفين ضد المستكبرين في أي مكان في العالم (عبد الناصر، 1997).

ويمكن تلخيص الأهداف التي أراد الإيرانيون لثورتهم سلوكها كالتالي:

1- قامة حكومة إسلامية تستند إلى مبدأ ولاية الفقيه) الذي أعطاه الخميني بعداً سياسياً ودينياً مطلقاً، والفقيه في الحكومة تمثل ظل الإمام المنتظر على الأرض.
2- الإطاحة ببقية الحكومات الإسلامية الراهنة وتشكيل حكومة إسلامية واحدة.
3- فتتاح وغزو البلدان إذ لابد من أزلة جميع الحكومات الرجعية ونشر الشريعة الإسلامية في إنحاء العالم كافة.
4- العمل على بناء دعائم حكومة العدل الإسلامي في إنحاء العالم كافة، ويتم ذلك بحد السيف، لذلك فأن مجيء وقف أطلاق النار بعد منتصف 1988 إنما جاء لا رغبة في السلام من جانب إيران، وإنما بحكم الظرف العصيب الذي واجهته إيران خصوصاً في جانبها العسكري في الأيام الأخيرة من الحرب، وهو الذي اجبرها على القبول مرغمة كما وصفها دجالهم بأن ذلك القرار قرار وقف إطلاق النار كان أصعب من تجرع كأس السم، ذلك دليل قاطع على النوايا الحقيقية للنظام الإيراني تجاه الحرب والسلام وتجاه التعامل الإيراني عموما (البزار، 2003).

الفصل الخامس

الموقف الروسي الإيراني اتجاه الثورة اليمنية والثورة السورية

1.5 الموقف الإيراني من الثورة اليمنية

أدخلت موجة تظاهرات 2011 المؤيدة للديمقراطية والمعادية للأنظمة، المعروفة بالربيع العربيّ، هواجس جديدة لكل من إيران وجعلتها تأخذ بعين الاعتبار ضمن إطار عمل أولياتها الإقليميَّة، وتسعى إيران لتوسيع قوتها في الخليج، فالتحليل للتوجه الإيرانيّ يستند على سياسة إيران التاريخية المعادية للعرب في العديد من أهدافها، حيث تأتي درجة العداء لهم حسب شدة الموقف المطلوب، وتبعاً للموروث الثقافي والاجتماعي في بعض الدول العَرَبِيّة. بل أكثر من ذلك، ينظر أصحاب هذا التوجه لإيران على اعتبارها دولة قومية فارسية، تستند على المذهب الشيعي فضلاً عن أنها ثورية، تسعى مدفوعة بمعتقداتها هذه للسعي إلى الهيمنة على العرب في الخليج العَرَبِيّ بل وعلى المنطقة العَرَبِيّة بأكملها، يستند هؤلاء الكتَّاب في هذا الطرح على ممارسات إيران الفعلية في الشأن العَرَبِيّ منها تدخلها في كل من العراق، ولبنان، وبعض حركات المقاومة الفلسطينية مثل حركة حماس، وفي السودان والأردن وغيره (سعيد، 2006).

وإيران تتحرك وفقاً لعقيدتها المذهبية والقومية، وتؤمن بحتمية قيام حكومة عالمية إسلامية عاجلا أم آجلا، وتعتقد أنها ستقودها هي ذاتها وفقاً لعقيدتها المذهبية الشِّيعِيَّة. وأما في الجانب الآخر من التصور الإيرانيّ فهو يستند على بعد قومي سياسي وأمني، وينطلق من رفض إيران لمشروع الشرق الأوسط الكبير الذي تطرحه وتتبناه الولايات المتحدة الأَمْرِيكيّة خاصة بعد احتلالها للعراق، علاوة على شعورها بالقلق الأمني نتيجة لمحاصرتها بقوات أجنبية في العراق وأفغانستان والخليج وآسيا الوسطى، ناهيك عن امتلاك بعض دول المنطقة المحيطة بها لأسلحة نَوويّة. إن تلك المعتقدات دفعت بالقيادة الإيرانيّة لبناء سياسة تبعتها بسلوك سياسي ربما يكون بعيداً عن الحقيقة؛ ممَّا أبعدها عن

المشاركة الجماعية في بناء نظام أمن خاص للمنطقة يقوم على المشاركة الجماعية مع باقي دول المنطقة (الصمادي وبني ملحم، 2009).

في الوقت الذي اتفقت فيه جميع ألاطراف الإيرانية على تأييد الثورات الشعبية العربية في تونس ومصر وليبيا، اختلفت آلاراء بين إيران الرسمية وتيار المحافظين من جهة، والتيار الاصلاحي من جهة ألاخرى، حول توصيف منطلقات هذه الثورات وأسبابها، ونتائجها المحتملة، وتداعياتها على الوضع الإيراني (ظريف، 2015).

بينما يؤدي التناحر الطائفي إلى استقطاب مذهبي يقسِّم منطقة الشرق الأوسط بناء على حدود دموية، يعود على المستوي الإستراتيجي بالمنطقة إلى قطبية القوة (Polarization) ، ومن نافل القول: إنَّ القطبية على أُسس مذهبية تؤدي إلى تزايد الصراع حدةً واتساعًا؛ إذ تصبح خطوط التقسيم واضحة ويجري تخوين من لا يلتزم بهذه الخطوط في داخل أيٍّ من القطبين، وتكون العلاقة بينهما صراعية على المستويين الخطابي والعملي. هكذا تنظر إيران إلى جعْل الشرق الأوسط مقسمًا إلى قطبين على أُسس طائفية باعتباره أحد الأدوات المستخدمة لإضعاف دورها الإقليمي. من هذا المنظور، وكإطارٍ تحليلي، يمكن اعتبار محاولة الحدِّ من تقسيم الشرق الأوسط إلى قطبين طائفيين والعمل على تشييد موازنة تشمل أكثر من قطبين، هي استراتيجية إيران الإقليمية الشاملة التي تغطي اليمن أيضًا (سعد الدين، 2016).

ومن هذا المنطلق، تُمثِّل إمكانية تحوُّل اليمن من دولة على حاشية التطورات الإقليمية إلى دولة تؤثِّر بثقلها الإستراتيجي على التوازنات الإقليمية، ربحًا استراتيجيًّا لإيران. لذلك وبغضِّ النظر عن من يحكم اليمن، فإن نهوض اليمن المستقل ذي القوة الصاعدة يُريح إيران ولكنه يؤرِّق السعودية. النظرة ذاتها كانت، وما زالت، مطروحة في طهران بالإضافة إلى ذلك، فإن إيران تحاول جاهدة بناء علاقات وطيدة مع الدول العربية التي تمتلك إمكانيات التحول إلى قوي إقليمية. ولهذا الأمر أسباب من أهمها: أن هذا المنحي سيصب في صالحها عند إعادة رسم وترتيب موازين القوى على المستوى

الإقليمي، كما أنه سيمنع السعودية وإسرائيل من بناء تحالفات وجبهات إقليمية لمواجهة إيران (ظريف، 2016).

وخلافًا لما يُثار حول تطلعات طهران التوسعية في المنطقة، تعلم إيران حدود القوة اليمنية. بعبارة أخرى، لا يوجد في اليمن ما يُثير طمع إيران أو أية دولة أخرى للاستيلاء عليه. كما أن التجربة التاريخية تلخص لنا واقع أن اليمن عصي على كل من يُحاول الاستيلاء عليه؛ فقد حاول ذلك العثمانيون والمصريون والسعوديون مرات عدَّة ولم يُفلحوا. وإن افترضنا عقلانية السلوك الإستراتيجي للاعب الإيراني نظرًا لمعارضته حقن الأزمات الوطنية بأجندة إقليمية –كما جرى في سوريا والعراق وفي الحرب على اليمن– فإن أي توجه لبسط السيطرة على اليمن سيكون غير واقعي وغير عقلاني (عدنان، 2014).

وهناك الكثير من الدلائل التي تشير إلى دعم إيران للحركة الحوثية في اليمن، منها (سعد الدين، 2016):

أ– العلاقات القوية التي تربط بين الثورة الإيرانيّة والعاسلة الحوثية التي ازدادت عقب الإقامة القشرية لـ "بدر الدين الحوثي" في طهران في قم، بعد خلافة مع علماء المذهب الزيدي حول قصر الإمامة في البطينين الهاشميين " الحسن والحسين" دون غيرهما، وهو ما كان يعتقد بصحته مقابل اجتهاد آخرين رأوا أن الزمن قد تجاوز هذه المسألة، وذلك تفاديا للحرج مع حكام صنعاء الجمهوريين، ولم يعد إلى اليمن إلا عقب قيام الوحدة اليمنية، بعد وساطة عدد من علماء الزيدية لدى الرئيس اليمني.

ب– ما أثير عن زيارات قام بها (حوثيين) إلى إيران بهدف التنظيم والتدريب، ناهيك عن الزيارات السرية لخبراء عسكريين إيرانيين، تضمنت لقاءات سرية مع جماعات مرتبطة باتحاد الشباب المؤمن، ناهيك عن الدعم الإعلامي الإيرانيّ الواضح، خاصة من جانب وسائل الإعلام المحسوبة على تيار مرشد الثورة.

ج– تجمع المئات من علماء الدين في إيران أمام السفارة اليمنية، في طهران إبان الجولة الثالثة بين الحكومة والحوثيين في أواخر عام 2005 للتعبير عن احتجاجهم على ما أسموه بالمجازر التي ترتكب ضد الشيعة في اليمن، مطالبين بطرد السفير اليمني من

طهران، وتغير اسم الشارع الذي تقع فيه السفارة اليمنية إلى اسم الحوثي (طاهر، 2009).

وبشكل عام، إن نظرة إيران الإستراتيجية لليمن هي جزء من رؤيتها لمنطقة الشرق الأوسط، والرؤية هذه يمكن تفكيكها إلى أربعة أصول محورية، هي (خير الله، 2015):

أولًا: أرجحية الحلول الوطنية على الحلول المفروضة إقليميًّا أو دوليًّا لحل الأزمات الوطنية في الشرق الأوسط ومنها ثورة اليمن.

ثانيًا: معارضة التدخل الأجنبي لصالح أجندة أية قوة إقليمية ومنها الدول الداخلة في رهانات الثورة اليمنية باعتباره أمرًا يزيد المشاكل تعقيدًا.

ثالثًا: محاولة مساعدة اليمنيين للتوصل إلى حل وسط دون فرض أجندة خارجية عليهم.

رابعًا: العمل على إنهاء الصراع باعتباره بابًا لجرِّ المنطقة إلى مواجهات أكبر وأعمق.

وتطور موقف إيران من ثورة الشعب اليمني وفقًا لرؤيتها سالفة الذكر وسلوكها الإستراتيجي المبني على هذه الرؤية. ويمكن تلخيص تطور الموقف الإيراني في أربع مراحل نبعت من تطورات الثورة والتغييرات المحيطة بها من محاولات تغيير مسارها أو احتوائها (مجدي، 2016):

المرحلة الأولى: تمثَّلت بمناصرة إيران السياسية والإعلامية للثورة اليمنية ضد الحكم الفردي لعلي عبد الله صالح، واستمرت هذه المناصرة حتي بلورت السعودية أهدافها اليمنية في إطار "مبادرة مجلس التعاون لحل أزمة اليمن". في هذه الفترة كانت إيران تنظر إلى ما يجري في اليمن على أنه امتداد لثورات تونس ومصر، وكانت تري في سقوط صالح المتحالف مع السعودية والتابع للولايات المتحدة، تطورًا استراتيجيًّا باتجاه زيادة استقلال اليمن وابتعاده عن لعب دور التابع.

المرحلة الثانية: بدأت مع المبادرة السعودية في إطار مجلس التعاون؛ فقد تحفَّظت إيران على المبادرة باعتبارها محاولة تسويق للمشروع السعودي على حساب الثورة اليمنية وإخراج الشعب اليمني من المعادلة؛ أي إن حديث المبادرة، وفق رؤية طهران، كان لاحتواء الثورة اليمنية. وإذا أخذنا بالتعويل الإيراني على سقوط حلفاء «دول الاعتدال» المتحالفة مع

الغرب طريقًا لرسم الحلول وإدارة الأزمات والقضايا الإقليمية إقليميًّا، لأمكن تفهّم الموقف الإيراني من المبادرة السعودية بدقة أكبر.

المرحلة الثالثة: وبدأت بمحاولة تفتيت قوة الحركات والقوي الوطنية البعيدة عن النفوذ السعودي والغربي كأنصار الله والقوي ذات الأجندة المستقلة كالحراك الجنوبي. وكان خيار الحركتين متمثلًا بقيام فيدرالية من إقليمين: أحدهما جنوبي والثاني شمالي، بينما رجَّحت اللجنة المكلَّفة بوضع تعداد وحدود الأقاليم خيار الستة أقاليم (تحت ضغطٍ سعودي وفق الرؤية الإيرانية). كما اغتيل مندوبا أنصار الله في الحوار الوطني وفُرضت حربٌ سابعة على الجماعة بدأت من دماج وأدَّت –خلافًا لما ارتآه واضعوها– إلى صعود قوة أنصار الله بشكل غير مسبوق. كل ذلك أدَّي إلى دخول موقف إيران إلى مرحلته الثالثة المتمثلة بدعم التحركات المبنية على استقلال القرار اليمني من الإرادة السعودية.

ومع ازدياد قوة أنصار الله اتساعًا في أرجاء اليمن، بدأ القلق الإستراتيجي يسبغ التحركات السعودية التي روَّجت لتبعية أنصار الله لإيران. بينما يعلم المتتبع لتطورات اليمن أن العلاقات بين الطرفين لم تكن يومًا مبنيَّة على التبعية. وهناك فرق واضح بين التبعية والتقاء المصالح. أدَّي القلق السعودي الذي تزامن مع صعود نُخب جديدة في الرياض، إلى فرض حرب مدمرة على اليمن بأهداف محددة دون إطار زمني. وقد أدخل العمل العسكري السعودي ضد اليمن الموقف الإيراني مرحلته الرابعة الواضحة في رفضها لهذا "العدوان" والمناصرة للمقاومة اليمنية أمامه؛ فقد شبَّه آية الله خامنئي الحرب السعودية على اليمن بـ"عمل الصهاينة" في غزة، كما اعتبر رئيس الجمهورية، حسن روحاني، أن الخطوة السعودية "خطأ استراتيجي كبير لحكومة مبتدئة تظن أن بإمكانها التأثير في المنطقة عبر القوة"، وطالب وزير الخارجية، محمَّد جواد ظريف، بالوقف الفوري للحرب على اليمن (تيري، 2016).

2.5 الموقف الروسي من الثورة اليمنية

من المعروف أن اليمن الجنوبي كان منطقة النفوذ الوحيدة للاتحاد السوفييتي السابق في شبه الجزيرة العربية، وهو نفوذ تقلص كثيرا بعد الوحدة اليمنية، وإن ظلت روسيا على اتصالاتها بالقوى اليمنية المختلفة، بما فيها نظام الرئيس علي عبدالله صالح، سواء قبل الإطاحة به، أو فيما بعد، ممثلا في نجله أحمد (زيدان، 2013).

وكقوة كبرى تسعى إلى استعادة نفوذها في منطقة جيواستراتيجية تشهد منافسة محمومة على الوجود من قبل قوى دولية عديدة، على رأسها الولايات المتحدة، كما تشهد نشاطا متزايدا للقاعدة، فمن الطبيعي أن تستثمر روسيا علاقاتها بإيران، التي كانت قد أقامت روابط قوية مع بدر الدين الحوثي ونجله حسين، مؤسسي الحركة الحوثية منذ أواخر السبعينيات، خلال وجوده في إيران، وكذلك بصديقها صالح وأنصاره للتواصل مع الحوثيين، وإقامة اتصالات مباشرة معهم، خاصة مع تزايد نفوذهم في الداخل على مدى العامين الماضيين، وتحالفهم مع صالح وأنصاره، وذلك تحت أعين الأمريكيين الذين كانت أولويتهم ملاحقة عناصر القاعدة (بالطائرات بدون طيار) (تيري، 2016).

وتعاظم دور روسيا وحضورها في الشرق الأوسط، منذ بدأ تدخلها العسكري المباشر في سوريا لدعم نظام بشَّار الأسد، وهو التدخل الذي قلب الأوضاع رأسا على عقب، وأعطى الصراع الدائر في هذا البلد، بعدا إقليميا ودوليا أكثر من أي وقت مضى، حيث زاد الحديث مؤخرا، عن الدور الروسي في القضية اليمنية، ليصل حد تجاذب طرفي الصراع (الحكومة الشرعية، والانقلابيين)، لذلك الدور، في محاولة لاستمالة موسكو، التي تمتلك حق النقض "الفيتو"، في مجلس الأمن، وكذا نفوذها القوي في المنطقة، سيما مع قيامها بالتدخل المباشر في سوريا، عسكريا لصالح النظام السوري (سعد الدين، 2016).

وبالرغم من تأكيد الحكومة الروسية أكثر من مرة، على دعم السلطة الشرعية المنتخبة في اليمن، وكذا تأييد واحترام القرارات الدولية الصادرة في هذا الشأن، إلا أن هناك بعض المؤشرات التي تؤكد أن لموسكو حسابات أخرى فيما يخص الأزمة اليمنية، وهي الحسابات التي تفسر إبقاءها الباب مواربا أمام سلطة الانقلابيين في صنعاء، وكذا

أمام السلطة الشرعية الموزعة بين عدن والرياض. والموقف الروسي المتذبذب بين تأييد الشرعية، وإغماض الطرف على إجراءات الانقلابيين في صنعاء، يكشف عن حسابات أخرى، تخضع لها سياسة موسكو إزاء الأزمة اليمنية، وهي الحسابات المرتبطة بشكل متين، بالحرب في سوريا، والصراع الدائر بين الأطراف الفاعلة في الثورة السورية (السيد، 2016).

روسيا تلعب جيدًا بأوراقها وتستفيد من أخطاء الطرف الآخر وتهوره، وإعلان إقلاع القاذفات الروسية من قاعدة إيرانية ثم تعليقها هو تأكيد لحضور روسي كبير في المنطقة، ومؤشر على تحالف إيراني روسي وثيق، وهو ما قد يتمدد نحو دول أخرى وينضم إليه الأتراك، وسيكون له نتائج على الموضوع السوري، وربما يصل اليمن.

والمشكله اليمنية تتَّجه نحو أن تصبح إحدى أوراق اللعب الدولية، ويبدو أن موسكو وجدت في الورقة اليمنية ورقة مقايضة رابحة مع الأطراف اللاعبة في الشأن السوري، ولهذا جاء الفيتو الروسي على رؤية ولد الشيخ المدعومة من التحالف العربي وأمريكا وبريطانيا وقبلها رفض أي تمرير لأي بيان رئاسي من مجلس الأمن يخص اليمن دون أن يتضمن تشكيل حكومة وحدة وطنية أو حلاً سياسيًا شاملاً، ويأتي بيان الخارجية الروسية ليؤكد على دور متزايد لروسيا في الشأن اليمني بما في ذلك التلويح بالتواجد العسكري في المياه الدولية القريبة من الشاطئ اليمني (زين العابدين، 2016).

وترى روسيا أن الحوثيين وأنصار صالح بمنزلة أوراق رابحة في مستقبل العملية السياسية في اليمن، بما قد يعيد لروسيا نفوذها في هذه المنطقة الحيوية. في السياق عاليه، جاءت رؤية روسيا للانقلاب على الشرعية في اليمن، كالآتي:

1. إن ما حدث في اليمن ليس انقلابا من جانب الحوثيين على الشرعية بقدر ما هو مناورة من جانبهم لرفع سقف مطالبهم في إطار العملية السياسية الجارية في البلاد. فالأمر يتعلق بفصيل سياسي له حضور قوي لا يمكن تجاهله، وإنما يجب احتواؤه كشريك في العملية السياسية حفاظا على الاستقرار في اليمن. وهنا، تتلاقي مواقف

قوي دولية عديدة – بما فيها مصر– مع الموقف الروسي من حيث ضرورة احتواء الحركة في العملية السياسية، وتسوية الأزمة سلمياً (السيد، 2016).

2. حفاظاً على مصالحها مع دول الخليج، ورغم رفضها التدخل العسكري، اتخذت موسكو موقفاً متوازناً من الصراع. فمن ناحية، لم تشأ إجهاض قرار مجلس الأمن الدولي رقم 2216، الصادر في 14 أبريل 2015 –وفقا للفصل السابع– بتأكيد دعم الشرعية في اليمن، وإدانة أعمال الحوثيين، وفرض حظر جوي وبحري على البلاد لمنع تزويدهم وأنصار صالح بالسلاح. ومن ناحية أخرى، اهتمت موسكو بالجوانب الإنسانية للنزاع، تماما مثل إيران، وكانت في مقدمة الدول، ومعها أمريكا والصين، ودول أخرى عديدة، التي دعت إلى هدنة إنسانية على أساس أن استمرار الحرب سيقود إلى كارثة إنسانية، ويوفر مناخاً لإرهاب القاعدة للتمدد في اليمن (زين العابدين، 2016).

وبطبيعة الحال، تدرك الأطراف المختلفة المعنية بالثورة اليمنية أن موقع اليمن على باب المندب، والقريب من الصومال الذي يشهد نشاطا لحركة الشباب المتطرفة منذ سنوات، يستوجب التصدي بقوة للإرهاب في هذه المنطقة الحيوية للملاحة العالمية. وعليه توظف روسيا علاقاتها بإيران لخدمة مصالحها الخاصة في اليمن. ومع ذلك، يصعب القول إن موسكو وطهران متفقتان بوضوح على المجالات السياسية التي يمكنهما التعاون الوثيق بشأنها. ففي بعض القضايا، قد تبدو مواقف الجانبين متقاربة، إلا أنها لا تصل إلى حد التطابق. وفي هذا السياق، فإن المتأمل لمسيرة العلاقات بين الجانبين، خلال السنوات العشر الأخيرة، يجد إرثا من الشكوك وعدم الثقة المتبادلة. ولا يبدو ذلك فقط من الموقف الروسي تجاه إيران، ارتباطاً بملفها النووي، على نحو ما أسلفنا، بل وأيضا من السلوك الإيراني أحيانا. ومع ذلك، ثمة عوامل خارجية ستسهم في خلق مساحة للتعاون الروسي – الإيراني في بعض المجالات. غير أن قيام تحالف استراتيجي شامل، أو عسكري مع إيران، لا يزال خارج اهتمام روسيا. وقد أكد ذلك صراحة وزير الخارجية لافروف، في حديث إذاعي في 22 أبريل2015، إذ تقدر موسكو أن مثل هذا التحالف ستكون له

تداعياته السلبية على علاقاتها بدول أخرى، خاصة كلا من إسرائيل ودول مجلس التعاون الخليجي، والتي سعت روسيا إلى تطوير علاقاتها بها، خلال السنوات العشر الأخيرة، سواء كان ثنائيا، أو في إطار منتدي التعاون الروسي – الخليجي (محمَّد، 2014).

كما لا ينبغي تجاهل حقيقة أن تأثير إيران أو حضورها على الأرض في دول، مثل أفغانستان، ولبنان، والعراق، وحتي سوريا، يتجاوز الحضور الروسي. من ناحية أخرى، لم يكن للسياسة الخارجية للاتحاد السوفييتي السابق، ووريثته روسيا، اهتمام يذكر بالاختلافات بين الشيعة والسنة، خاصة أن الأغلبية الساحقة من المسلمين الروس هم من السنة، وهو ما يصعب معه تبني موسكو توجها متعاطفا مع الشيعة، أو مفضلا لها، فتظل مسألة تضحية روسيا ببعض مكاسبها من علاقاتها بإيران أمرا ممكنا، متي كان المقابل هو تحسين علاقاتها بالولايات المتحدة الأمريكية التي تمثل الأولوية في استراتيجية السياسة الخارجية الروسية. وفي هذا السياق، يصر الساسة الروس على أن التوتر الحالي في العلاقات مع واشنطن وحلفائها هو وضع مؤقت، وأنه من المبالغة الحديث عن حرب باردة جديدة، حيث توجد ملفات دولية وإقليمية عديدة تحتاج الى تنسيق روسي – أمريكي وثيق (السيد، 2016).

والقلق الروسي من استمرار العمليات العسكرية في اليمن أوضحته دعوة موسكو إلى هدنة من خلال مجلس الأمن الدولي بهدف مناقشة مسألة إلزام تحالف "عاصفة الحزم" التي تقودها السعودية بتطبيق "وقفات إنسانية" خلال غاراته على اليمن، بحجة تقديم الغوث الإنساني لضحايا الهجمات وإجلاء الأجانب، وهو ما يشير إلى رغبة روسيا في منح الطرف الآخر (الحوثيين) فرصة لالتقاط الأنفاس وإعادة ترتيب صفوفهم حتى لا ينتصر التحالف العشري من الجولة الأولى، وبالتالي يكون هناك متسعا من الوقت للعودة إلى طاولة المفاوضات (السلامي، 2015).

والموقف الروسي الرافض للعمليات العسكرية ينبع من القلق الشديد إزاء التداعيات المحتملة للعملية، وإمكانية خروجها عن نطاق السيطرة، وأن تكون النجاحات الأولى للضربات العربية مجرد تقدم مؤقت يعقبه صراع إقليمي ممتد تتورط فيه أطراف أخرى

على نحو مباشر، أو غير مباشر، ليتحول الصراع إلى حرب إقليمية تهدد المصالح الروسية وتضعها أمام خيارات صعبة. ويحكم هذا الموقف عدة محددات رئيسية:

أولاً: التخوف من أن تُسهم العمليات العسكرية في تغيير موازين القوى بالمنطقة عبر إضعاف حلفائها لصالح حلفاء أمريكا المتمثلين في دول الخليج، وهو ما سيتبعه بالضرورة تغييرات جذرية في عدة ملفات أهمها الملف السوري التي تدعمه موسكو بكل قوة. وبالتالي فإن اتساع نطاق العمليات العسكرية وتحولها إلى حرب إقليمية قد تمتد إلى سوريا، سيضع روسيا في مواجهة غير مباشرة مع دول الخليج، ما سيضر حتما بمصالحها الهامة في المنطقة (علوي، 2016).

ثانياً: تحاول روسيا دائما العمل على تثبيت أقدامها في منطقة الشرق الأوسط، وخلق علاقات قوية مع دول المنطقة من أجل حماية مصالحها وعلاقاتها التجارية وفتح أسواق جديدة لصادراتها، خصوصا في ظل توتر العلاقات الروسية مع الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية، بسبب أزمة أوكرانيا الأخيرة وتعارض المواقف حول العديد من القضايا، وتكرار فرض العقوبات من الاتحاد الأوروبي على الصادرات الروسية خصوصا الغاز الروسي، وبالتالي فإن عدم استقرار الشرق الأوسط يفقد موسكو شريكا تجاريا مهما (النعمان، 2016).

ثالثاً: نجاح التحالف العشري المدعوم أمريكيا في اليمن يعزِّز من الوجود الأمريكي في المنطقة (الغريم التقليدي لروسيا)، وهو ما يعني أن المنطقة مرشحة لأن تكون ساحة لحرب باردة جديدة بين موسكو وواشنطن، الأمر الذي يدفع روسيا باستمرار لتعزيز تواجدها وعلاقاتها مع الدول العربية بعيدا عن الهيمنة الأمريكية. حيث ترى روسيا أن المستفيد الأول من عدم الاستقرار فى المنطقة هو الولايات المتحدة، التي تسعى إلى إحكام قبضتها على المنطقة ووضع حد للشراكة العربية المتنامية مع القوى الآسيوية، وفى مقدمتها روسيا، وذلك من خلال إعادة رسم خريطة الشرق الأوسط جغرافياً وسياسياً، وإضعاف القوى الإقليمية المهمة العربية وغير العربية الكبرى (هلال، 2015).

رابعاً: التخوف من تحول الصراع إلى سني – شيعي، فبحسب الرؤية الروسية فإن نجاح عاصفة الحزم في هزيمة الحوثيين سيجعل الكفة تميل لصالح التنظيمات السنية المتطرفة مثل القاعدة في اليمن وداعش في سوريا وجماعة الإخوان، التي أعلنت دعمها للتحالف الذي تقوده السعودية، لاسيّما وأن روسيا لديها تجربة سيئة مع التنظيمات الجهادية في الشيشان والبوسنة والهرسك، التي كثيرا ما أثارت والاضطرابات والقلاقل في روسيا (السيد، 2016).

خامساً: نجاح التحالف العربي في اليمن قد يؤدي إلى تكرار العمليات العسكرية الجوية والبرية في دول أخرى مثل سوريا وليبيا، وهو ما تعارضه روسيا بشدة والتي تفضل دائما اللجوء إلى الحلول السياسية بعيدا عن العمليات العسكرية التي عادة لا تتم إلا بضوء أخضر من الولايات المتحدة الأمريكية والقوى الغربية (السلامي، 2015).

3.5 الموقف الإيراني من الثورة السورية

تقوم إيران بلعب دور كبير فى الثورة السورية ، فهى الداعم الأول والأكبر للنظام السوري ضد المعارضة، ولم يأتي ذلك الدعم من فراغ وإنما نتيجة لعلاقات قديمة بين الدولتين، بالإضافة للعديد من المصالح الإيرانية التى تسعى إيران إلى الحفاظ عليها أو تحقيق المزيد والمزيد منها فى إطار محاولاتها لأخذ الزعامة والهيمنة في المنطقة العربية.

أولاً: جذور العلاقات السورية – الإيرانية

العلاقات السورية الإيرانية لايمكن ارجاعها فقط ألى مابعد الثورة الإيرانية والتي تطورت معها نظرة إيران للمنطقة العربية ومع عدد من الدول، ولكن تلك العلاقة يرجع بدايتها إلى إعلان استقلال سوريا عام 1946، حيث اعترفت إيران بجمهورية سوريا وفتح سفارة إيرانية هناك.فحتى الثورة مرت العلاقة بينهم بمراحل توتر وتباعد ومراحل تقارب وتوطيد، وذلك بسبب تناقض سياساتهم، حيث كانت سوريا تميل إلى القومية العربية والنظام العربي، في حين كانت إيران موالية للغرب الداعم الأكبر لسوريا. وبهذا فإننا يمكنا القول أنه بالرغم من أن العلاقات بينهم لم تكن وطيدة بشكل كبير إلا أنه كانت توجد

بعض أطر التقارب والتي ظهرت بشكل واضح خلال حربي 1967، 1973 (بهلوان، 2006).

وجاءت الثورة الإيرانية ومعها تعززت العلاقات بين سوريا وإيران فى مجالات عدة، حيث كان لتحول النظام من ملكي انتماءه للغرب إلى نظام جمهوري يعادي إسرائيل والولايات المتحدة ويضع القضية الفلسطينية تحت نظرة ويسعى للدفاع عنه، أثر على العلاقات بينهم. فبهذا توطدت العلاقة، فقد ذهب السبب الرئيسي الذي كان يوتر تلك العلاقة. هذا بالإضافة إلى دعم سوريا للثورة الإيرانية وذلك لتكوين تحالف سوري- إيراني لتقوية موقفها فى مواجهة إسرائيل واسترداد الجولان وتدعيم لبنان فى حربها مع إسرائيل، فضلا عن عدائهم المشترك للنظام العراقي (فكري، 2014)

فى تلك الفترة كانت إيران وسوريا فى حاجة لبعضهم البعض، حيث كانت إيران تحتاج إلى حليف قوي فى المنطقة لاتخاذه منطلق لتصدير ثورتها وتدعيم مكانتها وخصوصاً بعد خسارة حلفائها من الدول الغربية، وقد كانت سوريا هى الدولة العربية الوحيدة التى أيدت الثورة الشيعية. في حين أن سوريا كانت أيضا تبحث عن حليف جديد يساندها؛ لأنها كانت تعاني من عزلة بعد خروج مصر من الصراع مع إسرائيل وكانت إيران ذلك الحليف (الزعبي، 2015)

وقد توطدت العلاقات بين البلدين فى مرحلة مابعد الثورة الإيرانية فى عدة مجالات، فعلى الصعيد السياسي، كان العراق أهم محور لهذا التقارب، حيث اتفق حول معادتهم للعراق. وقد مثل عام 1980 هو بداية ظهور التحالف السوري- الإيراني على أرض الواقع، فقد ساندت سوريا حليفتها إيران على حساب شقيقتها العربية العراق. أما على الصعيد الإقتصادي، كان هناك تعاون فى مجال النفط وتبادل السلع التجارية والتعاون على المستوى الصناعي والزراعي، كما تم الإتفاق بين البلدين على بروتوكلات لإقامة شراكات اقتصادية مشتركة بين البلدين، وكان هناك أيضاً تعاون فى مشروعات في مجالات النقل البري والبحري وسكك الحديد. وقد تطورت تلك العلاقة تطوراً كبيراُ بعد حرب الخليج الثانية، حيث وقفت سوريا مع إيران ضد العراق وتوحدوا فى جبهة واحدة

قادتها الولايات المتحدة الأمريكية لإخراج العراق من الكويت، فأرسلت سوريا قواتها للمشاركة (مزوري، 2013).

ومن الجدير بالذكر أنَّ لبنان من العوامل التى جعلت إيران تعمل على توطيد علاقاتها بسوريا؛ وذلك لأن إيران كانت تنظر بعين الأهمية إلى لبنان من خلال البعد المذهبى، فكان الطريق الى لبنان سوف يأتى من خلال سوريا لأنها كانت مفوضة من الدول بأن تلعب دوراً فى إنهاء الحرب الأهلية اللبنانية. ومن هنا بدأت تظهر بدايات للتوتر فى العلاقات بين سوريا وإيران، فمن خلال حرب الأشقاء فى لبنان عام 1980 والتى تنازعت فيها حركة أمل المدعومة من سوريا. وجاء مؤتمر مدريد 1993 والذي شهدت معه العلاقات بعض البرود والفتور، حيث اختارت سوريا المشاركة فيه رغم انتقاد إيران له وللدول المشاركة فيه، كما اعترضت إيران على الموقف السوري. ولكن سوريا نجحت فى ارضاء إيران واقناعها بأن هذا المؤتمر قد يؤدي إلى عودة الجولان وعدم وجود أي نوع من التطبيع مع إسرائيل (مزيان، 2013).

فالعلاقات بين البلدين استطاعت أن تحافظ على قوتها وثباتها فى مواجهة كافة المحاولات التي عملت على إضعافها سواء من عناصر إقليمية أو دولية، كما أن الطرفين تمكنا على الرغم مما واجههما من أزمات فى الإستمرار فى التأكيد على أن التحالف يعطى لكل طرف منهما القدرة على التأثير فى الطرف الآخر للتعامل مع الملفات المشتركة. بالإضافة إلى أن المحور الذى شكله البلدان والذي ضم حركات المقاومة الإسلامية قد لعب دوراً فى تعزيز القناعة بأنَّ هذا التقارب يزيد فى تعظيم دورهما (الزويري، 2013).

وهكذا ظلت العلاقات تتأرجح بين التوتر والتحالف حتى عام 2011 والذي ظهر فيه شدة التعاون السوري الإيراني.

ثانياً: أبعاد العلاقات الثنائية بين البلدين

ترتبط العلاقات السورية– الإيرانية بمجموعة من الأبعاد، والتي تشكِّل الإطار العام لتلك العلاقة وتعمل على استمراره وتقويته، والتي تتَّضح من خلال ما يلي:

أ. البعد الجغرافي

الجغرافيا هي العنصر الدائم في السياسة، وهذا يعني أن للموقع الجغرافي تأثير كبير فى تحديد نوعية ومظاهر العلاقات الدولية، فالبرغم من وقوعهما فى القارة الأسيوية، لا توجد بينهما حدود مشتركة، إلا أنَّ إيران تتقاسم حدودها مع تركيا والعراق والجمهوريات السوفياتية السابقة بالإضافة إلى حدودها مع الخليج العربي وبحر قزوين. كما أن سوريا لها حدود مشتركة مع العراق وتركيا والأردن وفلسطين، لبنان والبحر الأبيض المتوسط. هذا كله جعل لكل منهما موقع إستراتيجي هام يجعلها محط اهتمام جميع القوى سواء إقليماُ أو دولياٌ، حيث تشكل سوريا بوابة إيران إلى لبنان حيث حزب الله والشيعة وأيضا منفذاُ للبحر المتوسط. فالجغرافيا سهلت عملية التفاعل بين البلدين إلى درجة كبيرة، حيث إن الموارد والثروات الموجودة فى البلدين سمحت بتفاعل حضاري وتجاري بينهما، والذي جمع البلدين قديماُ عن طريق القوافل التجارية، وحديثاُ عن طريق الأستثمارات المتبادلة بين الطرفين وفتح أسواق مشتركة (حسن، 2015).

ب. البُعد الديمغرافي

انطلاقاً من البُعد الجغرافي وتقاربهم، فقد ظهرت بعض الصفات والسمات المشتركة بين شعوب البلدين سواء من الناحية اللغوية أو العرقية، حيث تشترك البلدان فى وجود العنصر الكردي والذي يشكل عاملاُ مؤثراُ فى علاقاتهما سواء في تبني خطاب الاستقلال الذاتي الذي يرعاه الحزب الديمقراطي الكردستاني، أو في حالة استعماله كورقة ضغط في حالة توتر الأجواء بين البلدين. وترتفع فى سوريا نسبة العنصر الشيعي، وهو مايؤثر بقوة على توطيد العلاقات بينهم، فضلاً عن وجود عدد من الطلبة الإيرانين القادمين للتحصيل بالجامعات السورية. بالإضافة إلى الزيارات التي يقوم بها شيعة إيران للمزارات الشريفة بسوريا، فحسب إحصاءات وزارة السياحة السورية فقد بلغ عدد الزوار 2 مليون زائر سنة 2011. وهو ما ينجم عنه تأثير ثقافي خاصة مع تزايد الإقبال على تعلم اللغة العربية في إيران وتعلم الفارسية بسوريا (الماجد، 2016).

فالبعد الديمغرافي بعد مهم جداً فى العلاقات بل ويعتبر من أهم الأبعاد، فهو الذي يعمل زيادة توطيد العلاقات حيث المذهب الشيعي واحد؛ فهذا يساعد إيران أكثر وأكثر فى تحقيق أهدافها فى نشر المذهب الشيعي، حيث ترى أنها ممكن أن تتخذ من سوريا قاعدة للتحرك فى المنطقة، حيث تشير بعض الدراسات إلى تزايد أعداد الشيعة فى سوريا. (الزويري، 2013).

ج. البُعد الثقافي

ساهم البُعد الثقافي فى بناء صلات وثيقة بين البلدين، حيث كانت الثقافة من أهم المحاور التي جمعت سوريا وإيران لفترات طويلة. فقد ساهمت النخب المثقفة فى تواجد نشاطات دائمة بينهم. بالإضافة إلى تأسيس "المستشارية الثقافية الإيرانية والتي عملت على تطوير العلاقات الثقافية بين البلدين، والتي أصدرت مجلة تعمل على رصد الحركة الثقافية السورية، وساهمت فى إعداد عدة ندوات تجمع النخب المثقفة بين البلدين. وشكلت الثقافة الإسلامية رابط مهم فى توطيد العلاقات فى إطار محاولاتهم لتوحيد الصف العربي والإسلامى للدفاع عن ماجاء به الدين الإسلامي. وقد ظهر ذلك فى العديد من تصريحات القادة الإيرانين والسوريين، كما قامت إيران بالإقرار فى دستورها بضرورة تدريس اللغة العربية كلغة ثانية فى الجمهورية، وفى المقابل شهدت اللغة الفارسية اهتماما كبيراً فى سوريا، حيث يقوم معهد اللغات التابع إلى جامعة دمشق بدورات تدريبة لتعليم اللغة الفارسية (مزيان، 2013).

هـ. البُعد الاقتصادي

مع تحسُّن العلاقات السياسة بين إيران وسوريا بعد الثورة الشيعية، تحسَّنت معها العلاقات الإقتصادية. كانت سوريا فى تلك الفترة تعاني من عجز اقتصادي، مما دفعها إلى البحث عن خيارات وبدائل لتطوير الاقتصاد الوطني، وعلى الطرف الأخر فقد شهدت إيران بعد حربها مع العراق تدهور كبير فى اقتصادها وهو مااضطرها أيضا الى البحث عن بدائل وخيارات لتعويض خسائرها، وعلى إثر هذا، تمَّ فتح مجال للاستثمارات المشتركة بينهما (الماجد، 2016).

وقد تطورت العلاقات بينهم، وتم عقد عدة اتفاقيات لتعزيز التعاون فى ذلك المجال. ومما وطدت تلك العلاقة أكثر الزيارات التي قام بها الرئيس محمَّد خاتمي إلى دمشق في 2004 فى إطار تطوير المبادلات التجارية وتفعيل الإتفاقيات الموقعة والتعاون فى مختلف المجالات. وشهد عام 2006 تعزيز واضح للعلاقات الإقتصادية، بلغت الاستثمارات الإيرانية بسوريا حوالي مليار دولاراً، كما تم توقيع مذكرات تعاون في مارس 2008، وبذلك اتجهت الدولتان إلى تعزيز علاقاتهما الاقتصادية وخلق فرص جديدة للاستثمار وتنمية الاقتصاد السوري. قدمت طهران مساعدات اقتصادية لدمشق بلغت 7 مليار دولار لمواجهة الأزمة، كما أقامت مشاريع اقتصادية مشتركة بسوريا بالإضافة إلى إعفاء الصادرات السورية إلى إيران. صوَّت البرلمان الإيراني في 2015 على اتفاقية التبادل الحر مع سوريا في رد على الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها (فكري، 2014).

ثالثاً: أهداف إيران فى سوريا

من الطبيعي أن تواجد إيران فى أي دولة يكون وراءه جملة من الأهداف والمصالح، وتواجدها فى أي دولة عربية بالأخص يكون هدفه الأساسي تصدير مشروعها الإسلامي وما يصاحبه من هيمنة ونشر مذهبها الشيعي، يليه مجموعة من المصالح التي تختلف حسب كل دولة وظروفها، وكما أننا نعلم أن إيران لم يتضح لها دور صريح ونشط في المنطقة الا بعد ثورات الربيع العربي، فأننا هنا سوف نتناول أهداف ومصالح إيران في سوريا عقب حدوث الثورة السورية فى 2011 وما صاحبها من أزمة وتطورات، حيث كان التدخل الإيراني فيها بشكل واضح ومعلن (السويلم، 2016).

أ. الحفاظ على حكم بشَّار الأسد لأطول فترة ممكنة

تمثل سوريا أكبر حليف لإيران فى المنطقة العربية، والنظام السوري يُعدُّ أحد أهم أدوات الردع الإقليمي الذى يضمن تقوية إيران في تحقيق أهدافها الإستراتيجية في المنطقة، كما تستخدمة إيران في إظهار قدرتها على تهديد أمن إسرائيل، وكذلك قدرتها في تحقيق الإسقرار الإقليمي. ونتيجة لهذا تسعى إيران إلى تدعيم نظام بشَّار وتقوية فى مواجهة" الجيش السوري الحر" وتمدُّه بكافة وسائل الدعم (الزعبي، 2015).

ب. الحيلولة دون قيام نظام سني قوي فى سوريا

ترى إيران أن سقوط النظام سوف يؤدي الى قيام حكومة سنيّة، وخصوصاً مع تواجد تنظيم الدولة الإسلامية "داعش" فى العراق وسوريا، وهو بالطبع لا يصب في مصلحة إيران؛ لأنَّ تلك الحكومة ستكون بالضرورة معادية لإيران بسبب دعمها لحكم الأسد، كما أنها سوف تقوم بتحجيم دور الشيعة فى سوريا وقطع طرق الإمدادات التي تصل إلى حلفائها الشيعة فى لبنان عبر الأراضى السورية. بالإضافة إلى إمكانية تغير معادلة توازن القوى القائمة فى العراق حيث سيتدفق عشرات الآلاف من المقاتلين السنَّة إلى العراق لتغيير الوضع هناك والتي يمكن أن يكون فى غير صالح إيران (حسن، 2015).

ج. الإبقاء على قدر من النفوذ حتى مع سقوط النظام

مع تزايد شعور الإيرانين بإمكانية رحيل الأسد عن السُّلطة، تمَّ العمل على تأسيس العديد من الشبكات المرتبطة بها بشكل مباشر بهدف استخدامها لتثبيت نفوذها داخل سوريا ضمن مرحلة ما بعد سقوط بشَّار. فقد عملت على تدريب ودعم بعض الجماعات المسلحة التي يمكن الإبقاء عليها، والتي ستشكل قاعدة تتواصل بها إيران نفوذها في سوريا. بالإضافة إلى أنها قامت بإعادة تنظيم عناصر ميليشات "الشبيحة" الموالية للنظام، فهي بذلك أقامت تحالف داخل الدولة، كما أنها عملت على كسب ولاءات قيادات الجيش وعززت علاقاتها معهم، بل عملت على استقطابهم (الماجد، 2016).

5. 4 الموقف الروسي من الثورة السورية

لدى روسيا مصالح اقتصادية استراتيجية واضحة في سوريا، تعود عليها بمنافع مادية كبيرة مثل:

أ. **عائدات مبيعات الأسلحة:** حيث لدى روسيا مصالح اقتصادية كبيرة فى تجارة الأسلحة مع الأسد، وفقاً لمركز مستقل لتحليل تجارة الأسلحة العالمي في موسكو، تشكل مبيعات الأسلحة الروسية لسوريا على مدى العقد الماضي 10% من صادرات

الاسلحة الروسية. وتعتبر سوريا في الوقت الراهن بمثابة "الزبون الأكبر" لروسيا في منطقة الشرق الأوسط خاصة بعد دخول الثورة إلى حالة النزاع المسلح، وتوريد الأسلحة لنظام الأسد بهدف الحرب على الإرهاب والتنظيمات الإرهابية. حيث أبرمت روسيا وسوريا العديد من صفقات التسليح التي تعد صاحبة الفضل فى صمود النظام أمام المعارضة المسلحة، وقد كانت آخر الصفقات الروسية المعلنة مع النظام السوري هى استيراد سوريا مجموعة من الطائرات المقاتلة من طراز ميغ29، وطائات تدريب من طراز ياك 130، وتقدَّر قيمة هذة الصفقات بما يقارب ستة مليارات دولار، وفي حال قررت روسيا إلغاء عقود الأسلحة التي عقدتها مع سوريا فإنها تخاطر بفقدان مصداقيتها كمورد جدير بالثقة بين الدول الأخرى التي ليست قادرة على شراء أسلحة من الولايات المتحدة ودول حلف شمال الأطلسي بسبب نشاطاتها المشكوك بها كما أن روسيا تدرك مدى الخسائر التى ستلحق بها فى حال سقوط النظام في سوريا (حجار، 2015).

ب. **قاعدة طرطوس:** تلعب القاعدة البحرية الروسية في سوريا دوراً حاسماً في إستراتيجية روسيا البحرية، وقد اعترف قادة البحرية الروسية علانية بأهمية طرطوس بالنسبة للبحرية الروسية. كما أنها تعدُّ مركز ثقل للوجود الروسي في منطقة الشرق الأوسط، انطلاقاً من مصالحها الجيوسياسية. وتنظر موسكو إلى ميناء طرطوس باعتباره بوابتها البحرية إلى المنطقة والوسيلة لاستعادة مجدها فى تلك المنطقة؛ لذلك فهي لن تستغني عنه لا بل سوف تستميت في دفاعها عن قاعدتها هناك كما أعلنت اخيراً على الملأ أنه من ضمن الاسباب المباشرة التي تدفعها إلى مواصلة دعمها لنظام الرئيس السوري بشَّار الاسد رغم كل ما يجري في الداخل السوري من مجازر واضطرابات، وكانت روسيا قد أعلنت أخيراً أنها تستعد لإرسال وحدة مختارة من قوات مشاة البحرية إلى قاعدتها البحرية في ميناء طرطوس بسوريا، في إشارة قوية إلى أن روسيا لن تتسامح مع التدخل العسكري الأجنبي في سوريا وستقوم بما في وسعها لحماية مصالحها وأسطولها هناك (كيلو، 2015).

وتعدُّ سوريا محور الصراع الإقليمي والدولي في المشرق العربي وساحته، فهي مسرح جيوستراتيجي مهم ومنطلق مثالي لإعادة رسم خريطة الإقليم، خاصة عندما اتَّخذ الصراع فيها أبعاداً ومستويات مختلفة انطلق بثورة مجتمع سُلبت كافة حقوقه ضد سلطة مستبدة لم تستثنِ أية وسيلة إرهابية في سبيل جمح واقتلاع تلك الثورة. ثم رافق تلك الأحداث صراع إقليمي ودولي حاول إدارة الأزمة وفق قاعدة توازن المعادلة العسكرية، الأمر الذى دفع روسيا كدولة حليفة للنظام بمحاولة اتخاذ دوراً فعالاً فى حل الأزمة لإستعادة مكانتها كقوة عظمى فى الشرق الأوسط مع انحسار الدور الأمريكي. حيث مثلت الثورة السورية للسلطات الروسية فرصة لتقديم نفسهاوإثبات قدرتها على اتخاذ مواقف واضحة ودوراً فى العديد من القضايا الدولية والأقليمية، وذلك عقب حالة من التخبط والسكون والتي شهدت تراجعاً واضحاً في الدور الروسي على الصعيدين الدولى والإقليمي. حيث نجحت روسيا في فرض إيقاع السياسة الدولية تجاه سوريا عبر تكريس مبدأ "إدارة الأزمة" التي أفرزت بقاء النظام الحاكم من خلال مساندته فى كافة المجالات سواء عبر التسليح أو الدعم الاقتصادي أو على صعيد المبادرات السياسية والدبلوماسية (بيومي، 2015).

أبدت روسيا أهمية خاصة تجاه الثورة السورية، فمنذ اندلاع الاحتجاجات في سوريا منتصف آذار عام 2011م، أكدت موسكو على حق الشعب السوري في الحرية والتغيير والتأكيد على أهمية التغيير السلمي، ونبذ العنف، والدعوة إلى الحوار والحل السياسي ضمن الأطر القانونية وعلى أساس الوفاق الوطني، كما قامت القيادة الروسية بتوجيه الكثير من الانتقادات للنظام السوري فى استخدامه القوة في قمع المظاهرات، ولكن على الرغم من ذلك إلا أن الموقف الروسي منذ بداية الاحتجاجات يعبِّر عن الدعم والتأييد الواضحين للنظام السوري وذلك يرجع إلى أن (الطحلاوي، 2016):

1. تعتبر روسيا أن سوريا بمثابة حجر الزاوية فى أمن منطقة الشرق الأوسط، وأن عدم استقرار الوضع فيها سيؤدي بدوره حتماً إلى زعزعة الوضع فى البلدان المجاورة وإلى صعوبات فى المنطقة بأكملها، وأن سقوط نظام الأسد، بموقع سوريا الجغرافي المتميِّز

وتحالفاته الإقليمية مع إيران وحزب الله سيؤثر حتماً فى التوازن الإقليمي بما يمثل تهديداً حقيقياً للأمن الإقليمي فى الشرق الأوسط بشكل عام.

2. كما أن حماية روسيا للنظام السوري وكبح الجهود الأمريكية والغربية لاسقاطه يمكن أن يوفر حضوراً روسياً قوياً فى مختلف ملفات وقضايا الشرق الأوسط، وفي التسويات التى يمكن أن تحصل عليها في المستقبل، وفي بناء سلسلة تحالفات جديدة.

3. من مبادئ السياسة الخارجية الروسية رفضها التدخل الخارجي وخاصة العسكري في سوريا، وأكدت على احترام روسيا للسيادة الوطنية وعدم التدخل فى الشؤون الداخلية للدول الأخرى.

عندما أخذت الاحتجاجات السورية في التصاعد، وتمَّ عسكرة الثورة السورية وتفاقم العنف سواء من جانب النظام أو المعارضة، أدَّت هذه الأحداث إلى تطورات أيضاً في الموقف الروسي حيال الثورة السورية ، حيث وصفت الوضع في سوريا بأنه "نزاع داخلي مسلح" أو "حرب أهلية"، وأن الرئيس بشَّار الأسد لا يتحمل وحده مسؤولية العنف، وإنما يتحمل الطرفان "السلطة والمعارضة"، مسئولية ما يحدث فى ظل العنف المتبادل بين الطرفين، مع تأكيد روسيا على دور الطرف الثالث ودوره فى تأجج الصراع، وأن النزاع من وجهة النظر الروسية، ليس فقط بين النظام السوري والمعارضة السورية، وأن هناك ما يسمى "القوة الثالثة"وهي "تنظيم القاعدة" وتنظيمات إرهابية مقربة منه، لاسيما "تنظيم داعش" و"جبهة النصرة" وأن تنامي نشاطها على نحو ملحوظ يهدد ليس فقط سوريا، وإنما الأمن الإقليمي للمنطقة بأكملها، إذ ترى موسكو أن بين الثوار إرهابيين يتعين القضاء عليهم، وآلاف العناصر المسلحة من القاعدة وغيرها (حسن، 2015).

لذلك كان هناك العديد من العوامل الحاكمة للموقف الروسي فيما يخص استمرار دعمها للأسد حتى بعد عسكرة الثورة، وظهور التنظيمات الإرهابية، ويمكن تلخيص تلك العوامل فى العناصر التالية:

أ. التخوف من صعود الاسلاميين واعلان الحرب على الإرهاب

لم تكن روسيا متحمِّسة لأي من الثورات العربية الأخرى ودائماً ما تقف مع النظام الشرعي للبلاد، فهي من حذَّرت مبكراً من وصول الإسلاميين للسلطة، وكان من الواضح أن موضوع الاسلاميين شكَّل هاجساً لروسيا وذلك بعدما شهدت الثورات العربية الأخرى صعود الأحزاب الإسلامية إلى الحكم، كما أنها تدرج جماعة الأخوان المسلمين وعدد من الجماعات الإسلامية المتشددة كتنظيم الدولة، وجبهة النصرة، ضمن قائمة المنظمات الإرهابية لديها، حيث ترى أن توسيع نشاط القاعدة والجماعات الإرهابية المتطرفة سيكون لها إصداء بعيداً عن سوريا والعراق، وقد تمتد إلى الداخل الروسي الذي لا يزال يعاني من الإرهاب فى أعقاب الموجات العنيفة من عدم الاستقرار فى منطقة القوقاز الروسي طوال فترة التسعينات من القرن الماضى، وذلك يرجع كما ذكرنا إلى أنها تعتبر سوريا حجر زاوية فى أمن الشرق الأوسط وزعزعة الاستقرار فيها سيؤدي إلى تهديد حقيقي للأمن الإقليمي من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن بوتين يحاول استعادة مكانة لائقة لروسيا كدولة عظمى فى النظام الدولى من خلال سوريا، حيث إن لها أهمية خاصة فى حسابات بوتين بسبب موقعها المطل على البحر الأبيض المتوسط وإسرائيل ولبنان وتركيا والأردن والعراق يجعلها ذات أهمية خاصة من أن يسمح بخسارتها (جبر، 2015).

لذلك تدرك روسيا مدى الخسائر التي ستلحق بها فى حال سقوط النظام فى سوريا الأمر الذى يفسر دوافع تمسكها بالنظام، وعدم إظهار أي مرونة فى مجلس الأمن وتقديم الدعم السياسي والدبلوماسي والاقتصادي وخصوصاً الدعم العسكري في هذة المرحلة للنظام السوري، ويمكن إبراز سبل الدعم الروسي للنظام السوري فى العناصر التالية:

أولاً: الدعم السياسي والدبلوماسي للنظام السوري

لم يتوقف الدعم الروسي للنظام السوري منذ بداية الأحداث فى سوريا، ولم تتوقف روسيا عن تقديم الدعم السياسي والدبلوماسى للنظام حتى بعد عسكرة الثورة، وواصلت استعمال حق النقض (الفيتو) فى مجلس الأمن دفاعاً عنه، حيث استخدمت روسيا بالاشتراك مع الصين "الفيتو" للمرة الثانية فى 4 فبراير 2012م ضد تمرير مشروع قرار

عربي حظى بدعم غربي فى مجلس الأمن يتبنى خطة العمل العربية، التي أقرها مجلس وزارة الخارجية العرب فى 22 يناير2012، كذلك استخدم البلدان "الفيتو" للمرة الثالثة فى 19 يوليو2012م ضد تمرير قرار غربي فى مجلس الأمن يضع خطة "كوفي عنان" تحت فقرات من الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، وتطالب بفرض عقوبات غير عسكرية على النظام السوري إذا لم يلتزم بالنقاط الست لخطة عنان التي تنص على:

أ. الالتزام بالعمل مع أنان من أجل عملية سياسية شاملة يقودها السوريون.

ب. الالتزام بوقف جميع أعمال العنف المسلح، بما في ذلك وقف استخدام الأسلحة الثقيلة وسحب القوات ووقف تحركات قوات الجيش باتجاه المناطق المأهولة بالسكان.

ج. تطبيق هدنة يومية لمدة ساعتين للسماح بإدخال المساعدات من جميع المناطق المتضررة من القتال.

د. الإفراج عن جميع من جرى اعتقالهم تعسفيا بمن فيهم المعتقلون لقيامهم بنشاطات سياسية سلمية.

هـ. الاتفاق على ضمان حرية الحركة للصحافيين في جميع أنحاء البلاد وتبنِّي سياسة لا تقوم على التمييز بشأن منحهم تأشيرات لدخول البلاد.

و. الاتفاق على حرية تكوين المؤسسات وحق التظاهر السلمي على أنها حقوق مضمونة قانونيا (وكالة رويترز، 2012).

وبرَّرت روسيا رفضها للمشروع بكونه جاء منحازاً، وأن التهديد بالعقوبات كان يستهدف فقط النظام السوري، وينبغى أن يكون على طرفي الأزمة، وأن روسيا لن تقبل بوضع سوريا تحت استخدام الفصل السابع وفرض العقوبات، الأمر الذي يفتح الباب للتدخل العسكري فى سوريا. ولكن بالأساس الدبلوماسية الروسية كان لها الدور الرئيسي فى التوصل لخطة "كوفى أنان" للتسوية فى سوريا حيث سعى إليها "سيرجي لافروف"، وقد عبَّرت موسكو عن حرصها على إنجاح الخطة حتى بعد استقالته وتعيين الأخضر الإبراهيمي ولكن يكمن الاعتراض فى وضع النظام السوري فقط تحت استخدام الفصل السابع وفرض العقوبات (وكالة سانا للأنباء، 2014).

كذلك استخدمت روسيا والصين "الفيتو" للمرة الرابعة حتى الآن فى 22 مايو 2014م فى التصويت على قرار تبنَّته فرنسا فى مجلس الأمن يدعو إلى "إحالة الوضع فى سوريا إلى المحكمة الجنائية الدولية". ورغم أن التحركات الدبلوماسية الروسية لمنع التدخلات الخارجية وإسقاط النظام في سوريا، تركزت في المقام الأول على دورها في مجلس الأمن باعتبار أن قراراته ذات طبيعة إلزامية تندرج ضمن بنود الفصل السابع، إلا أن روسيا لم تكتفِ بهذا فقط، بل عملت جاهدة على إيقاف واحباط أي قرار صادر عن مؤسسات الأمم المتحدة رغم أنها غير ملزمة، فقامت روسيا بالاعتراض على قرار الجمعية العامة بشأن سوريا الصادر فى 3 أغسطس 2012، والذى وافقت عليه 133 من الدول الأعضاء، وامتنعت 33 دولة عن التصويت، واعترضت عليه 12 دولة منها روسيا. وعبَّرت روسيا عن استعدادها لاستضافة مفاوضات بين ممثلي الحكومة السورية والمعارضة في موسكو، وكذلك الاتصالات الهادفة إلى توحيد المعارضة السورية. وقد طرحت في مبادرة عقد مؤتمر دولي يتعلق بسوريا تحت رعاية الأمم المتحدة، مع ضرورة إشراك الفاعلين الإقليميين المؤثرين الذين تتصدرهم إيران إلى جانب قطر والسعودية ولبنان والأردن والعراق وتركيا، إضافة إلى منظمة التعاون الإسلامي و الاتحاد الأوربي (الشيخ، 2014).

وأدَّت هذة المساعي الروسية إلى تحرك الأمم المتحدة لعقد مؤتمر دولي تشارك فيه جميع القوى الأقليمية والدولية، حيث اجتمعت مجموعة العمل الدولية حول سوريا فى جنيف بدعوة من مبعوث الأمم المتحدة والجامعة العربية إلى سوريا، وشارك في الاجتماع وزراء خارجية الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي الصين وفرنسا وروسيا وبريطانيا والولايات المتحدة إضافة إلى تركيا، كما حضر عن الجانب العربي، كل من أمين عام الجامعة العربية، ووزراء خارجية العراق، والكويت، وقطر. كما شارك أمين عام الأمم المتحدة بان كي مون، ومسؤولة الشؤون الخارجية والأمن بالإتحاد الأوروبي كاثرين آشتون (جودة، 2015).

وصدر بيان جنيف في 1 يونيو 2012 وينص على:

أ. تشكيل حكومة انتقالية توافقية تشمل أعضاء من الحكومة السورية الحالية والمعارضة.

ب. إجراء حوار وطني بناء شامل بين جميع فئات الشعب السوري، يخرج بنتائج تسهم في وضع الأسس الأولى للبناء الدستوري والقانوني للنظام السوري الجديد، وإجراء انتخابات حرة ونزيهة تشترك فيها جميع الأحزاب.

ج. العمل من أجل إعادة الأمن والاستقرار إلى البلاد عن طريق تعاون جميع الأطراف مع الحكومة الانتقالية لضمان وقف دائم لأعمال العنف ونزع السلاح واعادة دمج الجماعات المسلحة بالقوات الأمنية.

د. إعادة عمل المؤسسات الحكومية والموظفين بما فيها القوات العسكرية والأجهزة الأمنية على أن تؤدي تلك المؤسسات عملها وفقاً لحقوق الإنسان والمعايير المهنية، وأن تعمل تحت قيادة عليا تحظى بالثقة العامة (موقع المصرى اليوم، 2014).

إلا أنَّ الخارجية الأمريكية صرَّحت بأن هذا الاتفاق يمهِّد الطريق لمرحلة ما بعد الأسد وأن أيامه في السلطة أصبحت معدودة. في حين صرح وزير خارجية روسيا بأن اتفاق جنيف لم يشترط تنحي الأسد. أدَّى هذا التباين في تفسير البيان الختامي الصادر عن اجتماع جنيف إلى فشله وعدم تطبيق بنوده، فتم الاتفاق بين وزير خارجية روسيا ووزير الخارجية الأمريكى على عقد مؤتمر دولى جديد لحل الثورة السورية استناداً على بيان جنيف 1. كما أن في عام 2013م لعبت روسيا دوراً محورياً في منع توجيه ضربة عسكرية أمريكية للنظام السوري، ونجحت الدبلوماسية الروسية في إيجاد حل دبلوماسي للأزمة، حيث وردت أنباء عن هجوم بسلاح كيميائي على مناطق بريف دمشق وأدى إلى مقتل مئات الأشخاص، وذلك بعد وصول فريق خبراء الأمم المتحدة إلى سوريا للتحقيق في معلومات عن استخدام النظام للأسلحة الكيميائية، في حين نفت مصادر أمنية سورية ضلوع السلطات السورية في الهجوم المزعوم (بيومي، 2015).

وعلى إثر هذه الأحداث، أكد الرئيس الأمريكي باراك أوباما خلال اجتماعه مع المسؤولين في الكونجرس على ضرورة "محاسبة" الرئيس السوري بشَّار الأسد إثر الهجوم المزعوم بالسلاح الكيميائي في ريف دمشق. وقال أوباما إن العملية العسكرية في سورية ستسمح بتقييد قدرة الجيش السوري على استخدام السلاح الكيميائي. في حين حذر وزير الخارجية الروسي سيرجيلافروف الدول الغربية من "تكرار أخطاء الماضي" في سوريا، والتدخل فيها بدون قرار من مجلس الأمن الدولي. ودعا إلى انتظار نتائج تحقيق خبراء الأمم المتحدة، لافتاً إلى أن الدول الغربية لم تقدم أي أدلة على استخدام القوات الحكومية السورية للسلاح الكيميائي. وأفضت التحركات الدبلوماسية الروسية في ظل الإصرار الأمريكي على توجيه ضربة عسكرية لسوريا، إلى طرح روسيا لمبادرة تجنبها الدخول في حرب. حيث أعلن وزير الخارجية الروسي سيرجي لافروف في مؤتمر صحفي عقد في 9 سبتمبر 2013م أنه إذا كان من شأن فرض رقابة دولية على الأسلحة الكيميائية السورية أن يوقف التدخل العسكري في سوريا، فإن روسيا على استعداد للعمل مع الجانب السوري بهذا الشأن، ورحبت العديد من الدول وعلى رأسها الولايات المتحدة بهذه المبادرة لكنها أبقت احتمال اللجوء إلى التدخل العسكري قائما في حالة فشل هذه الجهود الدبلوماسية (أبو القاسم، 2014).

ونجحت روسيا من خلال هذه المبادرة في تحقيق نصر دبلوماسي، إذ أثبتت نفسها كقوةفاعلة لا يمكن تجاوزها في الثورة السورية، ونجحت في منع توجيه ضربة عسكرية لسوريا؛ لذلك فتعد صفقة الكيماوي تكريس لمبدأ إدارة "الثورة السورية". وتزامن هذا مع استعراض لقواتها في الشرق الأوسط في رسالة واضحة بأنها لن تسمح بتوجيه أي ضربة لإسقاط النظام، كما وعززت موقعها على الساحة الدولية والإقليمية. كما تمَّ عقد مؤتمر جنيف 2 في يناير 2014 برعاية روسيا والولايات المتحدة والأمم المتحدة كمسار تفاوضي لحل الثورة السورية ، ولكن بعد 3 أسابيع من بدء المفاوضات بين المعارضة والنظام السوري أعلنوا أنهم وصلوا إلى طريق مسدود. في حين كان هناك تقدم طفيف تم إحرازه فيما يخص إدخال المساعدة الإنسانية لآلاف الفلسطينيين في مخيم اليرموك للاجئين

بدمشق، بالمقابل وعلى حد تعبير الإبراهيمي "فلم يحرز تقدم يذكر بخصوص مساعدة أهل حمص المحاصرين، وتبادل الأسرى والمخطوفين والمعتقلين بين المقاتلين والنظام" (محمَّد، 2015).

أما فيما يخص سبب فشل هذه المفاوضات؛ فيرجع إلى خلافات بين الطرفين ترتبط بالدرجة الأولى بتشكيل هيئة الحكم الانتقالية في سوريا، فممثلو الائتلاف السوري لقوى الثورة والمعارضة أصرُّوا على بدء مناقشة هذا الأمر بما في ذلك عدد أعضاء هذه الحكومة الائتلافية وصلاحياتها، إلا أن وفد دمشق الرسمي قال بأولوية مكافحة الإرهاب الأمر الذي أدى إلى انتهاء الجولة الأولى بدون تحقيق تقدم يذكر، فدعى بان كي مون مشاركة نشطة فى العملية السياسية من قبل روسيا والولايات المتحدة، ولكن فشلت أيضاً المباحثات الثلاثية التي جمعت وزيري خارجية كل من الولايات المتحدة وروسيا والمبعوث المشترك للأمم المتحدة وجامعة الدول العربية الأخضر الإبراهيمي، خاصة وأن روسيا لم تغير موقفها تجاه النظام السوري وجددت رفضها لممارسة أي ضغط عليه (موقع المصري اليوم، 2014 ب).

واستكمالاً للجهود السياسية الروسية، قامت بالتنسيق مع إيران منذ بداية الأزمة وطوال تطوراتها السياسية والعسكرية، فخلال مؤتمر صحفي مشترك جمع وزير الخارجية الروسي "لافروف" ونظيره الإيراني "ظريف" فى موسكو فى 17 أغسطس 2015م، جدَّد الطرفان ثبات موقفهما بضرورة الحل السياسي للأزمة فى سوريا، واتفقا على تكثيف الجهود والتعاون بين البلدين لحل الأزمة بطريقة سياسية ودبلوماسية دون تدخل من الخارج. وفي عام 2016م سوف يتم عقد مفاوضات جنيف 3، وطالبت السلطات الخارجية الروسية بضرورة إشراك الأكراد فيه، وأكدت أنه لا يمكن الحديث عن مستقبل سوريا دون مشاركة الأكراد، واصفة إياهم بالقوة السياسية والعسكرية الكبيرة (السلامي، 2015).

ثانياً: الدعم المالي والاقتصادي للنظام السوري

تسعى روسيا إلى تطوير العلاقات الروسية السورية على الصعيد الاقتصادي لتقديم الدعم حتى أن الوضع الاقتصادي الداخلى فى روسيا مرتبط بما يحدث فى سوريا، وقال يوشنكا عضو مجلس الشعب الروسي: "ليس لدى روسيا خيار إلا دعم الحكومة السورية، ومهما أظهر الغرب قوته وعناده، فإن روسيا ستواصل عن طريق هيئة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية، في حرصها وحفاظها على موقفها تجاه دمشق، لافتاً إلى أن روسيا ستعطي أولوية قصوى تتمثل في تأمين القمح والمواد الغذائية التي تحتاجها سوريا وإيصالها في أسرع وقت ممكن؛ نظراً لأن أغلب المناطق التي يخرج منها القمح تقع تحت سيطرة المسلحين، تقديم المساعدات الإنسانية التي بلغت نحو 3 أطنان من المواد الغذائية والأدوية، وحليب الأطفال، وكراسي للمعوقين، وللتضامن السياسي، ولنثبت للعالم أن روسيا ما زالت إلى جانب سورية شعباً وقيادةً، علماً أن الحكومة الروسية أرسلت أول دفعة من المساعدات للشعب السوري التي بلغت 26 ألف طن من القمح، كذلك أعلن "جينادي جاتيلوف" نائب وزير الخارجية الروسي أن روسيا ستزيد من كمية المساعدات الإنسانية لسوريا عبر إرسال كميات إضافية إلى برنامج الغذاء العالمي التابع للأمم المتحدة وإلى اليونيسيف وعبر القوات الثنائية الروسية السورية (الشيخ، 2014).

كما قامت روسيا بدعمها فى مواجهة العقوبات الأمريكية والعربية والتركية، ففي 18 أغسطس 2012م قام وفد برئاسة قدري جميل نائب رئيس الوزراء السوري آنذاك للشؤون الاقتصادية بزيارة روسيا لبحث مساعدة موسكو لدمشق فى تخطي الأزمة الاقتصادية الناتجة عن العقوبات المفروضة عليها، وتم الاتفاق على أن تقوم موسكو بتقديم قرض لسوريا، وكمية من العملة الصعبة، والاستمرار فى تصدير النفط ومشتقاته إلى سوريا، كما تقوم إيران وروسيا والصين بدعم نظام الأسد مالياً بما مقداره 500 مليون دولار شهرياً من المعاملات المالية تشمل صادرات النفط وخطوط تأمين مفتوحة، وأيضاً ستساعد سوريا ضد ما سماه المؤامرة الأجنبية لإغراق الليرة السورية (صحيفة الشرق الأوسط، 2013).

ثالثاً: الدعم العسكري للنظام السوري

قامت روسيا بتدعيم النظام السوري عسكرياً، وتعمل على تزويده بالأسلحة والالتزام بالاتفاقات الموقعة بين الجانبين وصولاُ إلى التحالف لمحاربة الإرهاب، فبعد اندلاع الثورة السورية قامت روسيا بعقد اتفاق يتضمن خطة للتسلح بينها وبين سوريا، وبناءً على ذلك أرسلت روسيا عام 2015م إلى مطار المزة العسكري فى دمشق 6 طائرات من طراز ميغ–31، ورافقت الطائرات الروسية طائرة نقل وقود لتزويدها فى الجو، وتستمر روسيا في تسليح سوريا، وقد تسلَّمت العديد من الصواريخ من طراز كورنت 5 المتطورة، كما تسلَّمت مدفعية ميدان روسية من عيار 130 ملم ضمن خطة التسلح التي تم توقيعها منذ 3 سنوات بين روسيا وسوريا (موقع سبوتنيك، 2015).

ويعود بروز هذا الدعم العسكري إلى عام 2013م، حيث شهد مناورات عسكرية قامت بها البحرية الروسية قبالة الشواطئ السورية فى البحر المتوسط استمرت من 19 يناير إلى 29 يناير 2013م، وصفت بأنها الأضخم من نوعها التي أجرتها القوات البحرية الروسية منذ انهيار الاتحاد السوفييتي، وقد شارك فيها أكثر من 20 سفينة حربية و3 غواصات انضمت إلى المناورات من الجيوش الروسية المتمركزة فى البحر الأسود وبحر البلطيق، وقد حملت هذة المناورات رسائل واضحة إلى الغرب بعدم التفكير فى أي تدخل عسكرى فى سوريا (جودة، 2015).

واستمر الدعم العسكري الروسي للنظام إلى أن جاء عام 2015 وشهد خطوة إضافية فى تقديم الدعم العسكري للنظام السوري، حيث قامت روسيا في 22 سبتمبر بتقديم أسلحة عسكرية "نوعية" للقوات السورية، وتمَّ تسليم الجيش السوري خمس طائرات مقاتلة، وكذلك طائرات استطلاع ومعدات عسكرية، ثم في خلال هذا العام تمَّ موافقة مجلس الاتحاد الروسي على منح "بوتين" تفويضاً بنشر قوات عسكرية فى سوريا؛ وذلك رداً على طلب الأسد مساعدة عسكرية من موسكو، وهذه القوات العسكرية تتضمن القوات الجوية وليس البرية، وبعد ساعات من الموافقة بدأت المقاتلات الروسية فى 30 سبتمبر 2015م في استهداف مواقع عسكرية تابعة لتنظيم "داعش" في سوريا، وتمَّ بها أصابة

مخازن للأسلحة والذخائر وآليات عسكرية تابعة لـ "داعش" وكذلك مراكز قيادته فى المناطق الجبلية وتدميرها بالكامل (دحمان، 2014).

ويمكن القول إنه كان نجاح الحملة الروسية عاملاً أساسياً للدفع بالتسوية السلمية، وعقد مؤتمر فيينا (1) في 30 أكتوبر بحضور 17 دولة تمثل كل الأطراف الدولية والإقليمية المعنية إلى جانب الأمم المتحدة، والاتحاد الأوروبي والذي عدَّ خطوة نحو التسوية الشاملة للثورة السورية فى ضوء موازين القوى الجديدة على الأرض، ثم فيينا (2) فى 14 نوفمبر 2015 ونجح اللقاءان فى تقريب وجهات النظر بين الإطراف المختلفة، والتوافق حول مجموعة من المبادئ والإجراءات التي تحكم تسوية الثورة السورية ، أبرزها الحفاظ على وحدة سوريا واستقلال، وسلامة أراضيها وهويتها العلمانية، والحفاظ على مؤسسات الدولة بها، وحقوق كل السوريين، وتمَّ الاتفاق على وقف إطلاق النار خلال ستة أشهر دون أن يشمل التنظيمات الإرهابية كداعش والنصرة، وإطلاق حوار سياسي قبل يناير 2016، وضرورة إجراء انتخابات فى سوريا خلال 18 شهراً تحت إشراف الأمم المتحدة، إلا أن الخلاف ظل قائماً حول مصير الأسد، حيث تتمسك موسكو بأن مستقبل سوريا يحدده السوريون أنفسهم من خلال الانتخابات (موقع روسيا اليوم، 2016).

وفي مارس من عام 2016 أعلنت لرئيس فلاديمير بوتين فجأة عن قرار سحب الجزء الأكبر من قواته العسكرية من سوريا، ورحب مسؤولون غربيون بحذر بهذه الخطوة الروسية المفاجئة، وقالوا إنها قد تضغط على الحكومة السورية للانخراط في التفاوض بشكل جدِّي، وقال بوتين إن قرار سحب القوات الروسية من سوريا جاء بالتنسيق مع الرئيس السوري بشَّار الأسد، وأن روسيا ستتابع تنفيذ الهدنة في سوريا، وإيجاد الظروف لمواصلة الحوار السياسي، وأن القوات التي ستبقى في سوريا كافية للقيام بالمهام العسكرية لمكافحة داعش والنصرة والجماعات الإرهابية الأخرى" (موقع سكاي نيوز عربية، 2016).

الخاتمة

ناقشت الباحثة في مقدمة الفصل الاول تعريفا للمصطلحات الواردة في الرسالة كنوع من التمهيد والاتفاق على صيغ محددة تكون بمثابة القاعدة للانطلاق للوصول الى هدف الدراسة دون غلط ولبس في غموض المفاهيم الاجتماعية، وعرض الاسس المستند عليها في اختيار مناهج البحث واظهار اهدافها واسئلتها.

وتطرقت الباحثة في الفصل الثاني من الدراسة الى التعريف بنظرية القوة و نظرية النظم ونظرية اتخاذ القرار ونظرية الصراع الدّولِيّ وما يميزها عن النظريات الاخرى التي تحاول تفسير الواقع الدولي، هذا وقد عرض ايضا بعضا من الدراسات السابقة التي اعتمدها الباحث لتكوين قاعدة يبني عليها هذه الدراسة.

أما في الفصل الثالث، فقد تطرقت الباحثة الى عرض وسرد تاريخي للدولتين والعلاقة في ما بينهما وعرض التطور التاريخي للعلاقات الروسية الإيرانية، واستناداً على ذلك، قام الباحث بتحليل الاسس التي تعتمد عليها كل من الدولتين في اتخاذ وصنع القرار السياسي الخارجي استناداً إلى محددات السياسة الخارجية لكل منهما، على اساس ان السياسة الخارجية لاي دولة كانت ما هي الا مجموعة من المحددات المختلفة التي تفرض عليها سياقاً سياسياً معيناً، وعرض مؤسسات صنع القرار في كلا الدولتين.

في الفصل الرابع ، ناقشت الباحثة العلاقات المتبادلة بين روسيا وإيران وعرض مؤشرات التقارب والتنافر في ما بينهما، ومحددات ومرتكزات السياسة الخارجية الروسية والايرانية.

وأما الفصل الخامس من الدراسة فتعرض الى تحليل الموقف الروسي الإيراني اتجاه الثورة اليمنية والثورة السورية.

وختاماً لهذه الدراسة، فإنَّني أورد أبرز وأهم النتائج التي تمَّ التوصل إليها من خلال هذه الدراسة، وهي على النحو التالي:

1. إن النفوذ الإيرانى فى المنطقة العربية له جذور تاريخية قديمة تعود إلى ما قبل الثورة الشيعية، وبدأ هذا النفوذ يتصاعد بقوة مع قيام الثورة، ومع إعلان الخميني

بأنه يعمل على تصدير ثورته إلى الأقطار العربية والإسلامية. ومنذ ذلك الحين وإيران تبذل قصارى جهدها لمحاولة التغلغل داخل الأقطار العربية سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، محاولة منها لأخذ الزعامة والقيادة، كما أنها تعتمد على عدة مرتكزات تؤهلها للتغلغل داخل الدول، بالإضافة الى أن سياستها تلك لم تكن تسير على وتيرة واحدة، وانما مرت بعدة مراحل كان أخرها مرحلة ثورات الربيع العربي والتي معها انكشف الوجة الحقيقي للإيران وأطماعها في المنطقة.

2. الهدف الأساسى الذي تريد إيران أن تقوم به في المنطقة العربية، هو تحقيق المشروع الإيرانى وتحويل المنطقة إلى مجرد ولاية خاضعة للجمهورية الإيرانية، وذلك من خلال عدد من الأدوات، وفي هذه الدراسة تناولنا حالتان للتدخل الإيرانى وهما الحالة السورية والحالة اليمنية، وهم نموذج لهذا التدخل. فاختلف تدخل إيران في سوريا عن تدخلها في اليمن، وهذا يبين مدى التناقض في سياسة إيران الخارجية، واتباعها مبدأ المصلحة وليس نصرة المستضعفين. وكان التدخل الإيراني في سوريا تدخل مباشر وواضح من خلال دعم نظام بشار، ورفض الثورة السورية، والنظر إلى المحتجين على أنهم مجموعة من الإرهابين والمرتزقة. كما أن أهدافها كانت واضحة ومعلنة. وذلك على عكس تدخلها في اليمن، فقد وقفت في صف المحتجين، وأيدت سقوط نظام علي عبدالله صالح، وكان تدخلها غير مباشر وذلك من خلال دعم جماعة الحوثيين الرافضي للنظام والتي تسعى الى انفصال الجزء الجنوبى وتكوين دولة مستقلة، كما أنها لم يكن لها موقف رسمى من دعم الحوثيين أو الثورة، وبالتالى أهدافها لم تكن واضحة.

3. إن العلاقة بين سوريا وإيران علاقة قوية وتاريخية فإيران تريد إبقاء سوريا بعيدة عن الصف العربي، وعن أيّة محاولة للتسوية في المنطقة، لجعلها الورقة الضاغطة التي تستخدمها ليس فقط مع الدول العربية لتحقيق مصالحها، وإنما أيضاً أداة ضغط ومساومة مع الولايات المتحدة الأمريكية لتحقيق أهدافها أيضاً.

4. استطاعت روسيا في السنوات الأخيرة أن تؤسس لنفسها سياسة خارجية مستقلة ومنفتحة على العالم، مكَّنتها من إستعادة هيبتها على الساحة الدولية وعودتها إلى الشرق الأوسط مرة أخرى؛ لذا فإنها تتحالف مع إيران، ووقفت إلى جانب نظام الأسد، وتعمل على تزويد الحوثيين بالسلاح ،
5. خطر الوجود الإيراني الروسي في اليمن يتمثّل في قيامهم بدعم وتمويل بعض التيارات السياسية والحركات المسلحة بالمال والسلاح، فإلى جانب ما تقدِّمه لحلفائها الحوثيين في الشمال، فقد دعمت الحراك الانفصالي في الجنوب عن طريق بعض قياداته .
6. إن أهداف روسيا في الشرق الأوسط يرتبط بضمان عدم العبث بمبيعاتها من النفط والغاز الطبيعي في أوروبا؛ لأنها –وبعكس الولايات المتحدة والصين– ليست مستورداً للنفط والغاز الطبيعي، بل هي مصدِّر ومنافس طبيعي للدول الغنية بالنفط والغاز في المنطقة، ومن ثمَّ فمن المتعذر أن يكون لها أصدقاء في المنطقة.
7. إن التدخل الإيراني في اليمن يأخذ شكل ضمني غير واضح وغير معلن، فهو يتمثل فقط في دعم جماعة الحوثيين الذين يحملون أفكاراً هي الأقرب إلى المذهب الشيعي وأن إيران عالقة في قضايا إقليمية في المنطقة، جميعها مؤشرات توضح سياسة إيران العدائية وتكشف عن طموحاتها التوسعية الفارسية تجاه المنطقة.
8. إن التوجهات والإطماع الإيرانية التوسعية حقيقة موجودة ولا يمكن إنكارها .وقد تمثلت بما يلي:

أ. إيران قامت باحتلال الجزر الإماراتية الثلاث، ومازالت تحت سيطرتها، وكما أنها ترفض أي محاولة للتسوية أو الحوار بشأنها، وتعتبرها جزر إيرانية تحت سيادتها.

ب. إيران تقوم بدعم الأقليات والأحزاب الشيعية في الدول العربية، سواء كان ذلك عن طريق تبنِّي حركات التشيُّع، أو بناء المساجد ودور النشر وتوزيع الكتب والمجلات الشيعية، أو استخدام القنوات الفضائية، وتقديم كافة الدعم اللازم

لذلك، واستخدام الورقة الشيعية في تلك الدول للضغط عليها لتحقيق مصالحها.

ج. تسعى إيران إلى تطوير قدراتها النووية، ليس كما تدعي لحاجتها لتوليد الكهرباء وخدمة مرضى السرطان، وإنما تريد أن تكون قوة إقليمية خاصة بعد تدمير قوة العراق العسكرية تواجه أي تهديد خارجي تتعرض له، وكما تريد أن ترجع دورها السابق في أن تكون ليس فقط شرطي الخليج وإنما القوة الإقليمية المهيمنة والمسيطرة على الخليج والمنطقة، ويتضح ذلك من خلال تصريحاتها المتكررة في تصدير الثورة وتدخلها في شؤون بعض الدول العربية.

9. استطاعت روسيا في السنوات الأخيرة أن تؤسس لنفسها سياسة خارجية مستقلة ومنفتحة على العالم، مكَّنتها من استعادة هيبتها على الساحة الدولية وعودتها إلى الشرق الأوسط مرة أخرى؛ لذلك حاول فلاديمير بوتين إعادة بناء الإمبراطورية الروسية من جديد من خلال عدة إستراتيجيات جديدة منها عدم الدخول في مواجهات مع الغرب، وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية، والسعي إلى عالم متعدد الأقطاب، وتكوين تحالفات إقليمية ودولية جديدة؛ لذلك عادت روسيا من جديد إلى النظام الدولي لتكون واحدة من الفاعلين الدوليين فيه.

10. إن لتنامي القدرات الروسية دوراً رئيسياً في بروز روسيا كفاعل مؤثر على الصعيد الدولي مناوئ للدور الأمريكي، وذلك بعد أن تراجع دور روسيا في صورة الاتحاد السوفييتي سابقاً على مدار أكثر من عقدين من الزمان لصالح الدور المتزايد للولايات المتحدة الأمريكية ليتحول معه النظام العالمي إلى أحادية قطبية، وهذا ما انعكس في صورة استسلام روسيا للنهج الأمريكي في إدارة الأزمات الدولية والإقليمية طوال حقبة التسعينات من القرن العشرين الماضي، وهو الأمر الذي انطوى في الكثير من الحالات على المساس بالمصالح الروسية.

11. إن موقف روسيا جاء صريحاً وواضحاً في دعم نظام بشَّار، ودعم القوات الإيرانية، وتبنِّي نفس رؤية إيران للمحتجين والمعارضين على النظام، كما عملت على

تعطيل تنفيذ المبادرات العربية التي كانت تهدف إلى حل الثورة السورية وتحقيق مطالب المعارضة، وذلك من خلال استخدامها حق الفيتو في مجلس الأمن الدولي بالاشتراك مع الصين، وكان ذلك بطلب من إيران حيث حاولت إيران بالدفع بروسيا -حليفتها في المنطقة- للعب ذلك الدور في مجلس الأمن. فكانت إيران تقوم بالدعم السياسي والعسكري والاقتصادي، في حين أن روسيا والصين كانتا تقومان بالدعم الدبلوماسي، بالإضافة إلى ما تقدِّمه من دعم عسكري.

12. أصبح الدور الروسي موجوداً في سوريا بقوته العسكرية والتقنية لتتحول سوريا لساحة صراع وعراك دولي قبل أن تكون ساحة عراك سياسي من أجل الوصول إلى حلول سياسية للثورة السورية بحيث تأخذ في اعتبارها مصالح وطموحات ومطالب الشعب السوري. فالتدخل الروسي في سوريا، هو تَدخُل استراتيجي أولاً وأخيراً، حيث تُريد روسيا استعادة دورها في المنطقة بعد انهيار الاتحاد السوفييتي في أوائل تسعينات القرن الماضي، وتريد استعادة أمجادها. ويتَّسم موقف واشنطن بالعدم الاستعداد والتشجع للوصول لحل للثورة السورية وتريد إدامة الصراع؛ حيث تسعى من خلال موقفها من التدخل الروسي في سوريا أن يتم خلط الأوراق مُجدداً حتى تحدث تغييرات جديدة قد تقع على الأرض السورية أولاً، ولترتيب فخ أفغاني لروسيا في سوريا ثانياً، لإيقاعها في أكثر المناطق المُلتهبة سياسياً وإستراتيجياً.

13. ترتكز الإستراتيجية الروسية تجاه سوريا على العمل في المجال الدولي لمنع الولايات المتحدة وحلفائها من تكرار السيناريو الليبي، وحتى تضمن الاستمرار في الحفاظ على العلاقات الوطيدة مع النظام السوري ومواصلة تنشيط العلاقات الاقتصادية والسياسية والعسكرية مع النظام، وأيضاً العمل على إقامة علاقات متوازنة مع المعارضة السورية في الوقت ذاته.

14. تُعد سوريا دولة مستوردة للأسلحة الروسية لفترة طويلة، وما حصل بعد مجيء بشَّار الأسد وبوتين إلى السلطة هو ازدياد تجارة الأسلحة بين البلدين بصورة مكثفة. وتمثل سوريا موطئ القدم الأكثر أهمية في المنطقة بالنسبة لروسيا، كما

أنها تعتبر ذات أهمية رئيسة في حسابات بوتين. فموقع سوريا الجيوبوليتيكي يجعلها ذات أهمية كبرى من أن يُسمح بخسارتها، وساد اعتقاد مفاده أن "الحرب ضد الإرهاب"، سواء على الأراضي السورية أو في منطقة القوقاز، وإن طال أمدها، تعتبر مفروضة على روسيا وسوريا في آن، ومن الطبيعي، في ظل التخوف من عودة المقاتلين من سوريا إلى القوقاز، أن تعتبر روسيا الجبهة السورية خطها الدفاعي الأول.

15. إن التدخل الروسي في سوريا كان هدفه دعم نظام الأسد الذي مع الاحتجاجات والمظاهرات ضده أصبح ضعيفاً وخاسراً بعد التقدم العسكري في الجنوب والشمال الغربي، ولهذا تمركزت الغارات الروسية على الجيش الحر الذي تقدم في هذه المناطق، وكما يبدو هي مقدمة لتقدم قوات إيرانية ومن حزب الله لإعادة السيطرة على مناطق خسرها النظام؛ لذلك يمكن القول أن التدخل يخدم النظام ولا يخدم سوريا؛ لأنه سوف يؤدي إلى استمرار الصراع تحت راية تعديل ميزان القوي.

التوصيات

وأما أهم التوصيات التي طرحتها الدراسة، ما يلي:

1- العمل على إعادة أجواء الثقة والاحترام المتبادل للعلاقات – العربية الإيرانية الروسية، وذلك يأتي في إطار دور جامعة الدول العربية لإيجاد رؤية عربية مشتركة تعيد صياغة هذه العلاقات.

2- إيجاد حلول سريعة ومناسبة لمصادر الصراع والخلاف بين الدول الغربية وإيران وروسيا، ولعلَّ إبرازها إيجاد حل مناسب للقضية السورية واليمنية والتي تُعدَّان المحدِّد الرئيس للعلاقات العربية – الروسية الإيرانية، وغيرها من القضايا الخلافية.

3- تفعيل دور عربي مناسب للمشاركة مع الدول الكبرى في إيجاد حل للقضايا النووية في المنطقة، سواء القضية النووية الإيرانية، والوصول إلى حلول سلمية من جهة، والسلاح النووي الإسرائيلي من جهة أخرى، واستغلال الموقف الدولي للفت النظر إلى السلاح النووي الإسرائيلي وأثره السلبي على دول المنطقة.

4- على الدول العربية وخاصة الخليجية، التي تحوي نسبة عالية من التجمعات الشيعية إيجاد حلول وآليات مناسبة تتمثل في فتح حوارات شاملة معها، لمعرفة مطالبها والعمل على احتوائها، أو إيجاد آلية معينة لزيادة نسبة السكان من السنّة وجعلها الأغلبية الكبرى في الدولة، ومن أكثر الدول التي يجب تبنِّي هذه الآلية هي دولة البحرين، ولعلَّ ما حدث في البحرين وبعض الدول العربية من تحركات ثورية وتحركات للشيعة وأعمال تخريبية مطالبة بتغيير النظام.

5- يجب على إيران أن تدرك أن أمن واستقرار المنطقة واجب ومسؤولية يتحملها الجميع؛ ولذلك يجب عليها أن تكف عن إثارة النعرات الطائفية والمذهبية، خاصة التي مارستها في العراق وتريد تصديرها إلى بقية الدول المجاورة، وأن تكف أيضاً عن دعم الحركات الراديكالية، وممارسة بعض التحديات العسكرية خاصة في منطقة الخليج، وأن تعي إلى ما يصدر عنها من خطابات إعلامية تهدِّد استقرار المنطقة، وأن تعمل سريعاً إلى إعادة أجواء الثقة والأمن والاستقرار إلى المنطقة من خلال التزامها بالاتفاقات الدولية المتعلقة بحسن الجوار واحترام سيادة الدول.

6- على الدول العربية إعادة صياغة أدوارها ومواقفها في المنطقة، والوصول إلى رؤية شاملة موحَّدة تخدم القضايا العربية بدلاً من تبنِّي كل دولة إستراتيجية منفردة تفتح المجال وتعطي الفرص للدول أخرى، سواء كانت الولايات المتحدة الأمريكية أم تركيا لممارسة دورها في المنطقة على حساب مصالحها، حتى ولو كان تفعيل هذا الدور في إطار جامعة الدول العربية على أقل تقدير.

7- كما يجب على الدول العربية خاصة الحليفة والصديقة للولايات المتحدة، أن تفعِّل سياساتها ومجال أدوارها في السياسة الأمريكية، وأن لا تبقى المنطقة العربية مجرد منطقة إجراء اختبارات ومخططات للولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل.

8- يجب على الدول العربية وخاصة النفطية، أن تعي بأنَّ هناك مصادر قوة لها يمكن استغلالها والضغط على الولايات المتحدة الأمريكية لجعلها القيام بإيجاد

حلول للقضايا العربية في المنطقة، ومن هذه المصادر النفط والعلاقات الاقتصادية المختلفة لها مع عدد من الدول العربية.

المراجع

أ. المراجع العربية

أحمد غانم، (2012)، **الثورة المصرية من منظور سياسي وسيسولوجي واقتصادي**، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة.

ادريس، محمَّد السعيد، (2007)، "إيران وصراع الدرع الصاروخي بين بوش وبوتين"، **مركز دراسات الوحدة العربية**، بيروت.

الأصفهاني، نبيه، (1999)، "السياسة الخارجية الروسية"، **السياسة الدولية**، العدد 136، مجلد 34، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، ص 228.

ألكسندر دوجنين، (2005)، "محور روسيا- طران"، **شؤون الأوسط**، بيروت: مركز الدراسات الإستراتيجية، ص 40.

الأنصاري، محمَّد جابر، (2011)، "كيف نفهم روسيا الجديدة"، **جريدة الغد الأردنية**، 31 آذار.

ايزدي، بيزن، (2000)، "**مدخل إلى السياسة الخارجية لجمهورية إيران الإسلامية**"، ترجمة: سعيد الصباغ، ط1، الدار الثقافية للنشر- القاهرة.

البحيري، أحمد، (2010)، خريطة الاحزاب والقوى السياسية في إيران، **مجلة مختارات إيرانية**، بدون رقم العدد، متوفرعبر الرابط:
http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=325546&eid=2995

بدرخان عبد الوهاب، (2015)، "عاصفة الحزم، وحاجة إيران إلى مراجعة عميقة"، **الحياة**، 2 نيسان.

بدوي، محمد طه (2003)، **العلاقات السياسية الدولية**. المكتبة المصرية، ط1، القاهرة.

برزيغار، كيهان، (2014)، "مفارقة الإجماع النووي الإيراني"، **شؤون الأوسط**، العدد 136، صيف 2014.

البزار، حسن، (2003)، "إيران في النظام الإقليمي للخليج العربي"، **دراسات إيرانية**، المجلد الأول، العدد الثاني، تصدر عن وزارة التعليم والبحث العلمي – جامعة البصرة، العراق.

بلاتونوف، أندريه، (2006)، "**إكليل الشوك الروسي: التاريخ السري للماسونية 1731–1996**"، مازن نفاع (مترجم)، دمشق: دار علاء الدين.

بهلوان، سمر، (2006)، " العلاقات السورية – الإيرانية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية 1945 وحتى قيام الثورة الإيرانية1979، **مجلة جامعة دمشق**، العددان (3+4)، ص ص 300–279.

بيلنكايا، سيرغوف، (2008)، "الشرق الأوسط الكبير بين روسيا والسبعة الكبار"، **شؤون الأوسط**، العدد 128، بيروت: مركز الدراسات الإستراتيجية، ص 73.

بيومي، زكريا سليما، (2009)، **العرب بين النفوذ الإيراني والمخطط الأمريكي الصهيوني**، ط1، دار العلم والإيمان للنشر والتوزيع – دسوق، مصر.

بيومي، محمود، (2015)، "المبادرة الروسية لنزع السلاح الكيماوي السوري: الأبعاد والدلالات"، **موقع الأهرام الرقمي**، متوفر عبر الموقع:
http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=1469324&eid=14158

تشوبين، شاهرام، (2013)، **طموحات إيران النووية**، ط1، ترجمة بسام شيحا، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت – لبنان.

توفيق، سعيد حقي، (2000)، **مبادئ العلاقات الدولية**، ط1، دار وائل للطباعة والنشر، عمان– الأردن.

تيري، توكفيل، (2016)، **إيران: الثورة الخفية**، ترجمة خليل أحمد، دار الفارابي، بيروت– لبنان.

جادالله، محمَّد خلف، (2008)، **إدارة الأزمات**، عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع.

الجارديان تايمز، (2013) 9–7–2013م، العدد: 14337.

الجازي، ممدوح، (2011)، **النفوذ الإيراني في المنطقة العربية على ضوء التحولات في السياسة الأمريكية**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة مؤتة، الكرك، الأردن.

جبر، إياد، (2015)، مراحل تطور الثورة السورية، الرياض: **مجلة البيان**، العدد342، ص 235.

جري، لمى مضر (2005) "**التغيرات الداخلية والخارجية في روسيا الإتحادية الفترة 1990– 2003**"، **مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية**، الإمارات العربية.

جريدة النهار، بيروت، 10/ 2007/8.

جلدة، سليم بطرس، (2010)، **المراحل الحديثة لإدارة الأزمات في ظل عالم متغير**، عمان: دار الراية للنشر والتوزيع.

جودة، محمود خليفة، (2015)، "**ابعاد الصعود الروسي فى النظام الدولي وتداعياته (2000–2013)**"، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية.

جيمس، راشيل، (2008)، "التهديدات الإقليمية والإستراتيجية الأمنية: الوضع المقلق حالياً في الشرق الأوسط" الصادرة عن **مركز الدراسات الإستراتيجية التابع لكلية الحرب الأميركية** على الرابط : www.alzytouna.net

حاتم، عماد الدين، (2004)، "المستقبل الجيوبوليتيكي لروسيا"، **شؤون الأوسط**، العدد 113، بيروت: مركز الدراسات الإستراتيجية، ص64.

حتى، ناصيف، (2002)، **النظرية في العلاقات الدولية**، دار الكتاب العربي، بيروت– لبنان.

حجار، جورج، (2015)، "دوافع وأسرار العشق الروسى لنظام بشَّار الأسد"، **الشبكة العربية العالمية**، متوفر عبر الموقع: http://www.globalarabnetwork.com/opinion

حداد، ريمون، (2008)، العلاقات الدولية ، بيروت، دار الحقيقة للنشر.

الحروب، خالد، (2007)، "انتقال مركز الثقل في المنطقة"، **شؤون عربية**، العدد 130، القاهرة: الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، ص 34.

حسن، إسلام أحمد، (2015)، "**الدور الإيراني في سوريا: ضرورة استراتيجية**"، **موقع اضاءات مصر العربية**، http://www.masralarabia.com

حسن، عمر كامل، (2010)، "النظام الشرق أوسطي وتأثيره على الأمن المائي العربي"، **شؤون عربية**، العدد 144، شتاء 2010.

حسن، محمَّد، (2004) "قضايا إيرانية (التقرير الإستراتيجي الإيراني السنوي)"، العدد الثاني، **مركز دراسات الشرقية** – جامعة القاهرة، القاهرة، مصر.

حسين، أحمد سيد، (2014)، السياسات الروسية تجاه الشرق الأوسط، **مجلة الديمقراطية**، العدد 52، القاهرة: الأهرام.

حسين، عدنان السيد، (2003)، **نظرية العلاقات الدولية**، ط1، دار أمواج للنشر والتوزيع، بيروت.

حقي، سعد. (2006م). **مبادئ العلاقات الدولية**، دار وائل للنشر والتوزيع، ط1، عمّان.

الخزرجي، ثامر كامل، (2005)، **العلاقات السياسة الدولية – وإستراتيجية إدارة الأزمات**، ط1، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع.

الخضيري، محسن أحمد، (2003)، **إدارة الأزمات**. القاهرة: مجموعة النيل العربية.

خلوف، ناجح، (2012)، الإرهاب والمقاومة وحقوق الإنسان، **مجلة المنار**، العدد (104)، ص 1120.

خير الله، خير الله، (2015)، "تفتيت المجتمعات العربية... هدف أمريكي أيضا؟"، **العربية نت نقلًا عن جريدة الرأي الكويتية**، السبت 28 جمادى الثاني/ 18 أبريل.

دحمان، غازي، (2014)، روسيا بوتين قطب دولي أم دولة ممانعة، عبر الموقع: http://www.aljazeera.net

دوجنين، ألكسندر، (1998)، "محور روسيا– طهران"، **شؤون الأوسط**، بيروت: مركز الدراسات الإستراتيجية، ص40.

دورتي، جيمس، (1985)، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**، ترجمة: وليد عبد الحي، شركة كاظمة للنشر والتوزيع، المكان.

دونييفا، إيلينا، (2013)، "العلاقات السياسية الروسية–الإيرانية في العقد الأول من القرن الواحد العشرين"، عبر الموقع:
http://www.khayaralmoukawama.com/DETAILS.ASP?id=2775&param=NEWS

دياب، أحمد، (2012)، "عودة بوتين: تحديات وطموحات روسيا بعد انتخابات الرئاسة"، **السياسة الدولية**، العدد 188، المجلد، 47، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، ص 106.

الديدموني، شرين، (2012)، "المشروع النووي الإيراني –الإبعاد الإستراتيجية والانعكاسات الإقليمية"، **مجلة النهضة**، المجلد الثامن، العدد 1، يناير.

راشد، باسم، (2013)، "المصالح المتقاربة: دور عالمي جديد لروسيا في الربيع العربي"، **سلسلة أوراق**، عدد 9، الإسكندرية: وحدة الدراسات المستقبلية، ص ص 13– 17.

راشد، سامح (2005)، سورية ولبنان.. حسابات تقليدية وتحديات جديدة، **السياسة الدولية**، العدد 159، يناير.

الراوي، عبد العزيز مهدي، (2011)، "توجهات السياسة الخارجية الروسية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة"، **دراسات دولية**، العدد 35، ص ص 162– 163.

الرشيدي، حسن، (2008)، "أهداف السياسة الخارجية لإيران"، مجلة البيِّنة، تاريخ 22/نيسان.

رفعت، سعيد، (2006)، التصور الأمريكي الجديد للمنطقة وموقع العرب فيه، **شؤون عربية**، العدد 112، شتاء.

الرفوع، فيصل عودة، وفهمي، عبدالقادر (2009) **نظرية السياسة الخارجية**، عمان، دار الفرقان للنشر والتوزيع.

الريماوي، محمود، (2015)، ماذا سيضيف تعاظم الوجود الروسي في سوريا"، **السياسة الدولية**، http://www.siyassa.org.eg/

الزعبى خيام محمَّد، (2015)، "المصالح المشتركة والغير مشتركة بين سوريا وإيران من منظور استراتيجي"، **مختارات إيرانية**، عدد 106، ص112.

الزهيري، أبوبكر مرشد، (2008)، "**التوجهات الإيرانية في المنطقة العربية وأثرها على الأمن القومي** "ط1، مكتبة الصادق، صنعاء– اليمن.

الزويري، محجوب، (2013)، العلاقات الإيرانية– السورية والحراك السورى الشعبي، **مركز الجزيرة للدراسات.**

زيدان، ناصر، (2013)، **دور روسيا في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من بطرس الأكبر حتى فلاديمير بوتين،** ط1، (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون).

زين العابدين محمَّد احمد موسى، (2016)، "العلاقات الخليجية الروسية"، **مركز بيروت لدراسات الشرق الأوسط،** http://www.beirutme.com/.

السرجاني، راغب، (2007)، "البرنامج النووي الإيراني وسيناريوهات المستقبل، الملف النووي الإيراني"، **قصة الإسلام،** 2007/12/3، ص1.

سريع القلم، محمود، (2006) "الإطار النظري للسياسة الخارجية الإيرانية"، **شؤون الأوسط،** العدد 121، شتاء 2006.

سعد الدين، نادية، (2016)، "الارتباك الإستراتيجي: اقترابات القوي الكبري في منطقة الشرق الأوسط"، **السياسة الدولية،** http://www.siyassa.org.eg

سعيد ، عبد المنعم، (2006)، العرب ودول الجوار الجغرافي، **مركز دراسات الوحدة العربية،** لبنان، بيروت.

سلامة، عبد الغني، (2012)، "السياسة الروسية في الشرق الأوسط"، **شؤون عربية،** العدد 151، (القاهرة: الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، خريف 2012)، ص 173.

سلامة، غسان، (2006)،**المجتمع والدولة في الشرق العربي المعاصر،** بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.

السلامي، سامي، (2015)، "**التدخل** الروسي في سوريا وجهاديو القوقاز..أبعاد متداخلة"، **مجلة السياسة الدولية،** http://www.siyassa.org.eg

سليم، محمد السيد(2013) **تحليل السياسة الخارجية،** القاهرة: مكتبة النهضة المصرية.

السماك، محمَّد زاهر، (2011)، **الجغرافية السياسية المعاصرة**، دار الأمل للنشر والتوزيع، إربد، الأردن.

السماك، محمَّد، (2011)، موقع الإرهاب في الصراعات السياسية، **مجلة المستقبل**، 11/ فبراير.

السويلم، توفيق عبد العزيز، (2016)، "المشروع الإيراي فى المنطقة العربية"، http://www.al-jazirah.com

السيد محمَّد محمود، (2012)، " أبعاد الصعود الروسي" ، **الحوار المتمدن**، يناير 2012 عبر الموقع: http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=290615

السيد، عزت سعيد، (2016)، "السياسة الروسية وأمن الشرق الأوسط.. بين الإرهاب وإيران"، **مجلة السياسة الدولية**، http://www.siyassa.org.eg.

شحادة، حلمي، (2005)، **القرار النموذجي**، مركز يزيد للنشر، الكرك، الأردن.

شحاذة، مهدي، (2011)، "**إيران: تحديات العقيدة والثورة** "ط3، مركز الدراسات العربي الأوروبي.

الشرقاوي، رشاد، (2010)، **الظاهرة الثورية والثورة الإيرانية**،"رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، القاهرة، مصر.

شعلان، أسامه فؤاد (2009) **الاتحاد السوفييتي تاريخياً** "– الموسوعة المصغرة، متوفر عبر http://shaalanu.wordpress.com.

أبو شعير، فرح الزمان، (2013)، "العلاقات الإيرانية– الروسية: شراكة حذرة تميز حلف الضرورة"، **مركز الجزيرة للدراسات**، عبر الموقع:
http://studies.aljazeera.net/reports/2013/10/201310710612251555.htm

شقرون، نزار، (2013)، **رواية الثورة التونسية**، دار محمَّد علي المحامي، صفاقس، تونس.

شلبي، السيد أمين، (2012)، "بوتين وسياسة روسيا الخارجية"، **السياسة الدولية**، العدد 175، المجلد 44، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، ص 257.

الشيخ، نورهان، (2015)، " صعود الدور الروسي في المنطقة: الدوافع والأبعاد" ، آراء

حول الخليج، العدد 103، عبر الموقع:
http://araa.sa/index.php?option=com_content&view=article&id=3609:2015-12-28-07-30-08&catid=887:study&Itemid=172.

الشيخ، نورهان، (2014)، "التعاون الإستراتيجي الروسي– الإيراني: الأبعاد والتداعيات"، **الأهرام الرقمي**، عبر الموقع:
http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=146000&eid=1538

الشيخ، نورهان، (2014)، "روسيا والتغيرات الجيوستراتيجية في الوطن العربي"، بيروت: **المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات**، ص ص 169–170.

الشيخ، نورهان، (2011)، "الخوف من التغيرات": محدّدات سلوك الفواعل الدولية للنظام السوري، **السياسة الدولية**، العدد 190، اكتوبر، ص78.

شيفتسوفا، ليليا (2006) "**روسيا بوتين** "، الناشر، الدار العربية للعلوم، لبنان

شينكر، ديفيد، (2008)، "فصل سوريا عن إيران: العوائق أمام التقارب الأمريكي–السوري"، واشنطن، **معهد واشنطن لدراسات الشرق الأدنى**.

صابر، رمضان، (2015)، "قراءة في مستقبل النظام الدولي: الولايات المتحدة والقوى الصاعدة : نزاع أم شراكة؟"، **دنيا الوطن**، 2015/10/20م.

صحيفة الشرق الأوسط، (2013) سوريا: نتلقى دعماً شهرياً بـ مليون دولار من إيران وروسيا والصين، العدد 12632، 29 يونيو2013م، متوفر عبر الموقع: :http://archive.aawsat.com/details.asp?section

صراط نيوز، (2015)، ردة فعل ظريف لهجوم السعودية على اليمن. عبر الموقع:http://www.seratnews.ir/fa/news/234561/%D9%88%D8%A7%DA%A9%

الصمادي، فايز عبدالحميد، وبني ملحم، غازي صالح، (2009)، البرنامج النووي الإيراني وأمن الخليج العربي: دراسة تحليلية، **مجلة المنارة**، المجلد15، العدد3.

طاهر، أحمد (2009)، "اليمن والحوثيين – حدود ودلالات الدور الخارجي"، **السياسة الدولية** 17– أكتوبر.

الطحلاوي، أحمد عبدالله، (2016)، "استعادة الدور: المحددات الداخلية والدولية للسياسة الروسية"، القاهرة : **المركز العربي للبحوث والدراسات**.

طعمـة، حسـن، (2010). **نظريــة اتخــاذ القــرارات**، عمـان، الأردن، دار صـفاء للنشـر والطباعة.

طقوش، محمد، (2009)، **تاريخ الدولـة الصفوية فـي إيـران، ط1**، دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان

ظريف، محمَّد جواد، (2015)، "جيراننا أولويتنا"، **الشرق الأوسط**، (21 نوفمبر/ تشرين الثاني.
http://archive.aawsat.com/leader.asp?article=750940&issueno=12777#.VYFkkEb4bz4

ظريف، محمَّد جواد، (2016)، العلاقة مع الجيران والقضايا الإقليمية هي أولوية السياسة الخارجية الإيرانية)، صداي إيران، (6 مارس/آذار).
http://sedayiran.com/fa/news/49259/%D8%B8%D8%B1%DB%8C%D9%81-%D8%B1%D9%88%D8%A7%D8%A8%D8%B7-A

عابدين، صدقي، (1998)، "التقارب الروسي– التركي"، **السياسة الدولية**، العدد 132، المجلد 33، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، ص 230.

أبو عامود، محمَّد سعد، (2007)، "**الشيعة في الخليج وتفاعلات الصراع الأمريكي – الإيراني**، السياسة، العدد 168– ابريل 2007.

العاني، مصطفى، (2012)، "إسرائيل والثورة السورية: عدوّ عدوي. عدوي"، **جريدة الحياة اللندنية**، 13 أبريل 2012.

العايد، حسين عبدالله، (2005)، "مستقبل العلاقات الدولية بعد أحداث 11 سبتمبر– وجهة نظر عربية"، **السياسة الدولية**، العدد 160.

العبادي خالد، (2008)، **تأثير النفوذ الإيراني على الدول العربية (سوريا ولبنان) 1979– 2007**"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة مؤتة، الكرك، الأردن.

عبد الحسين، شعبان، (2012)، **الشعب يريد...! تأملات فكرية يف الربيع العربي**، أطلس للنشر والترجمة والانتاج الثقافي، بيروت، لبنان.

عبد الفتاح، بشير، (2010)، إيران والشيعة العرب– علاقات شائكة، **شؤون عربية**، العدد144، شتاء 2010.

عبد الناصر، وليد، (1997)، **إيران – دراسة عن الثورة والدولة**، ط1، دار الشروق القاهرة – مدينة النصر.

عبد النبي، سلمان، (2006)، **السياسة السورية العربية**، رسالة ماجستير، جامعة دمشق، دمشق، سوريا.

عبدالحليم، المحجوب، (2011)، "معادلات متشابكة: المسالة السورية والمحاور الاقليمية والدولية المحتملة"، **السياسة لدولية**، العدد190، ص90.

عبيد، سمير، (2010) ، "طبيعة الشخصية الإيرانية وعلاقتها بترسيخ الثيوقراطية في إيران، دراسة منشورة متوفر عبر الرابط:
http://www.ahwazna.org/details.php?recordID=20

عبيد، سمير ، (2010) ، **طبيعة الشخصية الايرانية وعلاقتها بترسيخ الثيوقراطية في ايران** ، دراسة منشورة متوفر عبر الرابط:
http://www.ahwazna.org/details.php?recordID=20

العتريسي، طلال ، (2006) ، **الجمهورية الصعبة: ايران في تحولاتها الداخلية وسياساتها الاقليمية** ، دار الساقي ، بيروت ، لبنان.

عدنان هاشم، (2014)، تفكيك الدور الإيراني في اليمن.. أوجه التدخل.. وأهداف إيران، **شبكة المرصد الإخبارية** في 1 يونيو.

العريبي، خديجة، (2013)، "**السياسة الخارجية الروسية تجاه منطقة الشرق الأوسط بعد أحداث 11 سبتمبر 2001م**"، رسالة ماجستير، جامعة محمَّد خضيرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية.

العزاوي، خليل، (2006)، **إدارة اتخاذ القرار**، ط1، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

العزي، غسان (2014). **سياسة القوة : مستقبل النظام الدولي والقوى العظمى**. مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق، ط1، بيروت

العقابي، علي عودة، (1996)، **العلاقات السياسية الدولية، دراسة في الأصول والتاريخ والنظريات**، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، ليبيا.

علوي، مصطفى، (2016)، "روسيا وأمريكا في سوريا والعراق.. صفقة غير معلنة"، **السياسة الدولية.**

علي الله، حكمت الله، (2012)، "**السياسة الخارجية الروسية (2001-2010)**" ، رسالة ماجستير، جامعة الدول العربية، منظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة.

عليوة، السيد (2002)، **مبادئ علم السياسة،كلية التجارة وإدارة الإعمال**- جامعة حلوان، ص266.

العمار، منعم، (2010)، "التوجه الروسي اتجاه الجمهوريات الإسلامية"، القاهرة : **مركز بحوث جريدة الجمهورية**، العدد 89.

العناني، خليل، (2009)، "**مراكز قوى جديدة في الشرق الأوسط**"، **شؤون عربية**، العدد 138.

العيدروس، محمَّد حسن، (2002)، "**الجزر العربية والاحتلال الإيراني نموذج العلاقات العربية – الإيرانية**، الجزء الرابع، دار العيدروس للكتاب الحديث، مركز الإمارات – القاهرة – الكويت – الجزائر.

غريب، ناتاليا، (2010)، **إمبراطور الغاز**، ترجمة عمار قط، دار النشر مكتبة مدبولي، القاهرة.

غريغوري، غرس،(2015)، ندوة بعنوان "السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط: سنة أوباما الأخيرة والنظرة للمستقبل"، **مركز بروكنجز**، الدوحة، 20 أكتوبر 015م http://www.brookings.edu/ar/events/2015/10/20-us-policy-middle-east.

غيث مي، (2016)، "التدخل الروسي في سوريا: الأبعاد والسيناريوهات"، **المعهد المصري للدراسات السياسية والإستراتيجية**،http://www.eipss-eg.org/

فرحات محمَّد فايز،(2012)، "الدولة الصاعدة وتأثيرها في النظام الدولي ، **السياسة الدولية**، العدد (180).

فرسون، ديفيد،(2007)، **الانحياز الأمريكي لإسرائيل**، ترجمة، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت.

الفضل، مؤيد عبدالحسن، (2004)، **نظرية اتخاذ القرار (مدخل كمي)**، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

فكري، هند أحمد محمَّد، (2014)، " **أثر المتغيرات الأقليمية والدولية على العلاقات السورية- الإيرانية (1979-2003)**"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد، جامعة القاهرة، القاهرة.

فهمي، عبد القادر محمَّد، (2011)، **النظريات الجزئية والكلية في العلاقات الدولية**، دار الشروق، القاهرة، مصر.

أبو القاسم، محمود حمدى، (2014)، **التوافق الروسي الأمريكي حول نزع الكيماوي السوري هل تراجعت احتمالات العمل العسكرى؟**، القاهرة، ملف الأهرام الإستراتيجي، العدد 226، أكتوبر، ص168.

قدري سعيد، محمَّد وسعيد، عبد المنعم، (2002)، 11 سبتمبر.. الأفكار والأسرار، القاهرة: **مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام**. مذكور في: 11 سبتمبر يوم غير وجه العالم، مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية.

قنديل وائل، (2015)، عاصفة الحزم ضرورة تاريخية، **المصدر أونلاين** http://almasdaronline.com/article/70664

كاظم، محمد (2007)، "البريق الروسي الجديد "، **مجلة دروب**، قطر، العدد 924،

كاظم، نعمة، هاشم(2007)،**العلاقات الدولية، الجزء الأول**، جامعة بغداد، كلية القانون والسياسة، قسم السياسة، ص 115.

الكسندر، دوغين، (2004)، **مستقبل روسيا الجيوبولتيكي**، الناشر دار الكتاب الجديد، بيروت، لبنان.

كمال، حمد، (2010)، **الإرهاب والمقاومة في ضوء القانون الدولي العام**، بيروت، لبنان.

كمال، محمَّد، (2015)، "السياسة الأمريكية والشرق الاوسط... حدود الإستمرارية والتغيير"، **السياسة الدولية**، /http://www.siyassa.org.eg

كنعان، نواف، (2007)، **اتخاذ القرارات الإدارية (بين النظرية والتطبيق)**، ط2، الإصدار السادس، عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع.

كيالي، ماجد، (2007)، "التجاذب الإيراني- الأمريكي"، **شؤون عربية**، العدد 30، (القاهرة: الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، ص 14.

كيلاني عمر، (2004)، العلاقات السورية–الأمريكية تفهم جديد لدور دمشق، **شؤون الأوسط**، العدد التاسع والعشرون، أيار/مايو، ص 18.

كيلو، ميشيل، (2015)، رهانات صعبة: حسابات موسكو تجاه الصراع في سوريا، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 195، القاهرة : مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية

اللباد، مصطفى، (2007)، "قراءة في مشروع إيران الإستراتيجي تجاه المنطقة العربية"، **شؤون عربية**، العدد 129.

ليونيد الكسندر، وفتش، (2008)، "مناورات روسية في الملف النووي الإيراني"، شبكة **الأخبار العربية عن صحيفة البيان الإماراتية**، 13/آذار، ص1.

الماجد، ابراهيم بن سعد، (2016)، الأمة فى مواجهة الصعود الإيراني، **الجزيرة**، العدد 15851، متوفر على الرابط التالي:/http://www.aljazirah.com

ماجد، علي، (2011)، "روسيا وجيرانها الكبار في الصراع على النفوذ في جمهوريات آسيوية"، 26 مارس، موقع **وكالة الأخبار العراقية العراق للجميع** ، الناشر دار الحياة).

مالك، عوني، (2016)، "ما بعد التفكك: هل انتهت صلاحية الشرق الأوسط؟"، **السياسة الدولية**، 5 يناير/ http://www.siyassa.org.eg.

ماهر، أحمد، (2006)، **إدارة الأزمات**، القاهرة: الدار الجامعية، ط 1.

المبيضين، مخلد، (2008)، العلاقات الخليجية الإيرانية 1997 – 2006 (السعودية حالة دراسة)، **مجلة المنارة**، المجلد14، العدد2.

المجالي، عصام، (2007)، **تأثير التسلح على الأمن الخليجي منذ الثورة الأسلامية1979**، رسالة ماجستير غير منشورة، مكتبة جامعة مؤتة.

مجدي، وائل، (2016)، "خمس دول عربية في مرمى النفوذ الإيراني"، متوفر عبر: :http://www.masralarabia.com

محسن محمَّد، (2005)، سوريا والسيناريوهات المحتملة، **موقع الجزيرة نت** على الرابط: (2005/11/26م)، متوفر عبر الموقع الإلكتروني: .http://www.aljazeera.net.html

محمَّد مجدان، (2014)، "سياسة روسيا الخارجية اليوم: البحث عن دور عالمي مؤثر"، **المجلة العربية للعلوم السياسية**.

محمَّد محمود خليفة جودة، (2015)، **أبعاد الصعود الروسي في النظام الدولي وتداعياته (2000 _ 2013)**، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، القاهرة، مصر.

محمَّد، عرفة خديجة، (2003)، "مناقشة التقرير الإستراتيجي الإيراني"، **مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية النهضة**، العدد 14، يناير.

محمَّد، منى دردير، (2015)، **السياسة الخارجية الروسية تجاه إيران خلال الفترة (2011:2000)**، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية.

محمد، وصفيث، (1999)، **إيران – دراسة عامة**، ط1، منشورات مركز دراسات الخليج (سلسلة إيران والخليج 24).

محمود، خالد، (2005)، صنع القرار في السياسة الخارجية لجمهورية إيران الإسلامية، **صحيفة دنيا الوطن**، متوفر عبر الرابط:
http://pulpit.alwatanvoice.com/articles/2005/06/13/23634.html

محي الدين، مفيد، (2006)، **سورية: ويستمر الصراع على الشرق الأوسط الكبير**، دمشق، دار الفكر، سوريا.

مخلوف، ضياء (2010)، القاهرة ، "**روسيا ومحاولات بعث السوفيتية المرتكزات والآفاق**": متوفر عبر http://democraticac.com.

مدوخ، نجاة، (2014)، "**السياسة الخارجية الروسية تجاه منطقة الشرق الأوسط في ظل التحولات الراهنة (دراسة حالة سوريا 2014/2010)**، رسالة ماجستير، جامعة محمَّد خضير، كلية الحقوق والعلوم السياسية.

المديني، توفيق، (2011)، ربيع الثورات الديمقراطية العربية، **المستقبل العربي**، المجلد 33، العدد 386.

مزورى، عبلة (2013)، **العلاقات الإيرانية – السورية فى ظل التحولات الدولية الراهنة**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة باتنه، كلية الحقوق، الجزائر.

مزيان، محمَّد، (2013)، التقارب السوري الإيراني في ظل التحولات، عبر الموقع: http://www.azzaman.com/ ufv

مسعد، نيفين (2009) "ندوة : ثلاثون عاماً على قيام الثورة الشيعية في إيران"، **شؤون الأوسط**، العدد 131.

المسعد، نيفين عبد ، (2000) ايران..الى أين ، مجلة المستقبل العربي ، العدد 365.

مسعد، نيفين عبد المنعم، (2002)، **صنع القرار في إيران في العلاقات العربية – الإيرانية**، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، الحمرا، بيروت، لبنان.

مسلم أحمد محمَّد متولي، (2015)، **تأثير الصعود الروسي على السياسة الخارجية الامريكية تجاه منطقة الشرق الاوسط دراسة حالة: الثورة السورية** ، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، القاهرة.

المفتي، كريم، (2016)، مصالح روسيا والصين في الشرق الأوسط دراسة تحليلية، **المجلة العربية للعلوم السياسة**، العدد 48، بيروت: مركزدراسات الوحدة العربية.

مقلد، إسماعيل صبري، (1987)، **نظريات السياسة الدولية: دراسة تحليلية مقارنة**، دار السلاسل، بيروت، لبنان.

مقلد، إسماعيل صبري، (2006). **العلاقات السياسية الدولية: النظرية والواقع**، الطبعة الخامسة (إصدار خاص).

المنوفي، كمال (2010). **مقدمة في مناهج وطرق البحث في علم السياسة.** الكويت، وكالة المطبوعات

مهنا، محمَّد، (2008)، "**إدارة الأزمات: قراءة في المنهج**"، ط2، الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة.

موسى، راندا، (2013)، "بين التوتر والتوازن: حسابات وقضايا العلاقات الروسية–الأمريكية"، **السياسة الدولية**، العدد 194، المجلد 48، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية)، ص 115.

موسى، عمرو، (2015) "**عاصفة الحزم" رسالة عربية لمن تجاوز الخطوط الحمر، الحياة،** 1 نيسان.

موقع المصري اليوم (2014 ب) مؤتمر جنيف2: بانتظار الجولة الثانية.. ماذا تحقق في الأولى، الدوحة: **المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،** 4 فبراير، متوفر عبر الموقع:

موقع المصري اليوم (2014أ)، بنود جنيف 1، بتاريخ 9 فبراير2014، متوفر عبر الموقع: .http://www.almasryalyoum.com/news/details/390878

موقع روسيا اليوم (2016) بوتين: "داعش" أعلن معاداته لروسيا منذ وقت طويل، بتاريخ 30 سبتمبر، متوفر عبر الموقع: http://arabic.rt.com/news/795457:

موقع سبوتنيك، (2015)، **روسيا تسلح سوريا بـ6 طائرات ميغ – 31**، بتاريخ 17 آب، متوفر عبر الموقع : http://arabic.sputniknews.com/arab_world

موقع سكاي نيوز عربية، (2016)، بدء انسحاب القوات الروسية من سوريا الثلاثاء، بتاريخ 15 مارس2، متوفر عبر الموقع:
http://www.skynewsarabia.com/web/article/824281/

موقع وزارة الخارجية الأمريكية، (2015)، /http://iipdigital.usembassy.gov

النبالي، عبدالله، (2003)، **الحياة السياسية في الجمهورية الإسلامية الإيرانية**، ط1، عمان، الأردن.

النبراوي، فتحية، (2010)، اصول العلاقات السياسية الدولية،الاسكندرية، منشأة المعارف.

النعمان، مصطفى أحمد، (2016)، "الصين تقرع أبواب الشرق الأوسط. السياسة تواكب الإقتصاد"، **السياسة الدولية**، http://www.siyassa.org.eg/

النفيسي، عبدالله فهد، (2014)، **المشروع الإيراني فى المنطقة العربية والإسلامية**، دار عمار للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

نيكولاي، كوزهانوف، (2012)، "علاقات روسيا مع إيران.. حوار من دون التزامات"، تحليل السياسات، **معهد واشنطن:**
https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/russian-relations-with-iran-dialogue-without-commitments

الهباس، خالد بن نايف، (2015)، "عاصفة الحزم، حرب الضرورة"، **الحياة**، بتاريخ 21 نيسان.

هلال، علي الدين، (2015)، "تجدد الأهمية: في نقد أطروحة تراجع الشرق الأوسط"، **مجلة السياسة الدولية**، 31/كانون أول. /http://www.siyassa.org.eg.

هنتجتون، صاموبل (1999) "**صدام الحضارات وإعادة صنع النظام الدولي**"، ترجمة طلعت الشايب، (القاهرة: سطور للطباعة والنشر).

وكالة رويترز (2012)، ترجمة غير رسمية لنص خطة سلام كوفى عنان لسوريا، بتاريخ 4 أبريل، متوفر عبر الموقع http://ara.reuters.com/article/topNews:

وكالة سانا للأنباء، (2014)، لافروف: نرفض التدخل الخارجى فى سورية ومحاولات فرض الفصل السابع ضدها، بتاريخ 23 مايو، متوفر عبر الموقع: http://sana.sy/?p=2767.

ويكيبيديا، (2016)، https://ar.wikipedia.org/wiki

ياغي، محمَّد عبد الفتاح، (2005)، **اتخاذ القرارات التنظيمية**، عمان، ياسين للخدمات المكتبية والطلابية، عمان، الأردن.

ب- المراجع الأجنبية

Abdullah, Jamal & Shabaneh, Ghassan, (2014). "**Qatar and the US: Towards a New Partnership**", **Al Jazeera Center for Studies**.http://studies.aljazeera.net/en/reports/2015/03/201539113047403531.htm

Daniel Byman, (2001). **Sharam Chubin Anoushiravan Ehteshami, and Jarold D. Green: Iran's Policy in the Post Revolutionary Era**, Santa Monica, , USA, CA: Rand Corporation.

George, Friedman, (2007). "Russia's Window of Opportunity", Stratfor Global Intelligence, August 21, 2007. For more details, see: http://www.stratfor.com/russia_window_opportunity

Joseph Rivera, (2003). **The psychological dimension of foreign policy**, chariss publishing company, USA, Ohio.

Krippentorff, E., (2009). The international Relations as a Social Science, Csuney: The Harvester Press, USA.

Maclleand, C. (1967). **Theory and the International System**. Macmillan, USA, New York.

Malashenko (A.), (2014). Islam in Russia, Russia in Global Affairs, Vol. 12. N. 3. Russia

Phelps, Norman, (2005). "Setting Up A Crisis Recovery Plan", **Journal of Business Strategy**, Vol. 6, No. 4 , P. 6-14.

المعلومات الشخصية

الاسم: أمل عبد الكريم عاشور

التخصص: العلوم السياسية

الكلية: العلوم الاجتماعية

السنة الدراسية: 2017/2016م

العنوان: الغوير – الكرك